

٦

شرح

العلامة الشيخ محمد بن قاسم الغزى

(المسمى)

فتح القريب المجيب

على الكتاب المسمى (بالتقريب)

الامام العلامة أحمد بن الحسين الشهيد بأبى شعاع

رحمهما الله تعالى ونعم بعلومهما آمين

(وهامشه المتن المذكور)

طبع بطبعة

مُصْطَفَى النَّبَاتِيِّ الْحَبَلِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمُصَنَّر

رجب - ١٣٤٣ هـ

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا
محمد النبي وآله
الطاهرين وصحباته
أجمعين قال القاضي أبو
شجاع أحمد بن الحسين
ابن أحمد الأصفهاني
رضي الله تعالى عنه
سألتني

قوله في المتن قال القاضي
الحلم يكن بالشرح ولعلها
نسخة لم يشرح عليها
الشارح

قال الشيخ الامام العالم العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قاسم الشافعي تغمده الله برحمته ورضوانه
أمين الحمد لله تبركا بفاتحة الكتاب لأنها ابتداء كل أمر ذي بال وخاتمة كل دعاء مجاب وآخر دعوى
المؤمنين في الجنة دار الثواب أحمد أن وفق من أراد من عبادته للتفقه في الدين على وفق مراده وأصلى
وأسلم على أفضل خلقه محمد سيد المرسلين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه مدة
ذكرنا كرين وسهو الغافلين (وبعد) هذا كتاب في غاية الاختصار والتهذيب وضعته على الكتاب
المسمى بالتقريب لينتفع به المحتاج من المبتدئين لفروع الشريعة والدين وليكون وسيلة لنجاة يوم الدين
وقعا لعباده المسلمين أنه سميع دعاء عباده وقريب محب ومن قصده لا يخيب وإذا سألك عبادي عني فاني
قريب واعلم أنه يوجد في بعض نسخ هذا الكتاب في غير خطبته تسميته تارة بالتقريب وتارة بغاية
الاختصار فلذلك سميت به باسمين * أحدهما فتح القريب المحب في شرح ألفاظ التقريب * والثاني
القول المختار في شرح غاية الاختصار * قال الشيخ الامام أبو الطيب وشهرا أيضا بأبي شجاع شهاب
المللة والدين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى
فراديس الجنان (بسم الله الرحمن الرحيم) أبتدىء كتابي هذا والله اسم للذات الواجب الوجود والرحمن
أبلغ من الرحيم (الحمد لله) هو الثناء على الله تعالى بالجليل على جهة التعظيم (رب) أي مالك (العالَمين)
بفتح اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن يعقل لاجمع ومفرده عالم بفتح اللام لانه اسم عام لما
سوى الله والجمع خاص بمن يعقل (وصلى الله) وسلم (علي سيدنا محمد النبي) هو بالهمزة وزر كه انسان أو حي
اليه بشرع يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر بتبليغه فنبى ورسول أيضا والمعنى ينشئ الصلاة والسلام
عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف العين والنبي يدل منه أو عطف بيان عليه (و) على (آله
الطاهرين) هم كما قاله الشافعي أقاربه المؤمنون من نبى هاشم وبنى المطلب وقيل واختاره النووي انهم
كل مسلم ولعل قوله الطاهر بن منترع من قوله تعالى ويظهركم تطهيرا (و) على (صحابته) جمع صاحب النبي
وقوله (أجمعين) تأكيده لصحابته * ثم ذكر المصنف أنه مسؤول في تصنيف هذا المختصر بقوله (سألتني

بعض الأصداقاء جمع صديق وقوله (حفظهم الله تعالى) جلة دعائية (أن أعمل مختصرا) هو ما قل لفظه
وكثر معناه (في الفقه) هو لغة الفهم واصطلاحا العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها
التفصيلية (على مذهب الامام) الأعظم المجتهد ناصر السنة والدين أبي عبد الله محمد بن ادراس بن العباس
ابن عثمان بن شافع (الشافعي) ولد بغزة سنة تسعين ومائة ومات (رحمة الله تعالى عليه ورضوانه) يوم
الجمعة - لمخرج سنة أربع ومائتين ووصف المصنف مختصرة باوصاف منها انه (في غاية الاختصار ونهاية
الايجاز) والغاية والنهاية متقاربان وكذا الاختصار والايجاز ومنها أنه (يقرب على المتعلم) لفروع الفقه
(درسه ويسهل على المبتدى حفظه) أي استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب في حفظ مختصر في الفقه
(و) سألت أيضا بعض الأصداقاء (أن أكتفيه) أي المختصر (من التقسيات) للاحكام الفقهية (و)
من (حصر) أي ضبط (الخصال) الواجبة والمندوبة وغيرها (فاجبته الى) سؤاله في (ذلك طالبا
للثواب) من الله جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغبا الى الله سبحانه وتعالى) في الاعانة من فضله على
تمام هذا المختصر (في التوفيق للصواب) وهو ضد الخطأ (انه) تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير)
أي قادر (وبعباده لطيف خبير) بأحوال عباده والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني
من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير واللطيف والخبير اسمان من أسمائه تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور
ومشكلاتها ويطلق أيضا بمعنى الرفيق بهم فالتعالى عالم بعباده وبمواضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني
قريب من معنى الاول ويقال خبرت الشيء أخبرته فانه خبير أي عليم قال المصنف رحمه الله تعالى

(كتاب) أحكام (الطهارة)

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحا اسم الجنس من الاحكام أما الباب فاسم لنوع مما دخل
تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة وأما شرعا ففيها تفاسير كثيرة منها قولهم فعل ما يستباح
به الصلاة أي من وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة أما الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء ولما كان الماء آلة
للتطهارة استمر المصنف لأنواع المياه فقال (المياه التي يجوز) أي يصح (التطهير بها سبع مياه ماء
السماء) أي النازل منها وهو المطر (وماء البحر) أي المالح (وماء النهر) أي الحلو (وماء البئر وماء العين
وماء التلج وماء البرد) ويجمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء أو نبع من الارض على أي صفة كان من
أصل الخلقة (ثم المياه) تنقسم (على أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه
استعماله وهو الماء المطلق) عن قيد لازم فلا يضر القيد المنفك كما البئر في كونه مطلقا (و) الثاني
(طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (مكروه استعماله) في البدن لافي الثوب (وهو الماء المشمس) أي
المسخن بتأثير الشمس فيه وانما يكره شرعا بقطر حار في اناء من طبع الاناء النقدين لصفاء جوهرهما
واذا برذالت الكراهة واختار النووي عدم الكراهة مطلقا ويكره أيضا شديد السخونة والبرودة (و)
القسم الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر لغيره) وهو الماء المستعمل في رفع حدث أو ازالة نجس ان لم
يتغير ولم يزدوزنه بعد انفصاله عما كان بعد اعتبار ما يشر به المغسول من الماء (والتغير) أي ومن هذا
القسم الماء المتغيرا حداثا وصفاه (بما) أي بشئ (خالطه من الطاهرات) تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء عليه فانه
طاهر غير مطهر حسبا كان التغير أو تقديره ياكأن اختلط بالماء ما يوافق في صفاته كما الورد المنقطع الرائحة
والماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق اسم الماء عليه بان كان تغيره بالطاهر يسيرا أو بما يوافق الماء في صفاته
وقدر مخالفا ولم يغيره فلا يسلب طهوريته فهو مطهر لغيره واحترز بقوله خالطه عن الطاهر المجاور له فانه باق
على طهوريته ولو كان التغير كثيرا وكذا المتغير بمخالط لا يستغنى الماء عنه كطين وطحالب وما في مفره
ومره والمتغير بطول المكث فانه طهور (و) القسم الرابع (ماء نجس) أي متنجس وهو قسيمان

بعض الأصداقاء
حفظهم الله تعالى أن
أعمل مختصرا في الفقه
على مذهب الامام
الشافعي رحمه الله تعالى
عليه ورضوانه في غاية
الاختصار ونهاية الايجاز
يقرب على المتعلم درسه
ويسهل على المبتدى
حفظه وأن أكتفيه
من التقسيات وحصر
الخصال فاجبته الى
ذلك طالبا للثواب
راغبا الى الله سبحانه
وتعالى في التوفيق
للصواب انه على ما يشاء
قدير وبعباده لطيف
خبير

(كتاب الطهارة)

المياه التي يجوز التطهير
بها سبع مياه ماء السماء
وماء البحر وماء النهر
وماء البئر وماء العين
وماء الثلج وماء البرد ثم
المياه على أربعة أقسام
طاهر مطهر غير مكروه
استعماله وهو الماء
المطلق وطاهر مطهر
مكروه استعماله وهو
الماء المشمس وطاهر
غير مطهر لغيره وهو
الماء المستعمل والمتغير
بما خالطه من الطاهرات
وماء نجس

أحدهما (وهو الذي حلت فيه نجاسة) تغير أم لا (وهو) أي والحال أنه ماء (دون القلتين) ويستثنى من هذا القسم الميتة التي لادم لها سائل عند قتلها أو شق عضو منها كالذباب إن لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا النجاسة التي لا يدركها الطرف فكل منهما لا ينجس الماء ويستثنى أيضا صومرد كورات في المبسوطات وأشار للقسم الثاني من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا (قلتین) فاكثير (فتغير) يسيرا أو كثيرا (والقلتان) خمسة رطل بالبغدادی تقریباً فی الاصح) فيهما والرطل البغدادی عند النووی مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وترك المصنف قسما خامسا وهو الماء المطهر الحرام كالوضوء بماء مغصوب أو مسبل للشرب

﴿فصل﴾ في ذكر شيء من الاعيان المتنجسة وما يطهر منها. الدباغ وما لا يطهر * (وجاود الميتة) كلها (تطهر بالدباغ) سواء في ذلك ميتة ما كول اللحم وغيره وكيفية الدبغ أن يزرع فضول الجلد مما يغفنه من الدم ونحوه بشئ حريف كعصص ولو كان الحريف نجسا كذرق حام كفي في الدبغ (الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر فلا يطهر بالدباغ (وعظم الميتة وشعرها نجس) وكذا الميتة أيضا نجسة وأريد بها الزائلة الحياة بغرذ كاة شرعية فلا يستثنى حينئذ جنين المذكاة إذا خرج من بطن أمه ميتا لأن ذكائه في ذكاة أمه وكذا غيره من المستثنيات المذكورة في المبسوطات * ثم استثنى من شعر الميتة قوله (الا آدمي) أي فإن شعره طاهر كميته

﴿فصل﴾ في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز * وبدأ بالاول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة لرجل أو امرأة (استعمال) شئ من (أواني الذهب والفضة) لافي أكل ولا في شرب ولا غيرهما وكما يحرم استعمال ما ذكر يحرم اتخاذه من غير استعمال في الاصح ويحرم أيضا الاناء المطلي بذهب أو فضة إن حصل من الطلاء شئ يعرضه على النار (ويجوز استعمال) اناء (غيرهما) أي غير الذهب والفضة (من الاواني) النفيسة كائنا ما يهوت ويحرم الاناء المصنوب بضبة فضة كبيرة عرفا لزيينة فان كانت كبيرة لحاجة جازمغ الكراهة أو صغيرة عرفا لزيينة كرهت أو لحاجة فلا تكره أما ضبة الذهب فتحرم مطلقا كما يحججه النووی

﴿فصل﴾ في استعمال آلة السواك * وهو من سنن الوضوء ويطلق السواك أيضا على ما يستاك به من أراك ونحوه (والسواك مستحب في كل حال) ولا يكره تزيمها (الابعد الزوال للصائم) فرضا أو نفلا وتزول الكراهة بغروب الشمس واختار النووی عدم الكراهة مطلقا (وهو) أي السواك (في) ثلاثة مواضع أشد استحبابا) من غيرها أحدها (عند تغير الفم من أزم) قيل هو سكوت طويل وقيل هو ترك الأكل وانما قال (وغيره) ليشمل تغير الفم بغير أزم كأكل ذى ريح كرهه ثم وبصل وغيرهما (و) الثاني (عند القيام) أي الإستيقاظ (من النوم) الثالث (عند القيام إلى الصلاة) فرضا أو نفلا ويتأكد أيضا في غير الثلاثة المذكورة مما هو مذکور في المطولات كقراءة القرآن واصفرار الاسنان ويسن أن ينوى بالسواك السنة وأن يستاك بيمينه ويبدأ بالجانب الايمن من فمه وأن يمر به على سقف حلقه امرار الطيفا وعلى كراسى أضراسه

﴿فصل﴾ في فروض الوضوء * وهو يضم الواو في الاشهر امم للفعل وهو المراد هنا وفتح الواو امم لما يتوضأ به ويشتمل الاول على فروض وسنن وذكر المصنف الفروض في قوله (وفروض الوضوء ستة أشياء) أحدها (النية) وحقيقتها شرعا قصد الشئ مقترا بفعله فان تراخى عنه سمي عزما وتكون النية (عند غسل) أول جزء من (الوجه) أي مقتربة بذلك الجزء لا بجميعه ولا بما قبله ولا بما بعده فينبو المتوضئ عند غسل ما ذكر رفع حدث من أحده أو ينوى استباحة مفتقر إلى وضوء أو ينوى فرض الوضوء أو الوضوء فقط أو الطهارة عن الحدث فان لم يقل عن الحدث لم يصح واذ انوى ما يعتبر من هذه النيات وشرك

وهو الذي حلت فيه نجاسة وهو دون القلتين أو كان قلتين فتغير والقلتان خمسة رطل بالبغدادی تقریباً فی الاصح

﴿فصل﴾ وجاود الميتة تطهر بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما وعظم الميتة وشعرها نجس إلا الآدمي

﴿فصل﴾ ولا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة ويجوز استعمال غيرهما من الاواني

﴿فصل﴾ والسواك مستحب في كل حال الا بعد الزوال للصائم وهو في ثلاثة مواضع أشد استحبابا عند تغير الفم من أزم وغيره وعند القيام من النوم وعند القيام إلى الصلاة

﴿فصل﴾ وفروض الوضوء ستة أشياء النية عند غسل الوجه

معنية تنظف أو تبرد صحت وضوؤه (و) الثاني (غسل) جميع (الوجه) وحده طولا ما بين منابت
شعر الرأس غالباً وآخر اللحيين وهما العظامان اللذان يثبت عليهما الاسنان السفلى مجتمع مقدمهما في الذقن
ومؤخرهما في الاذن وحده عرضاً ما بين الاذنين وإذا كان على الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب
إيصال الماء اليه مع البشرة التي تحته وأما الحية الرجل الكثيفة فإن لم ير مخاطب بشرتها من خلالها فيكفي
غسل ظاهرها بخلاف الخفيفة وهي ما يرى مخاطب بشرتها فيجب إيصال الماء لبشرتها وبخلاف الحية
امرأة أو خنثى فيجب إيصال الماء لبشرتهما ولو كثفا ولا بد مع غسل الوجه من غسل جزء من الرأس
والرقبة وما تحت الذقن (و) الثالث (غسل اليدين إلى المرفقين) فإن لم يكن له مرفقان اعتبر فدرهما
ويجب غسل ما على اليدين من شعر وسلعة وأصبع زائدة وأظافر ويجب إزالة ما تحتها من وسخ يمنع
وصول الماء (و) الرابع (مسح بعض الرأس) من ذكر أو أنثى أو خنثى أو مسح بعض شعر في حد الرأس
ولا تتعين اليد للمسح بل يجوز بحرقه وغيره ولو غسل رأسه بدل مسحها جاز ولو وضع يده المبالة ولم يجرها
جاز (و) الخامس (غسل الرجلين إلى الكعبين) إن لم يكن المتوضئ لابسا للحنين فإن كان لابسهما
وجب عليه مسح الخفين أو غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة وأصبع زائدة كما سبق في
اليدين (و) السادس (الترتيب) في الوضوء (على ما) أي الوجه الذي (ذكرناه) في عدد الفروض
فلو نسي الترتيب لم يكف ولو غسل أربعة أعضائه دفعة واحدة بأذنه ارتفع حدث وجهه فقط (و) وسننه
أي الوضوء (عشرة أشياء) وفي بعض نسخ المتن عشر خصال (التسمية) أوله وأقلها بسم الله وأكملها
بسم الله الرحمن الرحيم فإن ترك التسمية أوله أتى بها في أدائه فإن فرغ من الوضوء لم يأت به (و) غسل
الكفين (و) إلى الكوعين قبل المضمضة يغسلهما ثلاثاً إن تردد في طهرهما (قبل إدخالها إلى الماء)
المستعمل على ما عدون لفتين فإن لم يغسلهما كره له غمسهما في الماء وإن تيقن طهرهما لم يكره له غمسهما
(والمضمضة) بعد غسل الكفين ويحصل أصل السنة فيها بإدخال الماء في الفم سواء أداره فيه وجهه أم لا
فإن أراد الأكل جبه (والاستنشاق) بعد المضمضة ويحصل أصل السنة فيه بإدخال الماء في الألف سواء
جنبه بنفسه إلى خياشيمه ونثره أم لا فإن أراد الأكل نثره والمبالغة مطلوبة في المضمضة والاستنشاق والجمع
بين المضمضة والاستنشاق ثلاث غرف فيضمض من كل منها ثم يستنشق أفضل من الفصل بينهما (ومسح
جميع الرأس) وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح أو مسح بعض الرأس فواجب كما سبق ولولم
يرد نزع ما على رأسه من عمامة ونحوها كحل بالمسح عليها (ومسح) جميع (الاذنين) ظاهرهما وباطنهما بماء
جديد أي غير بلل الرأس والسنة في كيفية مسحهما أن يدخل مسبحة في صاخيه ويدبرهما على
المعاطف ويبرأهما به على ظهورهما ثم يلمص كفيه وهما مبلولتان بالاذنين استظهاراً (وتخليل اللحية
الكثة) بثلاثة من الرجل مالحة الرجل الخفيفة ولحية المرأة والخنثى فيجب تخليلهما وكيفية أن يدخل
الرجل أصابعه من أسفل اللحية (وتخليل أصابع اليدين والرجلين) أن وصل الماء إليهما من غير تخليل فإن
لم يصل إليه كالأصابع الملتفة وجب تخليلها وإن لم يبتأ تخليلها للتحاء ما حرم فتقها للتخليل وكيفية
تخليل اليدين بالتشبيك والرجلين بأن يبدأ بخنصر يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئاً بخنصر الرجل
اليمنى خاتماً بخنصر اليسرى (وتقديم اليمنى) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما أما العضوان
اللذان يسهل غسلهما معاً كالخدين فلا يقدم الأيمن منهما بل يطهران دفعة واحدة (وذكر المصنف سنة
تثلث العضو المغسول والمسحوق في قوله (والطهارة ثلاثاً ثلاثاً) وفي بعض النسخ والتكرار رأى للغسول
والمسحوق (والموالاة) ويعبر عنها بالتتابع وهي أن لا يحصل بين العضوين تفريق كثير بل يطهر العضو
بعد العضو بحيث لا يحذف الغسول قبله مع اعتدال الهواء والزاج والزمان وإذا ثلث فلا اعتبار لآخر غسله

و غسل الوجه وغسل
اليدين إلى المرفقين
ومسح بعض الرأس
وغسل الرجلين إلى
الكعبين والترتيب
على ما ذكرناه وسننه
عشرة أشياء التسمية
وغسل الكفين قبل
إدخالها إلى الماء والمضمضة
والاستنشاق ومسح
جميع الرأس ومسح
الاذنين ظاهرهما
وباطنهما بماء جديد
وتخليل اللحية الكثة
وتخليل أصابع اليدين
والرجلين وتقديم اليمنى
على اليسرى والطهارة
ثلاثاً ثلاثاً والموالاة

وانما تندب الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة اما هو فالموالاة واجبة في حقه وبقى للوضوء سنن أخرى
مذكورة في المطولات

(فصل في الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة * (والاستنجاء) وهو من نجوت الشيء أي قطعه فكأن المستنجي يقطع به الأذى عن نفسه (واجب من) خروج (البول والغائط) بالماء أو الحجر وما في معناه من كل جامد طاهر قال غير محترم (و) لكن (الأفضل أن يستنجي) أولا (بالحجارة ثم يتبعها) ثانيا (بالماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة أطراف حجر واحد (ويجوز أن يقتصر) المستنجي (على الماء أو على ثلاثة أحجار ينقي بهن المحل) ان حصل الاتقاء بها والازداعاها حتى ينقي ويسق بعد ذلك التثايب (فاذا أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل) لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها وشرط اجزاء الاستنجاء بالحجر أن لا يحف الخارج النجس ولا ينتقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر أجني عنه فإن اتقى شرط من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوباً بقاضي الحاجة (استقبال القبلة) الآن وهي الكعبة (واستدبارها في الصحراء) ان لم يكن بينه وبين القبلة ساتراً وكان ولم يباغ ثلث ذراع أو باغها وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع الآدمي كما قاله بعضهم والبيان في هذا كالصحراء بالشرط المذكور والابناء المعدل قضاء الحاجة لأحرمه في مطلقاً وخرج بقولنا الآن ما كان قبلة أو لا كبيت المقدس فاستقبله واستدباره مكروه (ويجتنب) أدبا بقاضي الحاجة (البول) والغائط (في الماء الزاكد) أما الجاري فيكره في القليل منه دون الكثير لكن الأولى اجتنابه وبحث النووي تحريمه في القليل جارياً أو راكداً (و) يجتنب أيضاً البول والغائط (تحت الشجرة المثمرة) وقت الثمر وغيره (و) يجتنب ما ذكر (في الطريق) المسالك للناس (و) في موضع (الظل) صيفاً في موضع الشمس شتاء (و) في (الثقب) في الأرض وهو النازل المستدير ولفظ الثقب ساقط في بعض نسخ المتن (ولا يتكلم) أدبا بغير ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فان دعت ضرورة إلى الكلام كمن رأى حية تقصد انساناً لم يكره الكلام حينئذ (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) أي يكره ذلك حال قضاء حاجته لكن النووي في الرخصة وشرح المهذب قال ان استدبارهما ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط ان ترك استقباله واستدباره سواء أي فيكون مباحاً وقال في التحقيق ان كراهة استقباله لا اصل لها * وقوله ولا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المتن

(فصل في نواقض الوضوء المسماة أيضاً بأسباب الحدث * (والذي ينقض) أي يبطل (الوضوء ستة أشياء) أحدها (ما خرج من) أحد (السيبلين) أي القبل والدبر من متوضئ حتى واضح معتاداً كان الخارج كبول وغائط أو نادراً كدم وحصا نجساً كهذه الأمثلة أو طاهراً كدود الالمني الخارج باحتلام من متوضئ يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض والمشكل انما ينقض وضوءه بالخارج من فرجه جميعاً (و) الثاني (النوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض بمقعده والأرض ليست بقيد وخرج بالمتمكن ما لو نام قاعداً غير متمكن أو نام قائماً أو على قفاه ولو متمكناً (و) الثالث (زوال العقل) أي الغلبة عليه (بسكراً أو مرض) أو جنوناً أو انغماءً وغير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل المرأة الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر أو أنثى بلغا حد الشهوة عرفاً والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لاجل نسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان هناك حائل فلا ينقض حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج الآدمي بباطن الكف) من نفسه وغيره ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً حياً أو ميتاً ولفظ الآدمي ساقط في بعض نسخ المتن وكذا قوله (ومن حلقه دبره) أي الآدمي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم لا ينقض مس الحلقة والمراد بهما متقى المنفوخ بباطن الكف الراجح مع بطون

(فصل) والاستنجاء واجب من البول والغائط والأفضل أن يستنجي بالحجارة ثم يتبعها بالماء ويجوز أن يقتصر على الماء أو على ثلاثة أحجار ينقي بهن المحل فاذا أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل ويجتنب استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء ويجتنب البول في الماء الراكد وتحت الشجرة المثمرة وفي الطريق والظل والثقب ولا يتكلم على البول والغائط ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما
(فصل) والذي ينقض الوضوء ستة أشياء ما خرج من السيبلين والنوم على غير هيئة المتمكن وزوال العقل بسكراً أو مرض ولبس الرجل المرأة الأجنبية من غير حائل ومس فرج الآدمي بباطن الكف ومس حلقة دبره على الجديد

(فصل) والذي يوجب

الفصل ستة أشياء ثلاثة
تشارك فيها الرجال
والنساء وهي التقاء
الختانين وانزال المني
والموت وثلاثة تختص
بها النساء وهي الحيض
والنفاس والولادة

(فصل) وفرائض
الفصل ثلاثة أشياء النية
وازالة النجاسة ان
كانت على بدنه وايصال

الماء الى جميع الشعر
والبشرة وسننه خمسة
شيء التسمية والوضوء
قبله وامرار اليد على
الجسد والموا لاة رقة بم

اليمينى على اليسرى

(فصل) والاغتسلات

المسنونة سبعة عشر

غسلا غسل الجمعة

والعدين والاستسقاء

والخسوف والكسوف

والغسل من غسل

الميت والكافر اذا أسلم

والمجنون والمغمى عليه

ذا أفاق والغسل عند

لاحرام ولدخول مكة

والوقوف بعرفة والبيت

بمزدلفة ولرمي الجمار

الثلاث والطواف

للسعي ولدخول مدينة

رسول الله صلى الله

عليه وسلم

الاصابع وخرج يباطن الكف ظاهره وحرفه ورؤوس الاصابع وما بينهما فلا تنه عن ذلك أى بعد التحامل اليسير
(فصل) في موجب الغسل * والغسل لغة سيلان الماء على الشيء مطلقا وشرعا سيلانه على جميع
البدن بنية مخصوصة (والذي يوجب الغسل ستة أشياء ثلاثة) منها (تشارك فيها الرجال والنساء وهي
التقاء الختاني) ويعبر عن هذا الالتقاء بإيلاج حتى واضح غيب حشفة الذكرك منه أو قدرها من مقطوعها
في فرج ويصير الآدمي الموج فيه جنبا بإيلاج ما ذكر أما الميت فلا يعاد غسله بإيلاج فيه وأما الخنثى
المشكك فلا يغسل عليه بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله (و) من المشترك (انزال) أى خروج (المني)
من شخص بغير إيلاج وان قل المني كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان الخارج بجماع أو غيره في
بقطة أو نوم شهوة أو غيرها من طريقه المعتاد أو غيره كأن انكسر صلبه فخرج منه (و) من المشترك
(الموت) الا في الشهيد (وثلاثة تختص بها النساء وهي الحيض) أى الدم الخارج من امرأة بلغت
تسع سنين (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة فإنه موجب للغسل قطعاً (والولادة) المحبوبة
بالبلل موجبة للغسل قطعاً والمجردة عن البلل موجبة في الأصح

(فصل) وفرائض الغسل ثلاثة أشياء * أحدها (النية) فينوي الجنب رفع الجنابة أو الحدث الأكبر
ومحو ذلك وتنوي الحائض والنفساء رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النية مقرونة بأول الفرض
وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله فالنوى بعد غسل جزء وجبت اعادته (وازالة النجاسة ان كانت
على بدنه) أى المغتسل وهذا ما رجحه الرافعي وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح
النوى الا كتفاء بغسلة واحدة عنهما ومحله ما اذا كانت النجاسة حكيمية أما اذا كانت النجاسة
عينية وجب غسلتان عنهما (وايصال الماء الى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض النسخ بدل جميع أصول
ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المصفور ان لم يصل الماء الى باطنه
الا بالنقض وجب تقضه والمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر من صماخي أذنه ومن أنف
مجمدع ومن شقوق بدن ويجب ايصال الماء الى ما تحت القلفة من الألف والى ما يبدو من فرج المرأة
عند قعودها لقضاء حاجتها ويجب غسله المسرية لانها تظهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن
(وسننه) أى الغسل (خمس أشياء التسمية والوضوء) كاملاً (قبله) وينوي به المغتسل سنة الغسل ان
تجردت جنابته عن الحدث الأصغر والنوى به الأصغر (وامرار اليد على) ما وصلت اليه من (الجسد)
ويعبر عن هذا الامرار بذلك (والموا لاة) وسبق معناها في الوضوء (وتقديم اليمينى) من شقيه (على
اليسرى) وبقى من سنن الغسل أمور مذكورة في المبسوطات منها التثايت وتحليل الشعر

(فصل) والاغتسلات المسنونة سبعة عشر غسلا غسل الجمعة لحاضرها ووقته من الفجر الصادق
(و) غسل (العدين) الفطر والاضحى ويدخل وقت هذا الغسل نصف الليل (والاستسقاء) أى طلب
التسقي من الله (والخسوف) للقمر (والكسوف) للشمس (والغسل من) أجل (غسل الميت) مسلاً
كان أو كافراً (و) غسل (الكافر اذا أسلم) ان لم يجنب في كفره أو لم تحض الكافرة والاوجب الغسل بعد
الاسلام في الأصح وقيل يسقط اذا أسلم (والمجنون والمغمى عليه اذا أفاق) ولم يتحقق منهما انزال فان
تحقق منهما انزال وجب الغسل على كل منهما (والغسل عند) ارادة (الاحرام) ولا فرق في هذا الغسل
بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض فان لم يجد المحرم الماء تيمم (و) الغسل (لدخول
مكة) لمحرم حج أو عمرة (والوقوف بعرفة) في تاسع ذي الحجة (والبيت بمزدلفة ولرمي الجمار الثلاث)
في أيام التشريق الثلاثة فيغتسل لرمي كل يوم منها غسلاً أما رمي جرة العقبة في يوم النحر فلا يغتسل له لقرب
زمه من غسل الوقوف (و) الغسل (للطواف) الصادق بطواف قدوم وإفاضة ووداع وبقية الاغتسال

المن الغسل للسعي ولدخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر في نسخة المصنف التي بأيدينا اه مصححه

(٧) هكذا نسخ

الشارح وقد أسقط من

المن الغسل للسعي ولدخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر في نسخة المصنف التي بأيدينا اه مصححه

المسئونة مذكورة في المطولات ٧

(فصل في المسح على الخفين جائز) في الوضوء لافي غسل فرض أو نفل ولا في إزالة نجاسة فلا وجب ودسيت رجلاه فإذا مسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لابد من الغسل وأشعر قوله جائز أن غسل الرجلين أفضل من المسح وإنما يجوز مسح الخفين لأحدهما فقط إلا أن يكون فاقد الأخرى (بثلاثة شرائط أن يتدئ) أي الشخص (لبسهما بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلا ولبسها خفيها ثم فعل بالأخرى كذلك لم يكف ولو ابتدأ لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم يجز المسح (وأن يكونا) أي الخفان (ساترين لمحل غسل الفرض من القدمين) بكعييهما فلو كانا دون الكعبين كالداس لم يكف المسح عليهما والمراد بالساترها الخائل لآمالع الرؤية وأن يكون الستر من أسفل ومن جوانب الخفين لآمن أعلاهما (وأن يكونا مما يمكن تتابع المشي عليهما) لتردد مسافر في حوائجه من حط وترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما ولو لبس خذافوق خف لشدة البرد مثلا فإن كان الأعلى صالحا للمسح دون الأسفل صح المسح على الأعلى وإن كان الأسفل صالحا للمسح دون الأعلى فمسح الأسفل صح والأعلى فوصل البلل للأسفل صح إن قصد الأسفل أو قصدهما معا لأن قصد الأعلى فقط وإن لم يقصد واحدا منهما بل قصد المسح في جملة أجزأ في الأصح (ويمسح المقيم يوما وليلة) ويمسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن) المتصلة بهما سواء تقدمتا وتأخرتا (وابتداء المدة) تحسب (من حين يحدث) أي من انقضاء الحدث الكائن (بعد) تمام (لبس الخفين) لآمن ابتداء الحدث ولآمن وقت المسح ولآمن ابتداء اللبس والعاصي بالسفر والهاشم بمسحان مسح مقيم ودائم الحدث إذا أحدث بعد لبس الخف حدثا آخر مع حدثه الدائم قبل أن يصلي به فرضا بمسح ويستبيح ما كان يستبيحه لو بقي طهره الذي لبس عليه خفيه وهو فرض ونوافل فلو صلى بطهره فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح النوافل فقط (فإن مسح) الشخص (أي الحضرم ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام) قبل مضى يوم وليلة (أتم مسح مقيم) والواجب في مسح الخف ما يطلق عليه اسم المسح إذا كان على ظاهر الخف ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على حوافه ولا على أسفله والسنة في مسحه أن يكون خطوطا يان بفرج الماسح بين أصابعه ولا يضمها (ويبطل المسح) على الخفين (بثلاثة أشياء بخلعهما) أو خلع أحدهما أو اتخاذه أو خروج الخف عن صلاحية المسح كتنخرقه (وانقضاء المدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يوم وليلة لمقيم وثلاثة أيام بلياليها لمسافر (و) يعروض (ما يوجب الغسل) كجباة أو خيض أو نقاس للابس الخف

(فصل في التيمم) وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة القصد وشرعا إيصال تراب ظهور للوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة (وشرائط التيمم خمسة أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود العذر بسفرا أو مرضا) والثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (و) الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت ينفسه أو يمن أذن له في طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقته فإن كان منفردا نظر حوالبه من الجهات الأربع إن كان بمستوى من الأرض فإن كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قس نظره (و) الرابع (تعذر استعماله) أي الماء بان يخاف من استعمال الماء على ذهاب نفس أو منقعة عضو ويدخل في العذر ما لو كان بقر به ماء وخاف لو قصد على نفسه من سبع أو عدوا وعلى ماله من سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي (واعوازه بعد الطلب) الخاء س (التراب الطاهر) أي الطهور غير المندى ويصدق الطاهر بالمغصوب وتراب مقبرة لم تنبش ويوجد في بعض النسخ زيادة في

(فصل في المسح على الخفين جائز بثلاثة شرائط أن يتدئ لبسهما بعد كمال الطهارة وأن يكونا ساترين لمحل غسل الفرض من القدمين وأن يكونا مما يمكن تتابع المشي عليهما ويمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن وابتداء المدة من حين يحدث بعد لبس الخفين فإن مسح في الحضرم ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام أتم مسح مقيم * ويبطل المسح بثلاثة أشياء بخلعهما وانقضاء المدة وما يوجب الغسل (فصل في شرائط التيمم خمسة أشياء وجود العذر بسفرا أو مرضا ودخول وقت الصلاة وطلب الماء وتعذر استعماله واعوازه بعد الطلب والتراب الطاهر

هذا الشرط وهي (التي له غبار فان خالطه حص أو رمل لم يحز) وهذا موافق لما قاله النووي في شرح
المهذب والتصحيح لكنه في الروضة والفتاوى جوز ذلك ويصح التيمم أيضا رمل فيه غبار وخرج بقول
المصنف التراب غيره كنورة وسحافة خرف وخرج بالطاهر النجس وأما التراب المستعمل فلا يصح التيمم
به (وفرائضه أربعة أشياء) أحدها (النية) وفي بعض نسخ المتن أربع خصال نية الفرض فان نوى التيمم
الفرض والنفل استباحهما أو الفرض فقط استباح معه النفل وصلاة الجنائز أيضا أو النفل فقط لم يستبح
معه الفرض وكذا لو نوى الصلاة ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه
النية الى مسح شئ من الوجه ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينقل غيره (و)
الثاني والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض نسخ المتن الى المرفقين ويكون
مسحهما بضربتين ولو وضع يده على زاب ناعم فعلق بهما زاب من غير ضرب كفي (و) الرابع (الترتيب)
فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما
أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط في ترتيب يده دفعة على زاب ومسح يمينه ووجهه ويساره
يمينه جاز (وسننه) أي التيمم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم الجنى)
من اليدين (على اليسرى) منها وتقديم أعلى الوجه على أسفله (والموالة) وسبق معناها في الوضوء
وبقي للتيمم سنن أخرى مذكورة في المطولات منها نزاع التيمم خاتمه في الضربة الاولى أما الثانية فيجب
نزع الخاتم فيها (والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها كل (ما أطل الوضوء) وسبق بيانها في اسباب
الحديث فتي كان متيمما ثم أحدث بطل تيممه (و) الثاني (رؤية الماء) وفي بعض النسخ وجود الماء
(في غير وقت الصلاة) فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه
بعد دخوله فيها وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال أو مما يسقط فرضها
بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضا كانت الصلاة أو قفلا وان كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء
فلا أثر لرويته بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الردة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعا استعمال الماء في
عضو فان لم يكن عليه ساتر وجب عليه التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجنب أما المحدث فالتيمم
بنييم وقت دخول غسل العضو الخليل فان كان على العضو ساتر فحكمه مذكور في قول المصنف (وصاحب
الجبائر) جع جبيرة بفتح الجيم وهي أخشاب وقصب تسوى وتشد على موضع الكسر ليلتحم (بمسح
عليها) بالماء ان لم يتمكن نزعها لخوف ضرر مما سبق (ويتيمم) صاحب الجبائر في وجهه ويديه كما سبق (ويصلي
ولا إعادة عليه ان كان وضعها) أي الجبائر (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم والأعاد وهذا ما قاله
النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيمم وغيرها
ويشترط في الجبيرة أن لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمسك والصوق والعصابة والمرهم ونحوها
على الجرح كالجبيرة (ويتيمم لكل فريضة) ومنذورة فلا يجمع بين صلاتي فرض بتييم واحد ولا بين
طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبتها ولا رأة اذا تيممت لتحسين الخليل أن تفعله مرارا وتجمع
بينه وبين الصلاة بذلك التيمم وقوله (ويصلي بتييم واحد ما شاء من النوافل) ساقط من بعض نسخ المتن
(فصل) في بيان النجاسات وازالتها وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والنجاسة
لغة الشئ المستفاد وشرعا كل عين حرم تناوطا على الاطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لحرمتها
ولا استقذارها ولا ضررها في بدن أو عقل ودخل في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار
الضرورة فانها تبيح تناول النجاسة وبسهولة التمييز كل الدود الميتة في جبن أو فاكهة ونحو ذلك وخرج
بقوله لحرمتها ميتة آدمي وعدم الاستقذار المتي ونحوه وبني الضرر الحظر والنبت المضرب بدن أو عقل

الذي له غبار فان خالطه
حص أو رمل لم يحز
وفرائضه أربعة أشياء
النية ومسح الوجه
ومسح اليدين مع
المرفقين والترتيب
وسننه ثلاثة أشياء
التسمية وتقديم الجنى
على اليسرى والموالة
والذي يبطل التيمم
ثلاثة أشياء ما بطل
الوضوء ورؤية الماء
في غير وقت الصلاة
والردة وصاحب الجبائر
يمسح عليها ويتيمم
ويصلي ولا إعادة عليه
ان كان وضعها على طهر
ويتيمم لكل فريضة
ويصلي بتييم واحد
ما شاء من النوافل

من السيدين نجس الا
التي وغسل جميع الابوال
والارواث واجب الابول
الصبي الذي لم يأكل
الطعام فانه يطهر برش
الماء عليه ولا يعنى عن
شيء من النجاسات
الا اليسير من الدم
والقيح وما لانفس له
سائلة اذا وقع في الاماء
ومات فيه فانه لا ينجسه
والحيوان كله طاهر
الا الكلب والخنزير
وماتولد منهما أو من
أحدهما والميتة كلها
نجسة الا السمك والجراد
والآدمى ويفسل الاناء
من ولوغ الكلب
والخنزير سبع مرات
احداهن باسراب
ويفسل من سائر
النجاسات مرة واحدة
تأتى عليه والثلاث
أفضل واذا تخللت الخجرة
بنفسها طهرت وان
تخلت بطرح شيء فيها
لم تطهر

(فصل) ويخرج من
الفرج ثلاثة دماء دم
الحيض والنفاس
والاستحاضة فالحيض
هو الخارج من فرج
المرأة على سبيل الصحة
من غير سبب الولادة
ولونه أسود ومحتدم لذاع

ثم ذكر المصنف ضابطا لمتنجس الخارج من القبل والبر بقوله (وكل مائع خرج من السبيلين نجس) هو
صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط والنادر كالدم والقيح (الا لمتنجس) من آدمى أو حيوان غير كلب
وخنزير وماتولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر وخرج بمائع الدود وكل متصل لا تحمله المعدة
فليس بمتنجس بل هو متنجس يظهر بالفعل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ المضارع واسقاط مائع
(وغسل جميع الابوال والارواث) ولو كان من مأكول اللحم (واجب) وكيفية غسل النجاسة ان كانت
مشاهدة بالعين وهي المسماة بالعينية تكون بزوال عينها ومحاوله زوال أوصافها من طعم أولون أو ريح فان
بقى طعم النجاسة ضرا أولون أو ريح عسر زواله لم يضر وان كانت النجاسة غير مشاهدة وهي المسماة بالحكمية
فيكفى جرى الماء على المتنجس بها ولو مرة واحدة ثم استغنى المصنف من الابوال قوله (الابول الصبي
الذي لم يأكل الطعام) أى لم يذوق ما كولا ولا مشروبا على جهة التغذى (فانه) أى بول الصبي (يطهر
برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش سيلان الماء فان أكل الصبي الطعام على جهة التغذى غسل بوله
قطعا وخرج بالصبي الصبيد والخنثى فتغسل من بولها * ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه ان كان
قليل فان عكس لم يطهر أما الماء الكثير فلا فرق بين كون المتنجس واردا أو مورودا (ولا يعنى عن شيء
من النجاسات الا اليسير من الدم والقيح) فيعنى عنهما في ثوب أو بدن وتصح الصلاة معهما (و) الا (ما)
أى شيء (لانفس له سائلة) كذباب وتعل (اذا وقع في الاناء ومات فيه فانه لا ينجسه) وفي بعض النسخ اذا
مات في الاناء وأفهم قوله وقع أى بنفسه أنه لو طرح ما لانفس له سائلة في المائع ضرر وهو ما جزم به الراغب في
الشرح الصغير ولم يتعرض لهذه المسئلة في الكبير واذا كثرت ميتة ما لانفس له سائلة وغيرت ما وقعت فيه
نجسته واذا انشأت هذه الميتة من المائع كدود دخل وفاكهة لم تنجسه قطعا ويستغنى مع ما ذكرهنا مسائل
مذكورة في المبسوطات سبق بعضها في كتاب الطهارة (والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وماتولد
منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر وعبارته تصدق بطهارة الدود المتولد من النجاسة وهو كذلك
(والميتة كلها نجسة الا السمك والجراد والآدمى) وفي بعض النسخ ابن آدم أى ميتة كل منها فانها طاهرة
(ويفسل الاناء من ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات) بماء طهور (احداهن) مصحوبة (بالتراب)
الطهور يعنى المحل المتنجس فان كان المتنجس بما ذكره في ماء جار كدرك في مرور سبع جريات عليه بلا تغير
واذا لم يزل عين النجاسة الكلية ابست غسالات مثلا حسبت كلها غسلة واحدة والارض الترابية لا يجب
التراب فيها على الاصح (ويفسل من سائر) أى باقى (النجاسات مرة واحدة) وفي بعض النسخ مرة
(تأتى عليه والثلاث) وفي بعض النسخ والثلاث بالتاء (أفضل) واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهار
المحل المفصول طاهرة ان انفصلت غير تغيرة ولم يزد وزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقدار
ما ينتشر به المفصول من الماء هذا ان لم تبلغ قلتين فان بلغتهما فالشرط عدم التغير * ولما فرغ المصنف
عما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب الشيء من صفة الى صفة أخرى فقال (واذا تخللت
الخجرة) وهي المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الخجرة أم لا ومعنى تخللت صارت خلا وكانت صيرورتها خلا
(بنفسها طهرت) وكذلك الوخلت بنقلها من شمس الى ظل وعكسه (وان) لم تتخلل الخجرة بنفسها بل
(تخلت بطرح شيء فيها لم تطهر) واذا طهرت الخجرة طهرت ما بها

(فصل) في بيان أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة * (ويخرج من الفرج ثلاثة دماء دم الحيض
والنفاس والاستحاضة فالحيض هو) الدم (الخارج) في سن الحيض وهو تسع سنين فأكثر (من
فرج المرأة على سبيل الصحة) أى لالة بل للجبلة (من غير سبب الولادة) وقوله (ولونه أسود محتدم لذاع)
ليس في أكثر نسخ المتن وفي الصحاح احتدم * اشتدت حرته حتى اسود ولذعته النار حتى أحرقت

والنفاس هو الخارج عقيب

الولادة والاستحاضة

هو الخارج في غير أيام

الحيض والنفاس وأقل

الحيض يوم وليسلة

وأكثره خمسة عشر

يوماً وغالبه ست أو سبع

وأقل النفاس لحظة

وأكثره ستون يوماً

وغالبه أربعون يوماً

وأقل الطهر بين

الحضتين خمسة عشر

يوماً ولا حداً لكثرة

وأقل زمن نجس

فيه المرأة تسع سنين

وأقل الحمل ستة أشهر

وأكثره أربع سنين

وغالبه تسعة أشهر

ويحرم بالحيض والنفاس

ثمانية أشياء الصلاة

والصوم وقراءة القرآن

ومس المصحف وحمله

ودخول المسجد

والطواف والوطء

والاستمتاع بما بين

السرة والركبة ويحرم

على الجنب خمسة أشياء

الصلاة وقراءة القرآن

ومس المصحف وحمله

والطواف واللبث في

المسجد ويحرم على

المحدث ثلاثة أشياء

الصلاة والطواف ومس

المصحف وحمله

(كتاب الصلاة)

الصلاة المفروضة خمس

لظهر وأول وقتها

زوال الشمس وآخره

(والنفاس هو) الدم (الخارج عقيب الولادة) فالخارج مع الولد أو قبله لا يسمى نفاساً وزيادة الباء في عقيب لغة قليلة والاكثر حذفها (والاستحاضة) أي دمها (هو) الدم (الخارج في غير أيام الحيض والنفاس) لأعلى سبيل الصحة (وأقل الحيض) زمناً (يوم ليلة) أي مقدار ذلك وهو أربعة وعشرون ساعة على الاتصال المتتابع في الحيض (وأكثره خمسة عشر يوماً) بلباها فإن زاد عليها فهو استحاضة (وغالبه ست أو سبع) والمعتمد في ذلك الاستقراء (وأقل النفاس لحظة) وأريد به زمن يسير وابتداء النفاس من انفصال الولد (وأكثره ستون يوماً وغالبه أربعون يوماً) والمعتمد في ذلك الاستقراء أيضاً (وأقل الطهر) الفاصل (بين الحيضتين خمسة عشر يوماً) احترازاً منصف بقوله بين الحيضتين عن الفاصل بين حيض ونفاس إذا قلنا بالاصح أن الحامل نجس فانه يجوز أن يكون دون خمسة عشر يوماً (ولا حداً لكثرة) أي الطهر فقد تمسكت المرأة دهرها بلا حيض أم غالب الطهر فيعتبر بغالب الحيض فإن كان الحيض ستاً فالطهر أربع وعشرون يوماً أو كان الحيض سبعا فالطهر ثلاثة وعشرون يوماً (وأقل زمن نجس فيه المرأة) وفي بعض النسخ الجارية (تسع سنين) قرية فلوراة قبل تمام التسع بزمان يضيّق عن حيض وطهر فهو حيض والا فلا (وأقل الحمل) زمناً (ستة أشهر) ولحقتان (وأكثره) زمناً (أربع سنين وغالبه) زمناً (تسعة أشهر) والمعتمد في ذلك الوجود (ويحرم بالحيض والنفاس) وفي بعض النسخ ويحرم على الخائض (ثمانية أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً أو نقلاً وكذلك سجدة التلاوة والشكر (و) الثاني (الصوم) فرضاً أو نقلاً (و) الثالث (قراءة القرآن) (و) الرابع (مس المصحف) وهو اسم للكتاب من كلام الله تعالى بين الدفتين (وحمله) لذا خافت عليه (و) الخامس (دخول المسجد) للحائض إن خافت تلويثه (و) السادس (الطواف) فرضاً أو نقلاً (و) السابع (الوطء) ويسمى إن وطئ في إقبال الدم التصديق بدينار رولن وطئ في أدباره التصديق بنصف دينار (و) الثامن (الاستمتاع) بما بين السرة والركبة) من المرأة فلا يحرم الاستمتاع بهما ولا بما فوقهما على المختار في شرح المهذب ثم استطرده المصنف لذكر ما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الفصل فقال (ويحرم على الجنب خمسة أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً أو نقلاً (و) الثاني (قراءة القرآن) أي غير منسوخ التلاوة آية كان أو حرفاً أو جهر أو خراج بالقرآن التوراة والإنجيل أما إذا كان القرآن فتحل لا بقصد قرآن (و) الثالث (مس المصحف وحمله) من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضاً أو نقلاً (و) الخامس (اللبث في المسجد) لجنب مسلم الضرورة كمن احتلم في المسجد وتعدى عليه خرجه منه تخوف على نفسه أو ماله أما عبور المسجد ماراً به من غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الأصح وزد الجنب في المسجد بمنزلة اللبث وخرج بالمسجد المدارس والربط ثم استطرده المصنف أيضاً من أحكام الحديث الأكبر إلى أحكام الحديث الأصغر فقال (ويحرم على المحدث) حديثاً أصغر (ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله) وكذا خريطة وصندوق فيهما مصحف ويحل حله في أمتعة وفي تفسيراً كثر من القرآن وفي دنانير ودرهم وخواصم تقي على كل منها قرآن ولا يمنع المميز المحدث من مس مصحف ولو لحق الدراسة وتعلم قرآن

(كتاب) أحكام (الصلاة)

وهي لغة للماء وشرعاً كما قال الرافعي أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضات (خمس) يجب كل منها بأول الوقت وجوبا موسعاً إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فبضيق حينئذ (الظهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الأمر بل لما يظهر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل إلى جهة المشرق بعد تنهاى قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس (وآخره)

بعد ظل الزوال •
والعصر وأول وقتها
الزيادة على ظل المثل
وأخره في الاختيار
إلى ظل المثليين وفي
الجواز إلى غروب
الشمس • والمغرب
ووقتها واحد وهو غروب
الشمس وبمقدار ما
يؤذن ويتوضأ ويست
العورة ويقوم الصلاة
ويصلي خمس ركعات
وبالعشاء وأول وقتها إذا
غاب الشفق الأحمر
وأخره في الاختيار إلى
ثالث الليل وفي الجواز
إلى طلوع الفجر الثاني
• والصبح وأول وقتها
طلوع الفجر الثاني
وأخره في الاختيار إلى
الاسفار وفي الجواز إلى
طلوع الشمس
(فصل) وشرايط وجوب
الصلاة ثلاثة أشياء
الاسلام والبلوغ والعقل
اي هو حد التكليف
والصلوات السنوية خمس
العبدان والكسوفان
والاستسقاء والسنن
التابعة للفرائض سبعة
عشر ركعة ركعتا الفجر
وأربع قبل الظهر
وركعتان بعده وأربع
قبل العصر وركعتان
بعد المغرب وثلاث بعد
العشاء يوتر بواحدة

أى وقت الظهر (إذا صار ظل كل شيء مثله بعد) أى غير (ظل الزوال) والظل لغة الستر تقول أنفى
ظل فلان أى ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل هو أمر وجودى يخلفه الله تعالى لنفع
البدن وغيره (والعصر) أى صلاته وسميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على
ظل المثل) والعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار وأشار
إليه المصنف بقوله (وأخره في الاختيار إلى ظل المثليين) والثالث وقت الجواز وأشار به بقوله (وفي الجواز
إلى غروب الشمس) والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل مثلياً إلى الاصفرار والخامس وقت
تحريم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها (المغرب) أى صلاتها وسميت بذلك لفعلها وقت
الغروب (ووقتها واحد وهو غروب الشمس) أى بجميع قرصها ولا يضر بقاء شعاع بعد (وبمقدار ما يؤذن)
الشخص (ويتوضأ) أو يتيمم (ويستر العورة ويقوم الصلاة ويصلي خمس ركعات) وقوله وبمقدار
الحساقط من بعض نسخ المتن فإن اتقضى المقدار المذكور خرج وقتها هذا هو القول الجديد والقديم ورجحه
النووى أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر (والعشاء) بكسر العين مدوداً اسم لاول الظلام وسميت
الصلاة بذلك لفعلها فيه (وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر) وأما البلد الذى لا يغيب فيه الشفق فوق
العشاء في حق أهلها أن يمضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولها وقتان أحدهما اختيار
وأشاره المصنف بقوله (وأخره) يمتد (في الاختيار إلى ثلث الليل) والثاني جواز وأشار به بقوله (وفي الجواز
إلى طلوع الفجر الثاني) أى الصادق وهو المنتشر ضوؤه معترضا بالافق وأما الفجر الكاذب فيقطع قبل
ذلك لامعترضا بل مستطيلاً ذاهباً في السماء ثم يزول وتعبه ظلمة ولا يتعلق به حكم وذكر الشيخ أبو حامد
أن للعشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (والصبح) أى صلاته وهو لغة أول النهار وسميت الصلاة
بذلك لفعلها في أوله ولها كالعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت والثاني وقت
اختيار وذكره المصنف في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني وأخره في الاختيار إلى الاسفار) وهو
الاضاءة والثالث وقت الجواز وأشار به المصنف بقوله (وفي الجواز) أى بكرامة (إلى طلوع الشمس) والرابع
جواز بلا كراهة إلى طلوع الحرة والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها
(فصل) وشرايط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء أحدها (الاسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي ولا
يجب عليه فضاؤها إذا أسلم وأما المرتد فوجب عليه الصلاة وقضاؤها إن عاد إلى الاسلام (و) الثاني
(البلوغ) فلا تجب على صبي وصبية لكن يؤمران بها بعد سبع سنين إن حصل التمييز والاف بعد التمييز
ويضربان على تركها بعد كمال عشر سنين (و) الثالث (العقل) فلا تجب على مجنون وقوله (وهو حد
التكليف) ساقط في بعض نسخ المتن (والصلوات السنوية) وفي بعض النسخ السنونات (خمس العبدان)
أى صلاة عيد الفطر وعيد الاضحى (والكسوفان) أى صلاة كسوف الشمس وكسوف القمر
(والاستسقاء) أى صلاته (والسنن التابعة للفرائض) ويعبر عنها أيضاً بالسنة الراتبية وهي (سبعة عشر
ركعة ركعتا الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعده وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد
العشاء يوتر بواحدة منهن) الواحدة هي أقل الوتر وأكثره إحدى عشرة ركعة ووقته بعد صلاة
العشاء وطلوع الفجر فلأوتر قبل العشاء عمداً أو سهواً يعتد به والراتب كدمن ذلك كله عشر ركعات
ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء
(وثلاث نوافل مؤكدات) غير تابعة للفرائض أحدها (صلاة الليل) والنفل المطلق في الليل أفضل من النفل
المطلق في النهار والنفل وسط الليل أفضل ثم آخره أفضل وهذا لمن قسم الليل أثلاثاً (و) الثاني (صلاة
الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ركعة ووقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها كما قال

النوى في التحجيج وشرح للمهذب (و) الثالث (صلاة التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليكات في كل ليلة من رمضان وجعلتها خمس ترويحيات وينوي الشخص في كل ركعتين منها سنة التراويح أو قبل رمضان ولو صلى أربعين بها تسليماً واحدة لم تصح ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر

﴿فصل وشراط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء﴾ والشروط جمع شرط وهو لغة العلامة وشرعاً ما تتوقف صحة الصلاة عليه وليس جزءاً منها وخرج بهذا القيد الركن فإنه جزء من الصلاة الشرط الأول (طهارة الأعضاء من الحدث) الأصغر والأكبر عند القدرة أما فاقد الطهورين فصلاؤه صحيحة مع وجوب الإعادة عليه (و) طهارة (النجس) الذي لا يبغي عنه في ثوب وبدن ومكان وسيد كر المصنف هذا الأخير قريباً (و) الثاني (ستر) لون (العورة) عند القدرة ولو كان الشخص خالياً أوفى ظلمة فإن عجز عن سترها صلى عارياً ولا يوجب بالركوع والسجود بل يتمها ولا إعادة عليه ويكون ستر العورة (لباس طاهر) ويجب سترها أيضاً في غير الصلاة عن الناس وفي الخلوة الحاجة من اغتسال ونحوه وأما سترها عن نفسه فلا يجب لكنه يكره نظره إليها وعورة الذكور ما بين سرته وركبته وكذا الأمة وعورة الحرة في الصلاة ماسوى وجهها وكفيها ظاهراً وباطناً إلى الكوعين أما عورة الحرة خارج الصلاة فجميع بدنها وعورتها في الخلوة كالأندلس والعورة لغة النقص وتطلق شرعاً على ما يجب ستره وهو المراد هنا وعلى ما يحرم نظره وذكره الأصحاب في كتاب النكاح (و) الثالث (الوقوف على مكان طاهر) فلا تصح صلاة شخص يلقى بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (و) الرابع (العلم بدخول الوقت) أو ظن دخوله بالاجتهاد ولو صلى بغير ذلك لم تصح صلاته وإن صادف الوقت (و) الخامس (استقبال القبلة) أى الكعبة سميت قبلة لأن المصلى يقابلها وكعبة لا ارتفاعها واستقبالها بالصدر شرط لمن قدر عليه واستثنى المصنف ما ذكره بقوله (ويجوز ترك) استقبال (القبلة) في الصلاة (في حالتين في شدة الخوف) في قتال مباح فرضاً كانت الصلاة أو نقلاً (وفي النافلة في السفر على الراحة) فللمسافر سفر أمباحاً ولو قصيراً التنفل صوب مقصده وراكب الدابة لا يجب عليه وضع جبهته على سرجها من أجل بوحى يركعه وسجوده ويكون سجوده أخفض من ركوعه وأما الماشى فيتم ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة فيهما ولا يمشى إلا في قيامه وتشهده

﴿فصل﴾ في أركان الصلاة • وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعاً (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركناً) أحدها (النية) وهي قصد الشيء مقترناً بفعله ومحلها القلب فإن كانت الصلاة فرضاً وجب نية الفرضية وقصد فعلها وتعيينها من صبح أو ظهر مثلاً أو كانت الصلاة نفلاً ذات وقت كراتبة أو ذات سبب كاستسقاء وجب قصد فعلها وتعيينه لانية التقلية (و) الثاني (القيام مع القدرة) عليه فإن عجز عن القيام فقد كيف شاء وعوده مفترشاً أفضل (و) الثالث (تكبيرة الاحرام) فيتعين على القائل النطق بها بأن يقول الله أكبر ولا يصح الرحمن أكبر ونحوه ولا يصح فيها تقديم الخبر على المبتدأ كقوله أكبر الله ومن عجز عن النطق بها بالعربية ترجم بأي لغة شاء ولا يعدل عنها إلى ذكر آخر ويجب قرن النية بالتكبير وأما النوى فاخترالا كتهافت بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفاً أنه مستخضر للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدلهما لا يحفظهما فرضاً كانت الصلاة أو نقلاً (وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها) كاملة ومن أسقط من الفاتحة حرفاً أو تشديداً أو أبداً حرفاً منها بحر فم تصح قراءته ولا صلاته إن تعدوا لاوجب عليه إعادة القراءة ويجب ترتبها بأن يقرأ آياتها على نظمها المعروف ويجب أن يضموا إليها بأن يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل إلا بقصر التنفس فإن تحلل الله كرمين موالاتها قطعها الآن يتعلق بالذكر بمصلحة الصلاة كتنأمين المأموم في أثناء

وصلاة التراويح
﴿فصل﴾ وشراط
الصلاة قبل الدخول
فيها خمسة أشياء طهارة
الأعضاء من الحدث
والنجس وستر العورة
لباس طاهر والوقوف
على مكان طاهر والعلم
بدخول الوقت
واستقبال القبلة ويجوز
ترك القبلة في حالتين في
شدة الخوف وفي النافلة
في السفر على الراحة
﴿فصل﴾ وأركان
الصلاة ثمانية عشر
ركناً النية والقيام مع
القدرة وتكبيرة
الاحرام وقراءة الفاتحة
وبسم الله الرحمن الرحيم
آية منها

فاحتجته لقراءته فانه لا يقطع الموالاة ومن جمل الفائحة أو تعذرت عليه لعدم معلم مثلاً أو حسن غيرهما من القرآن وجب عليه سبع آيات متوالية عوضاً عن الفائحة أو متفرقة فان عجز عن القرآن أتى بذكر بدلا عنها بحيث لا ينقص عن حروفها فان لم يحسن قرأنا ولا ذكرنا وقف قدر الفائحة وفي بعض النسخ وقراءة الفائحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها (و) الخامس (الركوع) وأقل فرضه لثم قادر على الركوع معتدل الخلقه سليم يديه وركبتيه أن ينحني بغير انحناس قدر بلوغ راحتيه وركبتيه لو أراد وضعهما عليهما فان لم يقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره وأما بطرفه وأكمل الركوع تسوية الرأس كمن ظهره وعنقه بحيث يصيران كصفحة واحدة ونصب ساقيه وأخذه ركبتيه بيديه (و) السادس (الطمأنينة) وهي سكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمأنينة في الأركان ركناً مستقلاً ومشى عليه النور في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة للأركان (و) السابع (الرفع) من الركوع (والاعتدال) قائماً على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقعود عاجز عن القيام (و) الثامن (الطمأنينة) فيه (أي الاعتدال) (و) التاسع (السجود) مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة بعض جهة المصلي موضع سجوده من الأرض أو غيرها وأكمله أن يكبر طويلاً للسجود بل يرفع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه (و) العاشر (الطمأنينة فيه) أي السجود بحيث ينال موضع سجوده ثقل رأسه ولا يكتفي أساساً رأسه موضع سجوده بل يتحامل بحيث لو كان تحته قطن مثلاً لا نكسب وظهر أثره على يده لو فرضت تحته (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة سواء صلى قائماً أو قاعداً أو مضطجعا وأقله سكون بعد حركة أعضائه وأكمله الزيادة على ذلك بالدعاء الوارد فيه فالجلوس بين السجدين بل صار إلى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثاني عشر (الطمأنينة فيه) أي الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الأخير) أي الذي يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أي في الجلوس الأخير * وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأكمل التشهد التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي في الجلوس الأخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وأشعر كلام المصنف أن الصلاة على الآل لا يجب وهو كذلك بل هي سنة (و) السادس عشر (التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام حال القعود وأقله السلام عليكم مرة واحدة وأكمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته يميناً وشمالاً (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه مرجوح وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر (ترتيب الأركان) حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة النية للتكبير الاحرام ومقارنة الجلوس الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة (سنة قبل الدخول فيها شبان الأذان) وهو لغة الاعلام وشرعاً ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت صلاة مفروضة وألفاظه مني التكبير أوله فاربعة والالتوحيد آخره فواحد (والاقامة) وهو مصدراً أقام ثم سمي به الذكر المخصوص لانه يقيم إلى الصلاة وإنما يشرع كل من الأذان والاقامة المكتوبة وأما غيرها فينادي بها الصلاة جامعة (و) سننها (بعد الدخول فيها شبان التشهد الأول والقنوت في الصباح) أي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعاً ذكر مخصوص وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ (و) القنوت (في آخر) (الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان) وهو كقنوت الصباح المتقدم في محله ولفظه ولاتعين كلمات

والركوع والطمأنينة فيه والرفع والاعتدال والطمأنينة فيه والسجود والطمأنينة فيه والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه والجلوس الأخير والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليم الأولى ونية الخروج من الصلاة وترتيب الأركان على ما ذكرناه * وسننها قبل الدخول فيها شبان الأذان والاقامة وبعد الدخول فيها شبان التشهد الأول والقنوت في الصباح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان

خسلة رفع اليدين عند
تكبيرة الاحرام وعند
الركوع والرفع منه
ووضع اليدين على الشمال
والتوجه والاستعاذة
والجهر في موضعه
والامرار في موضعه
والتأمين وقراءة السورة
بعد الفاتحة والتكبيرات
عند الخفض والرفع
وقول سمع الله لمن حمده
ربنا لك الحمد والتسبيح
في الركوع والسجود
ووضع اليدين على
الفخذين في الجلوس
بسط اليسرى ويقبض
اليمنى الا المسبحة فانه
يشير بها لمشهدا
والا فتراش في جميع
الجلسات والتورك في
الجلسة الاخيرة
والتسليمة الثانية
﴿فصل﴾ والمرأة تخالف
الرجل في خمسة اشياء
فالرجل يجافي مرفقيه
عن جنبيه ويقبل بطنه
عن خلفه في الركوع
والسجود ويجهر في
موضع الجهر واذنابه
شئ في الصلاة سبيح
وعورة الرجل ما بين
سرة وركبته والمرأة
تضم بعضها الى بعض
وتخفض صوتها بحضرة
الرجال الاجانب واذا
ناهاشئ في الصلاة صفقت

القنوت السابقة فلو قنوت بآية تتضمن دعاء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت (وهياتها) أي الصلاة وأراد بهياتها ما ليس ركافيا ولا بعضا يجبر بسجود السهو (خسلة عشر خسلة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام) الى خلو منكبيه (و) رفع اليدين (عند الركوع و) عند (الرفع منه و) وضع اليدين على الشمال) ويكونان تحت صدره وفوق سرة (والتوجه) أي قول المصلي عقب التحريم وجهي للذي فطر السموات والارض الخ والمراد أن يقول المصلي بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية أو غيرها مما ورد في الاستفتاح (والاستعاذة) بعد التوجه وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ والافضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (والجهر في موضعه) وهو الصبح وأولتا المغرب والعشاء والجمعة والعيدين (والامرار في موضعه) وهو ما عدا الذي ذكر (والتأمين) أي قول آمين عقب الفاتحة لقارئها في صلاة وغيرها لكن في الصلاة أكد ويؤمن المأموم مع تأمين امامه ويجهر به (وقراءة السورة بعد الفاتحة) لامام ومنفرد في ركعتي الصبح وأولتي غيرها وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب (والتكبيرات عند الخفض) للركوع (والرفع) أي رفع الصلب من الركوع (وقول سمع الله لمن حمده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من حمد الله سمع له كفي ومعنى سمع الله لمن حمده تقبل الله منه حمده وجازاه عليه وقول المصلي (ربنا لك الحمد) اذا انتصب قائما (والتسبيح في الركوع) وأدنى الكمال في هذا التسبيح سبعان ربي العظيم ثلاثا (و) التسبيح في (السجود) وأدنى الكمال فيه سبعان ربي الاعلى ثلاثا والا كمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور (ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس) للتشهد الاول والاخير (يسط) اليد (اليسرى) بحيث تسانت رؤس أصابعها الركبة (ويقبض) اليد (اليمنى) أي أصابعها (الا المسبحة) من اليمنى فلا يقبضها (فانه يشير بها) رافعا لها حال كونه (متشهدا) وذلك عند قوله الا الله ولا يحركها فان حركها كره ولا تبطل صلاته في الاصح (والافتراش في جميع الجلسات) الواقعة في الصلاة كجلوس الاستراحة والجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الاول والافتراش أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاء لظاهره بالارض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالارض أطراف أصابعها لجهة القبلة (والتورك في الجلسة الاخيرة) من جلسات الصلاة وهي جلوس التشهد الاخير والتورك مثل الافتراش الا أن المصلي يخرج يساره على هيئتها في الافتراش من جهة يمينه ويلصق وركه بالارض أما المسبوق والساحي فيفتراشان ولا يتوركان (والتسليمة الثانية) أما الاولى فسبق أنهما من أركان الصلاة

﴿فصل﴾ في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة • وذكر المصنف ذلك بقوله (والمرأة تخالف الرجل في خمسة اشياء فالرجل يجافي) أي يرفع (مرفقيه عن جنبيه ويقبل) أي يرفع (بطنه عن خلفه في الركوع والسجود ويجهر في موضع الجهر) وتقدم بيانه في موضعه (واذا نابه) أي أصابه (شئ في الصلاة سبيح) فيقول سبعان الله بقصد الذي كلفه أو مع الاعلام وأطلق لم تبطل صلاته أو الاعلام فقط بطلت (وعورة الرجل ما بين سرة وركبته) أماهما فليس من العورة لاما فوقهما (والمرأة) تخالف الرجل في الجلوس المذكورة فانها (تضم بعضها الى بعض) فتلتصق بطنها بفخذها في ركوعها وسجودها (وتخفض صوتها) ان صلت (بحضرة الرجال الاجانب) فان صلت منفردة عنهم جهرت (واذا نابه شئ في الصلاة صفقت) بضرب اليمنى على ظهر اليسرى فلو ضربت بطنها بطن بقصد اللعب ولو قليلا مع علم التحريم بطلت صلاتها واغتشى كالمرأة (وجميع بدن) المرأة (الحرة عورة الارجاء وكفها) وهذه عورتها في الصلاة أما خارج الصلاة فعورتها جميع بدنها (والامة كالرجل في الصلاة) فتكون عورتها ما بين سرتها وركبتها

﴿فصل﴾ في عدد مبطلات الصلاة • (والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئا الكلام العمدة)

وجميع بدن الحرة عورة الارجاء وكفها والامة كالرجل في الصلاة ﴿فصل﴾ والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئا الكلام العمدة

وحدوث النجاسة
وانكشاف العورة
وتغير النية واستدبار
القبلة لا كل والشرب
والقهقهة والردة
(فصل) زركات
الفرائض سبعة عشر
ركعة فيها أربع وثلاثون
سجدة وأربع وأربعون
تكبيرة وتسع تشهدات
وعشر تسليبات ومائة
وثلاث وخسون تسبيحة
وجلة الأركان في الصلاة
مائة وستة وعشرون
ركعا في الصبح ثلاثون
ركعا وفي المغرب اثنان
وأربعون ركعا وفي
الرباعية أربع وخسون
ركعا ومن عجز عن
القيام في الفريضة صلى
جالسا ومن عجز عن
الجلوس صلى مضطجعا
(فصل) والمتروك من
الصلاة ثلاثة أشياء
فرض وسنة وهبة
فالفرض لا ينوب عنه
سجود السهو بل إن
ذكره الزمان قريب
أتى به بنى عليه وسجد
للسهو والسنة لا يعود
إليها بعد التلبس
بالفرض لكنه يسجد
للسهو عنها والهيئة
لا يعود إليها بعد تركها
ولا يسجد للسهو عنها
وإذا شك في عدداً أتى

لخطاب الأديبين سواء تعلق بمصلحة الصلاة أولاً (والعمل الكثير) المتوالي كثلاث خطوات عمداً كان ذلك أو سهواً أما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الأصغر والأكبر (وحدوث النجاسة) التي لا يعنى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة ياسة فنفض ثوبه حالاً لم تبطل صلاته (وانكشاف العورة) عمداً فإن كشفها الرجح فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغير النية) كأن ينوى الخروج من الصلاة (واستدبار القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب) كثيراً كان المأكول والمشروب أو قليلاً إلا أن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلاً بحريم ذلك (والقهقهة) ومنهم من يعبر عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الإسلام بقول أو فعل

(فصل) في عدد ركعات الصلاة • (وركعات الفرائض) أي في كل يوم وليلة في صلاة الحضر اليوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعند ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فاحدى عشرة ركعة وقوله (فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليبات ومائة وثلاث وخسون تسبيحة وجلة الأركان في الصلاة مائة وستة وعشرون ركعا في الصبح ثلاثون ركعا وفي المغرب اثنان وأربعون ركعا وفي الرباعية أربع وخسون ركعا) إلى آخره ظاهر غنى عن الشرح (ومن عجز عن القيام في الفريضة) لمشقة تلحقه في قيامه (صلى جالسا) على أي هيئة شاء ولكن اقتراشه في موضع قيامه أفضل من تركه في الظهور (ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا) فإن عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ورجلاه للقبلة فإن عجز عن ذلك كله أو مأ بطرفه ونوى قلبه ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شيء تحت رأسه ويومئ برأسه في ركوعه وسجوده فإن عجز عن الإيماء برأسه أو مأ بأجفانه فإن عجز عن الإيماء بها أجرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله ثابتاً والمصلي قاعداً لا قضاء عليه ولا ينقص أجره لأنه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد فمحمول على النفل عند القدرة

(فصل) والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء فرض • ويسمى بالركن أيضاً (وسنة وهبة) وهما ما عدا الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (فالفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل إن ذكره) أي الفرض وهو في الصلاة أتى به وتمت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أتى به وبني عليه) ما بقي من الصلاة (وسجد للسهو) وهو سنة كما سيأتي لكن عند ترك ما مأمور به في الصلاة أو فعل منه عن غير قصد (والسنة) أن تركها المصلي (لا يعود إليها بعد التلبس بالفرض) فمن ترك التشهد الأول مثلاً فقد ذكره بعد اعتداله مستويا لا يعود إليه فإن عاد إليه عامداً عالماً بتحريره بطلت صلاته أو أناسيا أنه في الصلاة أو جاهلاً فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وإن كان مأموماً عاجزاً بالمتابعة إمامه (لكنه يسجد للسهو عنها) في صورة عدم العود أو العود ناسياً وأراد المصنف بالسنة هنا الأبعاض الستة وهي التشهد الأول وقعوده والقنوت في الصبح وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول والصلاة على آل في التشهد الأخير (والهيئة) كالتسبيحات ونحوها لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلي (إليها بعد تركها ولا يسجد للسهو عنها) سواء تركها عمداً أو سهواً (وإذا شك) المصلي (في عدد ما أتى به من الركعات) كمن شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً (بني على اليقين وهو الأقل) كالثلاث في هذا المثال وأتى بركعة (وسجد للسهو) ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره لأنه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجود السهو سنة) كما سبق (وعمله قبل السلام) فإن سلم المصلي عامداً عالماً بالسهو أو ناسياً وطال الفصل عرفاً فافات محله وإن قصر الفصل عرفاً لم يفت وحينئذ فله السجود وتركة

لا يصلى فيها الا صلاة
 لها سبب بعد صلاة
 الصبح حتى تطلع
 الشمس وعند طلوعها
 حتى تتكامل وترفع
 قدر ربح واذا استوت
 حتى تزول وبعد صلاة
 العصر حتى تغرب
 الشمس وعند الغروب
 حتى يتكامل غروبها
 (فصل) وصلاة الجماعة
 سنة مؤكدة وعلى
 المأموم أن ينوي
 الائتمار دون الامام
 ويجوز أن يأتم الحر
 بالعبد والبالغ بالمرأه
 ولا تصح قدوة رجل
 بأمرأة ولا قارى بأمر
 وأى موضع صلى فى
 المسجد بصلاة الامام
 فيه وهو عالم بصلاته
 أجزاء ما لم يتقدم عليه
 وان صلى فى المسجد
 والمأموم خارج المسجد
 قريبا منه وهو عالم
 بصلاته ولا حائل هناك
 جاز
 (فصل) ويجوز للمسافر
 قصر الصلاة الرباعية
 بخمس شرائط أن
 يكون سفره فى غير
 معصية وأن تكون
 مسافته ستة عشر
 فرسخا وأن يكون
 مؤديا للصلاة الرباعية

(فصل) فى الاوقات التى تكره الصلاة فيها بحرما كما فى الروضة وشرح المهذب هنا وتزويها كما فى التحقيق وشرح المهذب فى نواقض الوضوء (وخمسة اوقات لا يصلى فيها الا صلاة لها سبب) اما متقدم كالغائتة أو مقلان كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأولى من الخمسة الصلاة التى لا سبب لها اذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتستمر الكراهة (حتى تطلع الشمس و) الثانى الصلاة (عند طلوعها) فاذا طلعت (حتى تتكامل وترفع قدر ربح) فى رأى العين (و) الثالث الصلاة (اذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تكره الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تكره الصلاة فيه فى هذه الاوقات كلها سواء صلى سنة الطواف وغيرها (و) الرابع (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس و) الخامس (عند الغروب) للشمس اذا ذلت للغروب (حتى يتكامل غروبها)
 (فصل) وصلاة الجماعة للرجال فى الفرائض غير الجمعة (سنة مؤكدة) عند المصنف والرافى والاصح عند النووي أنها فرض كفاية ويدرك المأموم الجماعة مع الامام فى غير الجمعة ما لم يسلم التسليم الاول وان لم يقعد معه أما الجماعة فى الجمعة ففرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة (و) يجب (على المأموم أن ينوي الائتمار) أو الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بالحاضر ان لم يعرفه فان عينه أو خطأ بطلت صلاته الا ان انضمت اليه اشارة بقوله نويت الاقتداء بزيد هذا فبان عمرا فتصح (دون الامام) فلا يجب فى محلة الاقتداء به فى غير الجمعة نية الامامة بل هى مستحبة فى حقه فان لم ينو فصلاته فرادى (ويجوز أن يأتم الحر بالعبد والبالغ بالمرأه) أما الصبي غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل بأمرأة) ولا يحنى مشكلا ولا يحنى مشكلا بأمرأة ولا يمشى مشكلا (ولا قارى) وهو من يحسن الفاتحة أى لا يصح اقتداؤه (بأمر) وهو من يخل بحرف أو تشديد من الفاتحة ثم أشار المصنف لشروط القدوة بقوله (وأى موضع صلى فى المسجد بصلاة الامام فيه) أى فى المسجد (وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الامام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدة بعض صف (أجزاء) أى كفاه ذلك فى محلة الاقتداء به (ما لم يتقدم عليه) فان تقدم عليه بعقبه فى جهته لم تعد صلاته ولا تضر مساواته لامامه ويندب تخلفه عن امامه قليلا ولا يصير بهذا التخلف منفردا عن الصف حتى لا يحوز فضيلة الجماعة (وان صلى) الامام (فى المسجد والمأموم خارج المسجد) حال كونه (قريبا منه) أى الامام بأن لم يزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا (وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الامام (ولا حائل هناك) أى بين الامام والمأموم (جاز) الاقتداء به وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وان كان الامام والمأموم فى غير المسجد اما فضاء أو بناء فالشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع وأن لا يكون بينهما حائل

(فصل) فى قصر الصلاة وجمعها * (ويجوز للمسافر) أى المتلبس بالسفر (قصر الصلاة الرباعية) لا غيرها من ثنائية وثلاثية وجواز قصر الصلاة الرباعية (بخمس شرائط) الاول (أن يكون سفره) أى الشخص (فى غير معصية) هو شامل للواجب كقضاء دين وللتدب كصلة الرحم وللبيع كسفر تجارة أما سفر المعصية كسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع (و) الثانى (أن تكون مسافته) أى السفر (ستة عشر فرسخا) تحديدا فى الاصح ولا يحسب مدة الرجوع منها والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ فيجموع الفراسخ ثمانية وأربعون ميلا والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والمراد بالأميال المثلثية (و) الثالث (أن يكون) القاصر (مؤديا للصلاة الرباعية) أما الفاتحة حضر افلا تقضى فيه مقصورة والفاتحة فى السفر تقضى فيه مقصورة لافى الحضر (و) الرابع (أن ينوي) المسافر (القصر) للصلاة (مع الاحرام) بها (و) الخامس (أن لا يأتم) فى جزء من صلاته (قيم) أى بمن يصلى صلاة تامة ليشمل المسافر المتم (ويجوز للمسافر) سفرا طويلا مباحا (أن يجمع بين

صلاى (الظهر والعصر) تقديمًا وتأخيرًا وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء و) أن يجمع (بين) صلاى (المغرب والعشاء) تقديمًا وتأخيرًا وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) وشروط جمع التقديم ثلاثة الأول أن يبدأ بالظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء فلو عكس كأن بدأ بالعصر قبل الظهر مثلاً لم يصح ويعيدها بعدها أن أراد الجمع والثاني نية الجمع أول الصلاة الأولى بأن تقترن نية الجمع بتحررها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن السلام من الأولى وتجوز في أثناءها على الاظهر * والثالث الموالاة بين الأولى والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما فإن طال عرفا ولو بعذر كنوم وجب تأخير الصلاة الثانية الى وقتها ولا يضر في الموالاة بينهما فصل يسير عرفاً وأما جمع التأخير فيجب فيه أن يكون بنية الجمع وتكون النية هذه في وقت الأولى ويجوز تأخيرها الى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداء ولا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة (ويجوز للحاضر) أى المقيم (في وقت) (المطر أن يجمع بينهما) أى الظهر والعصر والمغرب والعشاء لافى وقت الثانية بل (في وقت الأولى منهما) ان بل المطر أعلى الثوب وأسفل النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم ويشترط أيضاً وجود المطر في أول الصلاتين ولا يكفي وجوده في أثناء الأولى منهما ويشترط أيضاً وجوده عند السلام من الأولى سواء استمر المطر بعد ذلك أم لا ويختص بركعة الجمع بالمطر بالمضى في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيد عرفاً ويتأذى الذهاب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالمطر في طريقه

فصل * وشروط وجوب الجمعة سبعة أشياء الاسلام والبالغ والعقل وهذه شروط أيضاً لغير الجمعة من الصلوات (والحرية والذكورية والصحة والاستيطان) فلا تجب الجمعة على كافر أصلي وصبي وجنون ورقيق وأتى ومريض ونحوه ومسافر (وشروط) محبة (فعلها ثلاثة) الأول دار الإقامة التي يستوطنها العدد المجمعون سواء في ذلك المدن والقرى التي تتخذ وطناً وعبر المصنف عن ذلك بقوله (أن تكون البلد مصراً) كانت البلد (أوقرية و) الثاني (أن يكون العدد) في جماعة الجمعة (أربعين) رجلاً (من أهل الجمعة) وهم المكفون الذكور الاحرار المستوطنون بحيث لا يظعنون هما استوطنوه شتاء ولا صيفاً الا الحاجة (و) الثالث (أن يكون الوقت باقياً) وهو وقت الظهر فيشترط أن تقع الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بأن لم يبق منه ما لا يسع الذى لا بد منه فيها من خطبتها وركعتيها صليت ظهراً (فان خرج الوقت أو عدت الشروط) أى جميع وقت الظهر بقينا أو ظنا وهم فيها (صليت ظهراً) بناء على ما فعل منها وفات الجمعة سواء أدركوا منها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها أتموها جمعة على الصحيح (وفرائضها) ومنهم من عبر عنها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان يقوم) الخطيب (فيهما ويجلس بينهما) قال المتولى بقدر الطمأنينة بين السجدين ولو عجز عن القيام وخطب قاعداً أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيث خطب قاعداً فصل بين الخطبتين بسكتة لا باضطجاع * وأركان الخطبتين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظهما متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن يسمع الخطيب أركان الخطبة لاربعة تنعقد بهم الجمعة ويشترط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين فلو فرق بين كلماتها ولو بعذر بطلت ويشترط فيهما سقر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبين مكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تسلى) بضم أوله (ركعتين في جماعة) تنعقد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العید فانها قبل الخطبتين (وهيأتها)

الظهر والعصر في وقت أيهما شاء وبين المغرب والعشاء في وقت أيهما شاء ويجوز للحاضر في المطر أن يجمع بينهما في وقت الأولى منهما (فصل) وشروط وجوب الجمعة سبعة أشياء الاسلام والبالغ والعقل والحرية والذكورية والصحة والاستيطان * وشروط فعلها ثلاثة أن تكون البلد مصراً أو قرية وأن يكون العدد أربعين من أهل الجمعة وأن يكون الوقت باقياً فان خرج الوقت أو عدت الشروط صليت ظهراً وفرائضها ثلاثة خطبتان يقوم فيهما ويجلس بينهما وأن تسلى ركعتين في جماعة وهيأتها

أربع خصال الفسل
وتنظيف الجسد ولبس
الثياب البيض وأخذ
الفطر والطيب *
ويستحب الاصلات
في وقت الخطبة ومن
دخل والامام يخطب
صلى ركعتين خفيفتين
ثم يجلس
(فصل) وصلاة العيدين
سنة مؤكدة وهي
ركعتان يكبر في الاولى
سبعا سوى تكبيرة
الاحرام وفي الثانية خسا
سوى تكبيرة القيام
ويخطب بعدهما خطبتين
يكبر في الاولى تسعا وفي
الثانية سبعا ويكبر من
غروب الشمس من ليلة
العيد الى أن يدخل
الامام في الصلاة وفي
الاخمين خلف الصلوات
المفروضة من صبح
يوم عرفة الى العصر
من آخر أيام التشريق
(فصل) وصلاة
الكسوف سنة مؤكدة
فان فاتت لم تقض
ويصلى لكسوف
الشمس وكسوف
القمر ركعتين في كل
ركعة قيامان يطيل
القراءة فيهما وركوعان
يطيل التسبيح فيهما
دون السجود ويخطب
بعدهما خطبتين

وسبق معنى الهيئة (أربع خصال) أحدها (الفسل) لمن يريد حضوره لمن ذكر أو أتى حراً أو
عبد مقيم أو مسافر ووقت غسلها من الفجر الثاني وتقريه من ذهابه أفضل فان عجز عن غسلها تيم
بنية الفسل لها (و) الثاني (تنظيف الجسد) بزالة الرجز الكريه منه كصنن فيتعالي ما يزيد من
مرتك ونحوه (و) الثالث (لبس الثياب البيض) فانها أفضل للثياب (و) الرابع (أخذ الفطر)
إن طال والشعر كذلك فينتف ابلة ويقص شاربه ويحلق عاتته (والطيب) باحسن ما وجد منه
(ويستحب الاصلات) وهو السكوت مع الاصغاء (في وقت الخطبة) ويستثنى من الاصلات أمور
مذكورة في المطولات منها انذار أعمى أن يقع في بئر ومن دب اليه عقرب مثلاً (ومن دخل) المسجد
(والامام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) وتغير المصنف بدخل يفهم أن الحاضر لا ينشئ
صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة أم لا ولا يظهر من هذا المفهوم أن فعلهما حرام أو مكروه لكن
النووي في شرح المهذب صرح بالحرمة ونقل الاجماع عليها عن الملوودي
(فصل) وصلاة العيدين أي الفطر والاخمين (سنة مؤكدة) وتشرع جماعة ولنفردي ومسافر وحراً
وعبد وخنثى وامرأة لا جبهة ولا ذات هيئة أما العجوز فتحضر العيد في ثياب ينثا بلا طيب ووقت
صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها (وهي) أي صلاة العيد (ركعتان) يحرم بهما بنية عيد
الفطر والأخمين يأتي بدعاء الافتتاح (يكبر في) الركعة (الاولى سبعا سوى تكبيرة الاحرام) ثم يتعوذ
ويقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها سورة ق جهراً (و) يكبر (في) الركعة (الثانية خسا سوى تكبيرة القيام)
ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقترت جهراً (ويخطب) ندباً (بعدهما) أي الركعتين (خطبتين يكبر في)
ابتداء (الاولى تسعا) ولاء (و) يكبر (في) ابتداء (الثانية سبعا) ولاء ولو فصل بينهما بتحميد
وتهليل وثناء كان حسناً والتكبير على قسمين مرسل وهو مالا يكون عقب صلاة ومقيد وهو
ما يكون عقبها وبدأ المصنف بالاول فقال (ويكبر) ندباً كل من ذكر وأتى وحاضراً ومسافر في المنازل
والطرق والمساجد والاسواق (من غروب الشمس من ليلة العيد) أي عيد الفطر ويستمر هذا
التكبير (الى أن يدخل الامام في الصلاة) للعيد ولا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلاة
ولكن النووي في الاذكار اختار أنه سنة * ثم شرع في التكبير المقيد فقال (و) يكبر (في) عيد
(الاخمين خلف الصلوات المفروضة) من مؤداة وفاتته وكذا خلف راتية ونقل مطلقاً وصلاة جنازة
(من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق) وصيغة التكبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله
الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً
لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الاحواب وحده
(فصل) وصلاة الكسوف للشمس وصلاة الخسوف للقمر كل منهما (سنة مؤكدة فان فاتت) هذه
الصلاة (لم تقض) أي لم يشرع فضاؤها (ويصلى لكسوف الشمس وكسوف القمر ركعتين)
يحرم بنية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه من الركوع ثم
يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع ثانياً أخف من الاولى قبله ثم يعتدل ثانياً ثم يسجد السجدة
بطمأنينة في الكل ثم يصلى ركعة ثانية بقيامين وقراءتين وركوعين واعتدالين وسجودين وهذا
معنى قوله (في كل ركعة) منهما (قيامان يطيل القراءة فيهما) كما سيأتي (و) في كل ركعة
(ركوعان يطيل التسبيح فيهما دون السجود) فلا يطوله وهو أحد وجهين لكن الصحيح أنه يطوله
نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الامام (بعدهما) أي بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين)
تخطبتي الجمعة في الاركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل

ويسرى كسوف الشمس ويحجر في خسوف القمر (فصل) وصلاة الاستسقاء مسنونة فيأمرهم الامام بالتوبة والصدقة والخروج من
المظالم ومصالحة الاعداء وصيام (٢٠) ثلاثة ايام ثم يخرج بهم في اليوم الرابع في ثياب بذلة واستسقاء وتضرع ويصلي بهم ركعتين

الخبر من صدقة وعق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (في كسوف الشمس ويحجر) بالقراءة (في خسوف
القمر) وتقوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للنكسف وبغروبها كاسفة وتقوت صلاة خسوف
القمر بالانجلاء وطاوع الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروبه خاسفا فلا تقوت الصلاة

(فصل) في أحكام صلاة الاستسقاء * أى طلب السقيام من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء مسنونة) لمقيم
ومسافر عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك وتعاد صلاة الاستسقاء ثانياً أو أكثر من ذلك
ان لم يسقوا حتى يسقيهم الله (فيأمرهم الامام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم امتثال أمره كما أثنى به
النووي والتوبة من الذنب واجبة أمر الامام بها أولاً (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحة
الاعداء وصيام ثلاثة ايام) قبل ميعة الخروج فيكون به أربعة (ثم يخرج بهم في اليوم الرابع) صياما
غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بذلة) بموحدة مكسورة وذال مججمة ساكنة وهي
ما يلبس من ثياب المهنة وقت العمل (واستسقاء) أى خشوع (وتضرع) أى خضوع وتذلل ويخرجون
معهم الصبيان والشيوخ والحجائر والبهائم (ويصلي بهم) الامام أو نائبه (ركعتين كصلاة العيدين) في
كفيتهما من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعة في الركعة الاولى وخسا في الركعة الثانية يرفع يديه (ثم
يخطب) ندبا خطبتين تخطبني العيدين في الاركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير
أولها في خطبة العيدين فيفتتح الخطبة الاولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية سبعة وصيغة الاستغفار
استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه وتكون الخطبتان (بعدهما) أى الركعتين
(ويحول) الخطيب (رداه) فيجعل يمينه يساره وأعلاه أسفله ويحول الناس أرويتهم مثل تحويل
الخطيب (ويكثر من الدعاء) سرا وجهرا فيثأسر الخطيب أسر القوم بالدعاء وحيث جهر أمنوا على
دعائه (و) يكثر الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء
عليكم مدرارا الآية وفي بعض نسخ المتن زيادة وهي (ويدعو بدعاء رسول الله ﷺ اللهم اجعلها
سقيارحة ولا تجعلها سقيا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب والآكام ومنايات
الشجر و بطون الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريثا مريعا سحاما غدا طبقا
مجللا دائما الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان كان بالبلاد من الجهد
والجوع والظنك ما لا تشكوا الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأنزل علينا من بركات السماء
وأنت لنا من بركات الارض واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا
فأرسل السماء علينا مدرارا ويفتسل في الوادي اذا سال ويسبح للزرع والبرق) انتهت الزيادة وهي لطولها
لاتناسب حال المتن من الاختصار والله أعلم

(فصل) في كيفية صلاة الخوف * وانما أفردنا المصنف عن غيرها من الصلوات بترجة لانه يحتمل
في اقامة الفرض في الخوف ما لا يحتمل في غيره (وصلاة الخوف) أنواع كثيرة تبلغ ستة أضرب كافي
صحيح مسلم اقتصر المصنف منها (على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة) وهو قليل
وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو (فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو)
تحرسه (وفرقة تقف خلفه) أى الامام (يفصل بالفرقة التي خلفه ركعة ثم) بدقيه للركعة الثانية
(تتم لنفسها) بقية صلاتها (وتعصى) بعد فراغ صلاتها (الوجه العدو) تحرسه (وثاني الطائفة
الآخري) التي كانت حارسه في الركعة الاولى (فيصلي) الامام (بها ركعة) فاذا جلس الامام للشهادة

كصلاة العيدين ثم
يخطب بعدهما ويحول
رداه ويكثر من الدعاء
والاستغفار ويدعو
بدعاء رسول الله ﷺ
اللهم اجعلها سقيارحة
ولا تجعلها سقيا عذاب
ولا محق ولا بلاء ولا هدم
ولا غرق اللهم على
الطراب والآكام
ومنايات الشجر و بطون
الاودية اللهم حوالينا
ولا علينا اللهم اسقنا
غيثا مغيثا هنيئا مريثا
مريعا سحاما غدا
طبقا مجللا دائما الى
يوم الدين اللهم اسقنا
الغيث ولا تجعلنا من
القانطين اللهم ان
بالبلاد من الجهد
والجوع والظنك ما لا
تشكوا الا اليك اللهم
أنبت لنا الزرع وأدر لنا
الضرع وأنزل علينا
من بركات السماء وأنت
لنا من بركات الارض
واكشف عنا من البلاء
ما لا يكشفه غيرك
اللهم انا نستغفرك انك
كنت غفارا فأرسل
السماء علينا مدرارا
ويغتسل في الوادي
اذا سال ويسبح للزرع
والبرق (فصل) وصلاة

وتكف لنفسها ويسلمها
والثاني أن يكون في
جهة القبلة فيصغهم
الامام صفين ويحرم بهم
فاذا سجد سجد معه
أحد الصفين وقف
الصف الآخر يحرسهم
فاذا رفع سجدوا
ولحقوه والثالث أن
يكون في شدة الخوف
والتحام الحرب فيصلى
كيف أمكنه راجلا
أورا كبا مستقبل القبلة
وغير مستقبل لها
(فصل) ويجرم على
الرجال لبس الحرير
والتختم بالذهب ويحل
للنساء وقليل الذهب
وكثيره في التحريم
سواء ولذا كان بعض
الثوب ابريسما وبعضه
قطنا أو كتنا اجاز ليه
مالم يكن ابريسم فالحا
(فصل) ويلزم في
الميت أربعة أشياء
غسله وتكفينه والصلاة
عليه ودفنه واثنان
لايفسلان ولا يصلى
عليهما الشهيد في معركة
المشركين والسقط الذي
لم يستهل صارخا ويفسل
الميت وزا ويكون في
أول غسله سدر وفي
آخره شيء من كافور
ويكفن في ثلاثة أثواب
بيض ليس فيها قميص
ولا عمامة ويكبر عليه أربع تكبيرات بقرأ

تعارفه (وتكف لنفسها) ثم ينتظرها الامام (ويسلمها) وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات
الرقاع سميت بذلك لانهم رفعوا أيها رايتهم وقيل غير ذلك (والثاني أن يكون في جهة القبلة) في مكان
لا يسترهم عن أعين المسلمين شيء وفي المسلمين كثرة تحمل تفرقهم (فيصغهم الامام صفين) مثالا (ويحرم
بهم) جميعا (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى (سجدة مع أحد الصفين) سجدتين (وقوف الصف
الآخر يحرسهم فاذا رفع) الامام رأسه (سجدوا ولحقوه) وينشده بالصفين ويسلم بهم وهذه صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان وهي قرية في طريق الحاج المصري بينها وبين مكة مرحلتان سميت
بذلك لعصف السيول فيها (والثالث أن يكون في شدة الخوف والتحام الحرب) هو كناية عن شدة
الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض فلا يمكنون من ترك القتال ولا يقدرون على النزول
ان كانوا ركباتا ولا على الانحراف ان كانوا ماشية (فيصلى) كل من القوم (كيف أمكنه راجلا) أى ماشيا
(أورا كبا مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) ويعتدون في الأفعال الكثيرة في الصلاة كضربات متوالية
(فصل) في اللباس • (ويحرم على الرجال لبس الحرير والتختم بالذهب) والقز في حال الاختيار
وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الافتراش وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويحل للرجال لبسه
للضرورة كخرور دمه لكين (ويحل للنساء) لبس الحرير وافتراشه ويحل للولى اللباس الصبي الحرير
قبل سبع سنين وبعدها (وقليل الذهب وكثيره) أى استعمالها (في التحريم سواء) اذا كان بعض
الثوب ابريسما (أى حريرا) وبعضه الآخر (قطنا أو كتنا) مثلا (جاز) للرجل (لبسه مالم يكن
الابريسم غالبا) على غيره فان كان غير ابريسم غالبا حل وكذا ان استوى في الاصح
(فصل) فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه • (ويلزم) على طريق فرض
الكفافية (في الميت) المسلم غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) وان لم
يعلم بالميت الواحد تعين عليه ما ذكر وأما الميت الكافر فالصلاة عليه حرام حريا كان أذنيا ويجوز
غسله في الحالين ويجب تكفينه الذي يودفنه دون الحربى والمرتد وأما المحرم اذا كفن فلا يستر رأسه ولا
وجهه المحرمة وأما الشهيد فلا يصلى عليه كما ذكره المصنف بقوله (واثنان لايفسلان ولا يصلى عليهما)
أحدهما (الشهيد في معركة المشركين) وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء قتله كافر مطلقا
أو مسلما خطأ أو عاددا سلاحه اليه أو سقط عن دابته أو نحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال بجرأه فقهه يقطع
بموتهم فغير شهيد في الاظهر وكذا الموات في قتال البغاة أو مات في القتال لاسبب القتال (و) الثاني
(السقط الذي لم يستهل) أى لم يرفع صوته (صارخا) فان استهل صارخا أو بكى حكمه كالكبير والسقط
بثلاث السنين لو لم ينزل قبل تمامه مأخوذ من السقوط (ويفسل الميت وزا) ثلاثا أو خسا أو أكثر من
ذلك (ويكون في أول غسله سدر) أى يسن أن يستعين الفاسل في الغسلة الاولى من غسلات الميت
بسدر أو خطمي (و) يكون (في آخره) أى آخر غسل الميت غير المحرم (شيئ) قليل (من كافور) بحيث
لا يغير الماء واعلم أن أقل غسل الميت نعمهم بدنه بالماء مرة واحدة قواما ككفنه كور في المبسوطات (ويكفن)
الميت ذرا كان أو أتمى بالغا كان أولا (في ثلاثة أثواب بيض) وتكون كلها لفاقف متساوية طولا
وعرضا تستر كل واحدة منها جميع البدن (ليس فيها قميص ولا عمامة) وان كفن الذكرا في نجسة فهي الثلاثة
الذكورية وقميص ومامة والمرأة في خمسة فهي ازار وخمار وقميص ولقافتان وأقل الكفن ثوب واحد يستر
عورة الميت على الاصح في الروض شرح المذهب ويختلف قدره في كورة الميت وأثوته ويكون الكفن من
مجلس ما لبسه الشخص في حياته (ويكبر عليه) أى الميت اذا صلى عليه (أربع تكبيرات) منها تكبيرة
الاحرام ولو كبر خمسًا لم تبطل لكن لو خمس امامه لم يتابعه بل سلم أو ينتظره يسلم معه وهو أفضل (وقرأ المصلى

الفاتحة بعد الاولى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ، يذعر وليت بعد الثالثة فيقول اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعته لا شريك لك وأن محمدًا عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقير الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتاك راغبين اليك شفاعله اللهم ان كان محسنًا فزد في احسانه وان كان مسيئًا فتجاوز عنه ولقبر جنتك رضاك وقه فتنه القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبه واقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمنًا الى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله ويسلم (بعد) التكبيرة (الرابعة) والسلام هنا كالسلام في صلاة غير الخنيزة في كفيته وعنده لكن يستحب هنا زيادة روح الله وبركاته (وبدفن) الميت (في الحدمستقبل القبلة) والحد بفتح اللام وضمها وسكون الحاء ما يحفر في أسفل جانب القبر من جهة القبلة فمر ما يسع الميت ويستره والدفن في الحد أفضل من الدفن في الشق ان صليت الارض والشق أن يحفر في وسط القبر كالنهر ويبنى جانباه ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بلبن أو نحوه ويوضع الميت عند مؤخر القبر وفي بعض النسخ بعد مستقبل القبلة زيادة وهي (أو يسلم من قبل رأسه) أي سلا (برفق) لا بعنف (ويقول الذي يلحده بسم الله وعلى ملأه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضع في القبر بعد أن يعمق قامة وبسطة) ويكون الاضجاع مستقبل القبلة على جنبه الايمن فلو دفن مستدبر القبلة أو مستقبلها بنش ووجه للقبلة ما لم يتغير (ويسطح القبر) ولا يسم (ولا يبنى عليه ولا يحصص) أي يكره بحصصه بالجص وهو الزورة المسماة بالجير (ولا بأس بالبكاء على الميت) أي يجوز البكاء عليه قبل الموت وبعده وتركه أولى ويكون البكاء عليه (من غير نوح) أي رفع صوت بالنذب (ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب والجيب طوق القميص (ويعزى أهله) أي الميت صغيرهم وكبيرهم ذكراً وهم وأتاهم الا الشبهة فلا يميز بها الاعمار وما والتعزية سنة قبل الدفن وبعده (الى ثلاثة أيام من) بعد (دفنه) ان كان المعزى والمعزى حاضرين فان كان أحدهما غائبًا امتدت التعزية الى حضوره والتعزية لغة التسلية لمن أصيب بمن يعز عليه وشرع الامر بالصبر والحث عليه بوعده الاجر والدعاء للميت بالمغفرة ولله ما يبخر المصيبة (ولا يدفن اثنان في قبر) واحداً (لحاجة) كفضيق الارض وكثرة الموتى

(كتاب) أحكام (الزكاة)

وهي لغة الغناء وشرعاً لم مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص على وجه مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة (تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي المواشي) ولو عبر بالنعم لكان أولى لانها أخص من المواشي والكلام هنا في الاخص (والاشمان) وأريد بها الذهب والفضة (والزروع) وأريد بها الاقوات (والثمار وعروض التجارة) وسيأتي كل من الخمسة مفصلاً (فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الابل والبقر والغنم) فلا تجب في الخيل والرقيق والمتولد مثلاً بين غنم وطلباء (وشرائط وجوبها ستة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ست خصال (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي

لثلاثة أيام من دفنه ولا يدفن اثنان في قبر الا لحاجة (كتاب الزكاة) تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي المواشي والاشمان والزروع واما الثمار وعروض التجارة فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الابل والبقر والغنم وشرائط وجوبها ستة أشياء الاسلام

من روح الدنيا وسعته لا شريك لك وأن محمدًا عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقير الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتاك راغبين اليك شفاعله اللهم ان كان محسنًا فزد في احسانه وان كان مسيئًا فتجاوز عنه ولقبر جنتك رضاك وقه فتنه القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبه واقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمنًا الى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله ويسلم (بعد) التكبيرة (الرابعة) والسلام هنا كالسلام في صلاة غير الخنيزة في كفيته وعنده لكن يستحب هنا زيادة روح الله وبركاته (وبدفن) الميت (في الحدمستقبل القبلة) والحد بفتح اللام وضمها وسكون الحاء ما يحفر في أسفل جانب القبر من جهة القبلة فمر ما يسع الميت ويستره والدفن في الحد أفضل من الدفن في الشق ان صليت الارض والشق أن يحفر في وسط القبر كالنهر ويبنى جانباه ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بلبن أو نحوه ويوضع الميت عند مؤخر القبر وفي بعض النسخ بعد مستقبل القبلة زيادة وهي (أو يسلم من قبل رأسه) أي سلا (برفق) لا بعنف (ويقول الذي يلحده بسم الله وعلى ملأه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضع في القبر بعد أن يعمق قامة وبسطة) ويكون الاضجاع مستقبل القبلة على جنبه الايمن فلو دفن مستدبر القبلة أو مستقبلها بنش ووجه للقبلة ما لم يتغير (ويسطح القبر) ولا يسم (ولا يبنى عليه ولا يحصص) أي يكره بحصصه بالجص وهو الزورة المسماة بالجير (ولا بأس بالبكاء على الميت) أي يجوز البكاء عليه قبل الموت وبعده وتركه أولى ويكون البكاء عليه (من غير نوح) أي رفع صوت بالنذب (ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب والجيب طوق القميص (ويعزى أهله) أي الميت صغيرهم وكبيرهم ذكراً وهم وأتاهم الا الشبهة فلا يميز بها الاعمار وما والتعزية سنة قبل الدفن وبعده (الى ثلاثة أيام من) بعد (دفنه) ان كان المعزى والمعزى حاضرين فان كان أحدهما غائبًا امتدت التعزية الى حضوره والتعزية لغة التسلية لمن أصيب بمن يعز عليه وشرع الامر بالصبر والحث عليه بوعده الاجر والدعاء للميت بالمغفرة ولله ما يبخر المصيبة (ولا يدفن اثنان في قبر) واحداً (لحاجة) كفضيق الارض وكثرة الموتى

والحرية والملك التام والنصاب والحول والسوم * وأما الائتمان فشيان الذهب والفضة وشرايط وجوب الزكاة فيها خمسة أشياء الاسلام
والحرية والملك التام والنصاب والحول * وأما الزروع فتجب الزكاة فيها (٢٣) بثلاثة شرائط أن يكون مما

يزرعه آدميون وأن
يكون قوتامة خراوان
يكون نصابا وهو خمسة
أوسق لا قشر عليها *
وأما الثمار فتجب الزكاة
في شيتين منها ثمرة
النخل وثمره الكرم
وشرايط وجوب الزكاة
فيها أربعة أشياء الاسلام
والحرية والملك التام
والنصاب * وأما عروض
التجارة فتجب الزكاة
فيها بالشرائط المذكورة
في الائتمان

(فصل) وأول نصاب
الابل خمس وفيها شاة
وفي عشر شاتان وفي
خمس عشر ثلاث شياه
وفي عشرين أربع شياه
وفي خمس وعشرين
بنت مخاض من الابل
وفي ست وثلاثين بنت
لبون وفي ست وأربعين
حقه وفي إحدى وستين
جذعة وفي ست وسبعين
بنتا لبون وفي إحدى
وتسعين حقتان وفي
مائة وأحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون ثم
في كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين
حقه

(فصل) وأول نصاب

وأما المرندي فالصحيح ان ماله موقوف فان عاد الى الاسلام وجبت عليه والا فلا (والحرية) فلا زكاة
على رقيق وأما المبعوض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه الحر (والملك التام) أي فالملك الضعيف
لا زكاة فيه كالشترى قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف قبيحا للقول القديم
لكن الجديد الوجوب (والنصاب والحول) فلو قص كل منهما فلا زكاة (والسوم) وهو الرمي في
كلام مباح فلو علفت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيها وان علفت نصفه فقل قدر تعيش بدونه بلا
ضرر يربو وجبت زكاتها والا فلا (وأما الائتمان فشيان الذهب والفضة) مضروبين كانا أولا وسيأتي
نصابهما (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أي الائتمان (خمس أشياء الاسلام والحرية والملك التام والنصاب
والحول وسيأتي) بيان ذلك (وأما الزروع) وأراد المصنف بها المقتات من حنطة وشعير وعدس وأرز وكذا
ما يقتات اختيارا كذرة وحب (فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط أن يكون مما يزرعه) أي يستنبته
(الآدميون) فان نبت بنفسه بحمل ماء أو هواء فلا زكاة فيه (وأن يكون قوتامدخرا) وسبق قريبا
بيان المقتات وخرج بالقوت ما لا يقتات من الأبرار نحو الكمون (وأن يكون نصابا وهو خمسة أوسق لا قشر
عليها) وفي بعض النسخ وأن يكون خمسة أوسق بأسقاط نصاب (وأما الثمار فتجب الزكاة في شيتين منها ثمرة
النخل وثمره الكرم) والمراد بهاتين الثمرتين التمر والوزيب (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أي الثمار (أربعة
أشياء الاسلام والحرية والملك التام والنصاب) ففي اتقي شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة
فتجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة) سابقا (في الائتمان) والتجارة وهي التقليب في المال لغرض الربح
(فصل) وأول نصاب الابل خمس وفيها شاة أي جذعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية أو ثنية معز لها سنتان
ودخلت في الثالثة وقوله (وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس
وعشرين بنت مخاض من الابل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي إحدى وستين
جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون)
الح ظاهر غنى عن الشرح و بنت المخاض لها سنة ودخلت في الثانية و بنت اللبون لها سنتان ودخلت في الثالثة
والحقة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة والجذعة لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم في كل) أي
ثم بعد زيادة التسع على مائة وأحدى وعشرين وزيادة عشر بعد زيادة التسع وجملة ذلك مائة وأربعون
يستقيم الحساب على أن في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وأربعين حقتان
و بنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وهكذا

(فصل) وأول نصاب البقر ثلاثون (ويجب فيها) وفي بعض النسخ وفيه أي النصاب (تبيع) ابن سنة
ودخل في الثانية سمي بذلك لتبعه أمه في المرعى ولو أخرج بتبعه أجزاء بطريق الأولى (ويجب) في أربعين
مسنة لها سنتان ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها ولو أخرج عن أربعين تبعين أجزأ على
الصحيح (وعلى هذا أبدا فقس) وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات وأربعة أتبعه
(فصل) وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز (وسبق بيان الجذعة
والثنية وقوله (وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه
ثم في كل مائة شاة) الح ظاهر غنى عن الشرح
(فصل) والخليطان بزكيان بكسر الكاف (زكاة) الشخص (الواحد) والمخلطة قد قيد الشر بليكن

البقر ثلاثون وفيها تبع وفي أربعين مسنة وعلى هذا أبدا فقس

(فصل) وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة
ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة

وموضع الحلب واحدا
 (فصل) واصل الذهب
 عشرون مثقالا وفيه
 ربع العشر وهو نصف
 مثقال وفيها زاد بحسبه
 * واصل الورق مائتا
 درهم وفيه ربع العشر
 وهو خمسة دراهم وفيها
 زاد بحسبه ولا يجزى
 الحلى المباح زكاة
 (فصل) واصل الزروع
 والخمار خمسة أوسق
 وهي ألف وسبعمائة رطل
 بالعراق وملا زاد بحسبه
 وفيها ان سقيت بماء
 السماء أو السبيح العشر
 ولن سقيت بدولاب
 أو نضح نصف العشر
 (فصل) وتقوم
 عروض التجارة عند
 آخر الحول بما اشترت
 به ويخرج من ذلك
 ربع العشر وما استخرج
 من معادن الذهب
 والفضة يخرج منه ربع
 العشر في الحال
 وما يوجد من الركايز
 ففيه الخمس
 (فصل) ونجب زكاة
 الفطر بثلاثة أشياء
 الاسلام ويضرب
 الشمس من آخر يوم
 من شهر رمضان ووجود
 الفضل عن قوته وقوت
 عياله في ذلك اليوم
 ويترك عن نفسه وعن

تخفيفا بأن يملك ثمانين شاة بالسوية بينهما فيلزمهما شاة وقد تفيد تنقيلا بان يملك أربعمائة شاة بالسوية
 بينهما فيلزمهما شاة وقد تفيد تخفيفا على أحدهما وتنقيلا على الآخر كان يملك ستين لاحدهما ثلثها
 والآخر ثلثاها وقد لا تفيد تخفيفا ولا تنقيلا كان يملك مائتي شاة بالسوية بينهما وانما يزكيان زكاة
 الواحد (بمعنى شرائط اذا كان) وفي بعض النسخ ان كان (المراح واحدا) وهو يضم الميم مأوى
 الماشية ليلا (والمسرح واحدا) المراد بالمسرح الموضع الذي يسرح اليه الماشية (والمريح) والرامي
 (واحدا والفعل واحدا) أي ان اتحد نوع الماشية فان اختلف نوعها كضأن ومعز فجوز ان يكون لكل
 منهما محل يطرق ماشيته (والمشرب) أي الذي تشرب منه الماشية كمين أو نهر أو غيرهما (واحدا)
 وقوله (والحالب واحدا) هو أحد الوجهين في هذه المسئلة والاصح عدم الاتحاد في الحالب وكذا الحلب
 بكسر الميم وهو الاناء الذي يحلب فيه (وموضع الحلب) بفتح اللام (واحدا) وحكى النووي اسكان
 اللام وهو اسم اللبن المحلوب ويطلق على المصدر قال بعضهم وهو المراد هنا
 (فصل) واصل الذهب عشرون مثقالا محمد بن ابوزن مكة والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أي
 لصاب الذهب (ربع العشر وهو نصف مثقال وفيها زاد) على عشرين مثقالا (بحسبه) وان قل الزائد
 (واصل الورق) بكسر الراء وهو الفضة (مائتا درهم وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم وفيها زاد) على
 المائتين (بحسبه) وان قل الزائد ولائش في المغشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصابا (ولا يجزى
 الحلى المباح زكاة) أما المحرم كسوار وخلخال لرجل وخنثى فتجب الزكاة فيه
 (فصل) واصل الزروع والخمار خمسة أوسق من الوسق مصدر بمعنى الجمع لان الوسق يجمع الصبيان (وهي)
 أي الخمسة أوسق (ألف وسبعمائة رطل بالعراق) وفي بعض النسخ بالبغدادى (وملا زاد بحسبه) ورطل
 بغداد عند النووي مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (وفيها) أي الزروع والخمار (إن
 سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه كالثلج (أو السبيح) وهو الماء الجاري على الارض بسبب سد النهر
 فيصعد الماء على وجه الارض فيسقيها (العشر وان سقيت بدولاب) يضم الدال وفصحها ما يدبرها
 الحيوان (أو) سقيت (بنضح) من نهر أو بئر يحويان كبير أو بكرة (نصف العشر) وفيها سقي بماء
 السماء والدولاب مثلا سواء ثلاثة أرباع العشر
 (فصل) وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به سواء كان فمن مال التجارة لصابا أم لا
 فان بلغت قيمة العروض آخر الحول لصابا زكاهوا لا فلا (ويخرج من ذلك) بعد بلوغ قيمة مال التجارة
 لصابا (ربع العشر) منه (وما استخرج من معادن الذهب والفضة يخرج منه) ان بلغ لصابا (ربع
 العشر في الحال) ان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن بفتح الدال وكسر هاء امم
 لما كان خلق الله تعالى فيه ذلك من موات أو ملك (وما يوجد من الركايز) وهو دفين الجاهلية وهي الحالة
 التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام (ففيه) أي الركايز (الخمس)
 ويصرف مصرف الزكاة على المشهور ومقابلته أنه يصرف إلى أهل الخمس المذكورين في آية التي
 (فصل) ونجب زكاة الفطر (ويقال لها زكاة الفطرة أي الخلق بثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرة على
 كافرا على الاقربى وقريبه المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وحيث
 فتخرج زكاة الفطر عن مات بعد الغروب دون من ولد بعده (ووجود الفضل) وهو يسار الشخص
 بما يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم) أي يوم عيد الفطر وكذا يثبت أيضا (ديركي) الشخص
 (عن نفسه وعن تلمذته من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبد أو قريب أو زوجة كفل أو زوجة
 تلمذته وإذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج (صاعا من قوت بابه) ان كان بلسا فان كان في البلد

وقدره خمسة أرطال

وثلاث بالعراقي

﴿فصل﴾ وتدفع الزكاة

الى الاصناف الثمانية

الذين ذكرهم الله تعالى

في كتابه العزيز في قوله

تعالى انما الصدقات

للفقراء والمساكين

والعاملين عليها والمؤلفة

قلوبهم وفي الرقاب

والغارمين وفي سبيل

الله وابن السبيل والى

من يوجد منهم ولا

يقتصر على أقل من

ثلاثة من كل صنف الا

العامل وخسة لا يجوز

دفعها اليهم الغنى بمال

أو كسب والعبد وبنو

هاشم وبنو المطلب

والكافر ومن تلزم

الزكاة نفقته لا يدفعها

اليهم باسم الفقراء

والمساكين

﴿كتاب الصيام﴾

وشرائط وجوب الصيام

ثلاثة أشياء الاسلام

والبالوغ والعقل والقدرة

على الصوم • وفرائض

الصوم أربعة أشياء

النية والامساك عن

الاكل والشرب والجماع

وتعمد التي • والذي

يفطره الصائم عشرة

أشياء ما وصل عمدا الى

الجوف أو

أقوات غلب بعضها وجب الاخراج منه ولو كان الشخص في بادية لا قوت فيها أخرج من قوت أقرب البلاد اليه ومن لم يوسر بصاع بل ببعض ارمه ذلك البعض (وقدره) أى الصاع (خسة أرطال وثلاث بالعراقي) وسبق بيان الرطل العراقي في نصب الزروع

﴿فصل﴾ وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله (السبيل) الخ هو ظاهر غنى عن الشرح المعرفة الاصناف المذكورة فالفقير في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته أما فقير العراقي فهو من لا نقد بيده والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعا من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة والعامل من المتعملة لامام على أخذ الصدقات ودفعها المستحقين والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أقسام أحدها مؤلفة المسلمين وهم من أسلم ونيته ضعيفة في الاسلام فيتألف بدفع الزكاة له ببقية الاقسام مذكورة في المبسوطات وفي الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى من سهم المكاتبين والغارم على ثلاثة أقسام أحدها من استدان ديناً لتسكين فتنة بين طائفتين في قتيل لم يظهر قاتله فتحمل ديناً بسبب ذلك فيبقى دينه من سهم الغارمين غنياً كان أو فقيراً وانما يعطى الغارم عند بقاء الدين عليه فان أداه من ماله أو دفعه ابتداء لم يعط من سهم الغارمين وبقية أقسام الغارمين في المبسوطات وأما سبيل الله فهم الغزاة الذين لاسهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون بالجهاد وأما ابن السبيل فهو من ينشئ سفر من بلد الزكاة أو يكون محتاراً ببلده أو يشترط فيه الحاجة وعدم المعصية وقوله (والى من يوجد منهم) أى الاصناف فيه اشارة الى أنه اذا فقد بعض الاصناف ووجد البعض تصرف لمن يوجد منهم فان فقدوا كلهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر) في اعطاء الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الاصناف الثمانية (الاعامل) فانه يجوز أن يكون واحداً ان حصلت به الحاجة فان صرف لاثنتين من كل صنف غرم للثالث أقل متمول وقيل يغرم له الثالث (وخسة لا يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم) الغنى بمال أو كسب والعبد وبنو هاشم وبنو المطلب) سواء منعوا حقهم من خمس الجنس أم لا وكذا اعتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم اخذ صدقة التطوع على المشهور (والكافر) وفي بعض النسخ ولا تصح للكافر (ومن تلزم الزكاة نفقته لا يدفعها) أى الزكاة (اليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة وغارمين مثلاً

﴿كتاب﴾ بيان أحكام (الصيام)

وهو والصوم مصدران معناهما لغة الامساك وشرعاً امساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس (وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفي بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبالوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على المتصف باضداد ذلك (وفرائض الصوم أربعة أشياء) أحدها (النية) بالقلب فان كان الصوم فرضاً كرمضان أو نذرًا فلا بد من ايقاع النية ليلاً ويجب التعيين في صوم الفرض كرمضان واكمل نية صومه أن يقول التحصن بوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (و) الثاني (الامساك عن الاكل والشرب) وان قل الماء كول والمشرّب عند التعمد فان أكل ناسياً أو جاهلاً لم يفطر ان كان قريباً منه بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء والأفطر (و) الثالث (الجماع) عامداً أو بالجماع ناسياً فكلأ كل ناسياً (و) الرابع (تعمد التي) فلو غلبه التي لم يبطل صومه (والتي يفطره الصائم عشرة أشياء) أحدها وثانيها (ما وصل عمدا الى الجوف) المنفتح (أ) غير المنفتح كالوصول

أحد السبيلين والقي
عمدا والوطء عمدا في
الفرج والانزال عن
مباشرة والحيفض
والنفاس والجنون والردة
* ويستحب في
الصوم ثلاثة أشياء
تجبل الفطر وتأخير
السحور وترك الهجر
من الكلام * ويحرم
صيام خمسة أيام العیدان
وأيام التشريق الثلاثة
ويكره صوم يوم الشك
الآن يوافق عادة له
ومن وطئ في نهار رمضان
عامدا في الفرج فعليه
القضاء والكفارة وهي
عتق رقبة مؤمنة فإن لم
يجد فصيام شهرين
متتابعين فإن لم يستطع
فإطعام ستين مسكينا
لكل مسكين مد ومن
مات وعليه صيام من
رمضان أطعم عنه لكل
يوم مد والشيخ الهرم
إذا عجز عن الصوم يفطر
ويطعم عن كل يوم مدا
والحامل والمرضع ان
خافتا على أنفسهما
أفطرتا وعليهما القضاء
وان خافتا على أولادهما
أفطرتا وعليهما القضاء
والكفارة عن كل يوم
مد وهو رطل وثلاث
بالعراق والمريض

والمسافر سفر طويلا يفطران ويقضيان

من مأسومة إلى (الرأس) والمراد امساك الصائم عن وصول عينه إلى ما يسمى جوفاً (و) الثالث (الحفنة
في أحد السبيلين) وهي دواء يحقن به المريض في قبل أو دبر المعبر عنهما إلى المتن بالسبيلين (و) الرابع (القي
عمدا) فإن لم يتعمد لم يبطل صومه كما سبق (و) الخامس (الوطء عمدا في الفرج) فلا يفطر الصائم بالجماع
ناسيا كما سبق (و) السادس (الانزال) وهو خروج المنى (عن مباشرة) فلا جماع محرما كإخراجه بيده
أو غير محرما كإخراجه بيد زوجته أو جاريته واحتراز بمباشرة عن خروج المنى باحتلام فلا يفطر به جزما
(و) السابع إلى آخر العشرة (الحيفض والنفاس والجنون والردة) فتى طرأ شيء منها في أثناء الصوم أبطله
(ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء) أحدها (تجبل الفطر) ان تحقق الصائم غروب الشمس فإن شك
فلا يجبل الفطر ويسن أن يفطر على تمر والاشياء (و) الثاني (تأخير السحور) ما لم يقع في شك ولا
يحصل السحور بقليل الاكل والشرب (و) الثالث (ترك الهجر) أي الفحش (من الكلام)
الفاحش فيصون الصائم لسانه عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم وإن شتمه أحد فليقل مرتين أو ثلاثا
ان صام ما بلسانه كما قال النووي في الاذكار أو بقلبه كما نقله الرافعي عن الأئمة واقتصر عليه (ويحرم
صيام خمسة أيام العیدان) أي صوم يوم عيد الفطر وعيد الاضحى (وأيام التشريق) وهي (الثلاثة) التي بعد
يوم النحر (ويكره) تحريما (صوم يوم الشك) بلا سبب يقتضي صومه وأشار المصنف لبعض صور
هذا السبب بقوله (الآن يوافق عادة له) في تطوعه كمن عادته صيام يوم وافطار يوم فوافق صومه يوم
الشك وله صيام يوم الشك أيضا عن قضاء ونذرو يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير هلال ليأتيها مع
الصحو أو تحدث الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته صبيانا أو عبيدا وفسقه (ومن وطئ في نهار
رمضان) حال كونه (عامدا في الفرج) وهو مكلف بالصوم ونوى من الليل وهو آثم بهذا الوطء لأجل
الصوم (فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض النسخ سليمة من العيوب المضرة
بالعمل والكسب (فإن لم يجد) ها (فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع) صومهما (فإطعام ستين
مسكينا) أو فقيرا (لكل مسكين مد) أي مما يجزئ في صدقة الفطر فإن عجز عن الجميع استقرت الكفارة
في ذمته فإذا قدر بعد ذلك على خصلة من خصال الكفارة فعلها (ومن مات وعليه صيام) فالت (من
رمضان) بعذر كمن أفطر فيه لمرض ولم يتمكن من قضاءه كأن استمر مرضه حتى مات فلا ثم عليه في هذا
الفات ولا تدارك له بالفدية وإن فات بغير عذر ومات قبل التمكن من قضاءه (أطعم عنه) أي أخرج الولي
عن الميت من تركته (لكل يوم) فات (مد) طعام وهو رطل وثلاث بالبغدادى وهو بالكيل نصف قنبح
مصرى وما ذكره المصنف هو القول الجديد والقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي أيضا أن يصوم عنه
بل ينسئ لذلك كما في شرح المهذب وصوب في الروضة الجزم بالقديم (والشيخ الهرم) والمجوز والمريض
الذي لا يرجى برؤه (إذا عجز) كل منهم (عن الصوم يفطر ويطعم عن كل يوم مدا) ولا يجوز تجبل
المد قبل رمضان ويجوز بعد فجر كل يوم (والحامل والمرضع ان خافتا على أنفسهما) ضررا بلحقهما
بالصوم كضرر المريض (أفطرتا) (وجب) (عليهما القضاء) (وان خافتا على أولادهما) أي إسقاط الولد
في الحمل وقلة اللبن في المرض (أفطرتا) (وجب) (عليهما القضاء) (للافطار) (والكفارة) أيضا
والكفارة أن يخرج (عن كل يوم مد وهو) كما سبق (رطل وثلاث بالعراق) ويعبر عنه بالبغدادى
(والمريض والمسافر سفر طويلا) مباحا ان تضررا بالصوم (يفطران ويقضيان) وللمريض ان كان مرضه
مطبوقا ترك النية من الليل وان لم يكن مطبوقا كالأول كان يحرم وقتا دون وقت وكان وقت الشروع في الصوم محظوما
فله ترك النية والافعليه النية ليلا فإن عادت الحى واحتاج للفطر أفطر وسكت المصنف عن صوم التطوع
وهو مذكور في المطولات ومنه صوم عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وأيام البيض وستة من شوال

(فصل) في أحكام الاعتكاف • وهو لغة الإقامة على الشيء من خير أو شر وشرعا إقامة بمسجد بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الأول وآخر من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعي رضي الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان فكل ليلة محقة لها لكن ليالي الوزار جاهد أو رجي ليالي التوريلة الحادي والثالث والعشرين (وله) أي للاعتكاف المذكور (شرطان) أحدهما (النية) وينوي في الاعتكاف المنذور الفرضية أو النذر (و) الثاني (اللبث في المسجد) ولا يكفي في اللبث قدر الطمأنينة بل الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك اللبث عكوفاً وشرط المعتكف اسلام وعقل ونقاء عن حيض أو نفاس وجنابة فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وجنب ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من الاعتكاف المنذور) (الاحاجة الانسان) من بول وغائط وما في معناهما كغسل جنابة (أو عذر من حيض) أو نفاس فتخرج المرأة من المسجد لأجلهما (أو) عذر من (مرض لا يمكن القيام معه) في المسجد بان كان يحتاج لغرض وخدام وطبيب أو يخاف تلويث المسجد كاسهال وادار بول وخروج بقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف كحُمى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها (ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختاراً إذا كرا للاعتكاف علماً بالتحريم وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه ان أنزل والا فلا

(كتاب) أحكام الحج

وهو لغة القصد وشرعا قصد البيت الحرام للنسك (وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع خصال (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية) فلا يجب الحج على المتصف بحد ذلك (ووجود الزاد) وأوعيته ان احتاج إليها وقد لا يحتاج إليها كشخص قريب من مكة ويشترط أيضاً وجود الماء في المواضع المعتاد حل الماء منها بمن المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح لثله بشرعاً واستئجارها إذا كان الشخص يئتم بين مكة مرحلتين فأكثر سواء قدر على المشي أم لا فإن كان يئتم بين مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي لزمه الحج بالراحلة ويشترط كون ما ذكره فاضلاً عن دينه وعن مؤتمن عليه مؤتمنه مدة ذهابه وإيابه وفاضلاً أيضاً عن مسكنه اللائق به وعن عبد يليقه (وتخلى الطريق) والمراد بالتخلى هنا أمن الطريق ظناً بحسب ما يليق بكل مكان فالويل بأمن الشخص على نفسه وأمه أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان المسير) ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود إلى الحج فإن أمكن إلا أنه يحتاج لقطع مرحلتين في بعض الأيام لم يلزمه الحج للضرر (وأركان الحج أربعة) أحدها (الاحرام مع النية) أي نية السخول في الحج (و) الثاني (الوقوف بعرفة) والمراد حضور المحرم بالحج لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون الوقف أهلاً للعبادة لا مجنوناً ولا مغماً عليه ويسفر وقت الوقوف إلى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة (و) الثالث (الطواف بالبيت) سبع طوافات جاعلاً في طوافه البيت عن يساره مبتدئاً بالحجر الأسود محاذياً له في مروره بجميع بدنه فلا يبدأ بغير الحجر لم يحسبه (و) الرابع (السعي بين الصفا والمروة) سبع مرات بشرطه أن يبدأ في أول مرة بالصفا ويختم بالمروة وبحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه مرة أخرى والصفا بالتحصر طرف جبل أبي قبيس والمروة بفتح الميم علم على الموضع المعروف بمكة وبقي من أركان الحج الحلق أو التقصير ان جعلنا كلا منهما السكا وهو رفان قلنا ان كلا منهما استباحة محظورة فليس من الأركان ويجب تقديم الاحرام على كل الأركان السابقة (وأركان العمرة ثلاثة) كفاي بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (الاحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين) وهو الرابع كما سبق فربما والا فلا يكون من أركان العمرة (وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء) أحدها

(فصل) في الاعتكاف

سنة مستحبة وله شرطان النية واللبث في المسجد ولا يخرج من الاعتكاف المنذور الاحاجة الانسان أو عذر من حيض أو مرض لا يمكن القيام معه ويبطل بالوطء

(كتاب الحج)

وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء

الاسلام والبلوغ والعقل والحرية ووجود الزاد والراحلة وتخلى الطريق وامكان المسير وأركان الحج أربعة الاحرام مع النية والوقوف بعرفة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة وأركان العمرة ثلاثة الاحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء

(الاحرام من الميقات) الصادق بالزمانى والمكانى فالزمانى بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذى الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لاحرامه والميقات المكانى للحج فى حق المقيم بمكة نفس مكة مكيا كان أو أفاقيا وأما غير المقيم فى مكة فيمقات المتوجه من المدينة الشريفة وذو الحليفة والمتوجه من الشام ومصر والمغرب الحجة والمتوجه من تهامة اليمن يلمح والمتوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن قرن والمتوجه من المشرق ذات عرق (و) الثانى من واجبات الحج (رمى الجمار الثلاث) يبدأ بالكبرى ثم الوسطى ثم جرة العقبة ويرمى كل جرة بسبع حصيات واحدة بعد واحدة فلورمى حصتين دفعة واحدة حسبت واحدة ولورمى حصاة واحدة سبع مرات كفى ويشترط كون المرمى به حجرا فلا يكتفى بغيره كلؤلؤ وجص (و) الثالث (الخلق) أو التقصير والافضل للرجل الخلق وللرأة التقصير وأقل الخلق ازالة ثلاث شعرات من الرأس حلقا أو تقصيرا أو تنقا أو احراقا أو قصا ومن لا شعر برأسه يسن له امرار الموصى عليه ولا يقوم شعر غير الرأس من اللحية وغيره بمقام شعر الرأس (وسنن الحج سبع) أحدها (الافراد وهو تقديم الحج على العمرة) بأن يحرم أولا بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج عن مكة الى أدنى الحل فيحرم بالعمرة ويأتى بعمله ولو عكس لم يكن مفردا (و) الثانى (التلبية) ويسن الاكثر منه فى دوام الاحرام ويرفع الرجل صوته بها ولفظه اليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمه لك والملك لا شريك لك واذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار (و) الثالث (طواف القدوم) ويختص بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمعتمر اذا طاف للعمرة أجزأ عن طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بمزدلفة) وعده من السنن هو ما ينضيه كلام الرافعى لكن الذى فى زيادة الروضة وشرح المذهب أن المبيت بمزدلفة واجب (و) الخامس (ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه ويصلحهما اخاف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسر بالقراءة فيهما نهارا ويحجر به ليلا واذا لم يصالحا خلف المقام فى الحجر والا فى المسجد والا فى أى موضع شاء من الحرم وغيره (و) السادس (المبيت بمنى) هذا ما صححه الرافعى لكن صحح النووي فى زيادة الروضة الوجوب (و) السابع (طواف الوداع) عند ارادة الخروج من مكة لسفر حاجا كان أو لا طويلا كان السفر أو قصيرا وما ذكره المصنف من سنيته قول مرجوح لكن الاظهر وجوبه (ويتجرد الرجل) حتما كفى شرح المذهب (عند الاحرام عن الخيط) من الثياب وعن منسوجها وعن معقودها وعن غير الثياب من خف ونعل (ويابس ازارا ووداء أبيضين) جديدين والافنظيين

(فصل) فى أحكام محرمات الاحرام وهى ما يحرم بسبب الاحرام (ويحرم على المحرم عشرة أشياء) أحدها (لبس الخيط) كقميص وقباء وخف ولبس المنسوج كدروع أو المعقود كبلد فى جميع بدنه (و) الثانى (تغطية الرأس) أو بعضها (من الرجل) بما يعد ساترا كعمامة وطين فان لم يعد ساترا لم يضر كوضع يده على بعض رأسه وكانغماسه فى ماء واستظلالة بمحمل وان مس رأسه (و) تغطية (الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما يعد ساترا ويجب عليها أن تستر من وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس الابنه وطأن تسبل على وجهها أو بامتجافها عنه بخشبة ونحوها واغتشى كما قاله القاضى أبو الطيب يؤمر بالستر ولبس الخيط وأما الفدية فالذى عليه الجمهور أنه ان ستر وجهه أو رأسه لم تجب الفدية للشك وان سترهما وجبت (و) الثالث (ترجيل) أى تسريح (الشعر) كذا عده المصنف من المحرمات لكن الذى فى شرح المذهب أنه مكروه وكذا حك الشمر بالظفر (والرابع) حلقه أى الشعر أو تنقه أو احراقه والمراد ازالة التباى طريق كان ولو ناسيا (و) الخامس (تقليم الاظفار) أى ازالة التها من يدا ورجل بتقليم أو غيره الا اذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله ازالة المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أى استعماله قصدا بما قصد منه رائحة الطيب نحو مسك

الاحرام من الميقات
ورمى الجمار الثلاث
والخلق وسنن الحج
سبع الافراد وهو
تقديم الحج على العمرة
والتلبية وطواف القدوم
والمبيت بمزدلفة وركعتا
الطواف والمبيت بمنى
وطواف الوداع ويتجرد
الرجل عند الاحرام عن
الخيط ويابس ازارا
ورداء أبيضين

(فصل) ويحرم على
المحرم عشرة أشياء
لبس الخيط وتغطية
الرأس من الرجل
والوجه من المرأة
وترجيل الشعر وحلقه
وتقليم الاظفار والطيب

كافور في ثوبه بان يلقه به على الوجه المعتاد في استعماله وفي بدنه ظاهره أو باطنه كأكله الطيب ولا فرق في استعمال الطيب بين كونه رجلاً أو امرأة أخشم كان أو لا. مرج بقصد المألوف عليه الرج طيباً أو كره على استعماله أو جهل تحريمه أو نسي أنه محرم فإنه لا فدية عليه فإن علم تحريمه وجهل الفدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البرى المأكول أو مافى أصله مأكول من وحش وطير ويحرم أيضاً صيده ووضع اليد عليه والتعرض لجزئه وشعره وريشه (و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم بالتحريم سواء جامع في حجب أو عمرة في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو غلام أو أجنبية (و) العاشر (المباشرة) فيأدون الفرج كلس وقبلة (بشهوة) أما بغير شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أى المحرمات السابقة (الفدية) وسيأتى بيانها والجامع المذكور تفسيده العمرة المفردة أما التي في ضمن حجب في قران فهي تابعة لمصنفه فساداً أو ما لجامع فيفسد الحج قبل التحلل الأول بعد الوقوف وقبله أما بعد التحلل الأول فلا يفسد (الاعقد النكاح) فإنه لا ينعقد ولا يفسده الا الوطء في الفرج بخلاف المباشرة في غير الفرج فإنها لا تفسده (ولا يخرج) المحرم (منه بالفساد) بل يجب عليه المضى في فاسده وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أى النسك من حجب أو عمرة بأن يأتى ببقية أعماله (ومن) أى والحاج الذى (فاته الوقوف بعرفة) بعذر وغيره (تحلل) حتماً (بعمل عمرة) فيأتى بطواف وسعى لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وعليه) أى الذى فاته الوقوف (القضاء) فوراً فرضاً كان نسكه أو نقلاً أو بما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فإن أحصر شخص وكان له طريق غير الذى وقع الحصر فيها لزمه سلوكه وإن علم القوات فإن مات لم يقض عنه فى الاصح (و) عليه مع القضاء (المهدى) ويوجد في بعض النسخ زيادة هي (ومن ترك ركناً) مما يتوقف عليه الحج (لم يحل من احرامه حتى يأتى به) ولا يجبر ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً) من واجبات الحج (لزمه الدم) وسيأتى بيان الدم (ومن ترك سنة) من سنن الحج (لم يلزمه بتركها شيئاً) وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة

﴿فصل﴾ فى أنواع الدماء الواجبة فى الاحرام بترك واجب أو فعل حرام * (والدماء الواجبة فى الاحرام خمسة أشياء أحدها الدم الواجب بترك

خسة أشياء أحدها الدم الواجب بترك نسك) أى ترك مأمور به كترك الاحرام من الميقات (وهو) أى هذا الدم (على الترتيب) فيجب ألا يترك الماء وره (شاة) تجزئ فى الأنحية (فإن لم يجد) ها أصلاً أو وجدها بزيادة على ثمن مثلها (فصيام عشرة أيام ثلاثة فى الحج) تسن قبل يوم عرفة فيصوم سادس ذى الحجة وسابعه وثامن (و) صيام (سبعة إذا رجع إلى أهله) ووطنه ولا يجوز صيامها فى أثناء الطريق فإن أراد الإقامة بمكة صامها كفى المحرر ولولم يصم الثلاثة فى الحج ورجع لزمه - يوم العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام ومدة امكان السير إلى الوطن وما ذكره المصنف من كون الدم المذكور دم ترتب موافق لما فى الروضة وأصلها وشرح المذهب لكن الذى فى المنهاج تبعاً للمحرر أنه دم ترتب وتعديل فيجب ألا شاة فإن عجز عنها اشترى بغيرها طعاماً وتصدق به فإن عجز صام عن كل مديوما (والثانى الدم الواجب بالخلق والترفة)

كالطيب والدهن والخلق لما لجمع الرأس أو ثلاث شعرات (وهو) أى هذا الدم (على التخخير) فيجب اما (شاة) تجزئ فى الأنحية (أو صوم ثلاثة أيام أو التصديق بثلاثة أصع على ستة مساكين) أو فترأ لكل منهم نصف صاع من طعام يجزئ فى الفطرة (والثالث الدم الواجب بالاحصار فيتحلل) المحرم بنية التحلل بان يقصد الخروج من نسكه بالاحصار (ويهدى) أى بذبح (شاة) حيث أحصر ويحاق رأسه بعد الذبح (والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أى هذا الدم (على التخخير) بين ثلاثة أمور (ان كان الصيد مما له مثل) والمراد بمثل الصيد ما يقاربه فى الصورة

وقتل الصيد وعقد النكاح والوطء والمباشرة بشهوة وفى جميع ذلك الفدية لا يعقد النكاح فإنه لا ينعقد ولا يفسده الا الوطء فى الفرج ولا يخرج منه بالفساد ومن فاته الوقوف بعرفة تحلل بعمل عمرة وعليه القضاء والمهدى ومن ترك ركناً لم يحل من احرامه حتى يأتى به ومن ترك واجباً لزمه الدم ومن ترك سنة لم يلزمه بتركها شيئاً

﴿فصل﴾ والدماء الواجبة فى الاحرام خمسة أشياء أحدها الدم الواجب بترك نسك وهو على الترتيب شاة فإن لم يجد فصيام عشرة أيام ثلاثة فى الحج وسبعة اذا رجع الى أهله والثانى الدم الواجب بالخلق والترفة وهو على التخخير شاة أو صوم ثلاثة أيام أو التصديق بثلاثة أصع على ستة مساكين والثالث الدم الواجب بالاحصار فيتحلل ويهدى شاة والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو على التخخير ان كان الصيد مما له مثل

أخرج المثل من النعم
أوقومه واشترى
بقيته طعاما وأصدق
به أو صام عن كل
مديوم أو كان الصيد
بما لا مثل له أخرج
بقيته طعاما أو صام
عن كل مديوم
واختم الدم الواجب
بالوطء وهو على الترتيب
بدنة فإن لم يجدها
فبقرة فإن لم يجدها
فسبع من الغنم فإن لم
يجدها قوم البدنة
واشترى بقيتها طعاما
وأصدق به فإن لم يجد
صام عن كل مديوم ولا
يجزئه الهدى ولا
الاطعام إلا بالحرم
ويجزئه أن يصوم
حيث شاء ولا يجوز
قتل صيد الحرم ولا
قطع شجره والحل
والحرم في ذلك سواء

كتاب البيوع
وغيرها من المعاملات
البيوع ثلاثة أشياء بيع
عين مشاهدة بخائز
وبيع شيء موصوف
في الذمة بخائز إذا
وجدت الصفة على
ما وصف به وبيع عين
غائبة لم تشهد فلا يجوز
ويصح بيع كل طاهر
منتفع به مملوك ولا
يصح بيع عين نجسة
ولامال منتفعة فيه

وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي يذبح المثل من النعم ويتصدق به
على مسكين الحرام وفقرائه فيجب في قتل النعامة بدنة وفي بقر الوحش وجارها بقرة وفي الغزال عنز
وبقية صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات وذكر الثاني في قوله (أوقومه) أي المثل بدرهم
بقيمة مكة يوم الأخراج (واشترى بقيته طعاما) مجزئ في الفطرة (وأصدق به) على مسكين الحرام
وفقرائه وذكر المصنف أيضا الثالث في قوله (أو صام عن كل مديوم) فإن بقي أقل من مد صام عنه يوما
(وإن كان الصيد مما لا مثل له) فيتخير بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله (أخرج بقيته طعاما) وأصدق
به (أو صام عن كل مديوم) وإن بقي أقل من مد صام عنه يوما (واختم الدم الواجب بالوطء) من عاقل
عالم بالتحريم سواء جامع في قبل أو دبر كما سبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) فيجب
به أولا (بدنة) وتطلق على الذكرو الأنثى من الإبل (فإن لم يجد لها بقرة فإن لم يجد لها سبع من الغنم فإن لم
يجدها قوم البدنة) بدرهم يسع مكة وقت الوجوب (واشترى بقيتها طعاما وأصدق به) على مسكين الحرام
وفقرائه ولا تقدير في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزه (فإن لم يجد) طعاما (صام عن كل مد
يوما) واعلم أن الهدى على قسمين أحدهما كان عن احصار وهذا لا يجب بعثه إلى الحرم بل يذبح في موضع
الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر المصنف هذا
في قوله (ولا يجزئه الهدى ولا الاطعام إلا بالحرم) وأقل ما يجزئ أن يدفع الهدى إلى ثلاثة مساكين أو
فقراء (ويجزئه أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على
قتله ولو أحرمت ثم جن فقتل صيدا لم ضمنه في الظاهر (ولا) يجوز (قطع شجره) أي الحرم ويضمن
الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة كل منهما بصفة الأنحية ولا يجوز أيضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي
لا يستنبته الناس بل ينبت بنفسه أما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لافلعه (والحل) يضم الميم أي الحلال
(والحرم في ذلك) الحكم السابق (سواء) * ولما فرغ المصنف من معاملة الخالق وهي العبادات أخذ في
معاملة الخلاق فقال

كتاب أحكام (البيوع وغيرها من المعاملات)

كقراض وشركة والبيوع جمع بيع والبيع لغة مقابلة شيء بشيء فدخل المالك بماله كحجر وأما شرعا فأحسن
ما قيل في تعريفه أنه تملك عين مالية بمعاوضة باذن شرعي أو تملك منفعة مباحة على التأيد بمن مالى يخرج
بمعاوضة القرض و باذن شرعي الربا ودخل في منفعة تملك حق البناء وخارج بمن الاجرة في الاجارة فانها
لا تسمى نمنا (البيوع ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أي حاضرة (بخائز) إذا وجدت
الشروط من كون المبيع طاهرا منتفعا له مقدورا على تسليمه له قد عليه ولا ية ولا بد في البيع من إيجاب
وقبول فالأول كقول البائع أو القائم مقامه بعتك وملكتك بكذا والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه
اشتريت وملكت ونحوهما (و) الثاني من الأشياء (بيع شيء موصوف في الذمة) ويسمى هذا بالسلم
(بخائز إذا وجدت) فيه (الصفة على ما وصف به) من صفات السلم الآتية في فصل السلم (و) الثالث
(بيع عين غائبة لم تشهد) للعاقدين (فلا يجوز) بيعها والمراد بالجواز في هذه الثلاثة الصحة وقد يشهد قوله
لم تشهد بانها إن شوهت ثم غابت عند العقد أنه يجوز ولكن محل هذا في عين لا تتغير غالباً في المدة المتخللة
بين الرتبة والشراء (ويصح بيع كل طاهر منتفع به مملوك) وصرح المصنف بمفهوم هذه الأشياء في قوله
(ولا يصح بيع عين نجسة) ولا منتجسة كخمر ودهن وخل منتجس ونحوها مما لا يمكن نظيره (ولا
يصح (مالا منتفعة فيه) كعقرب ونمل وسبع لا ينفع

(فصل في الربا بالف مقصورة لغة الزيادة وشرعا مقابلة عوض بأخر مجهول التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في العوضين أو أحدهما (والربا حرام وإنما يكون في الذهب والفضة و) في (المطعومات) وهي ما يقصد غالباً للطعم اقتيناً أو تفكها أو نداء أو لا يجرى الربا في غير ذلك (ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك) أي بالفضة مضروبين كانا أو غير مضروبين (الامتثال) أي مثلاً بمثل فلا يصح بيع شيء من ذلك متفاضلاً وقوله (نقداً) أي حالاً يدا بيد فلو بيع شيء من ذلك مؤجلاً لم يصح (ولا يصح) (بيع ما ابتاعه) الشخص (حتى يقبضه) سواء باعه للبائع أو غيره (ولا يجوز) (بيع اللحم بالحيوان) سواء كان من جنسه كبيع لحم شاة أو من غير جنسه لكن من ما كول كبيع لحم بقر بشاة (ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً) لكن (نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل التفرق (وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثلها الامتثالاً نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل التفرق (ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً) لكن (نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل التفرق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل أو بعد قبض بعضه ففيه قولان تفرق الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع عبد من عبده أو طير في الهواء

(فصل في أحكام الخيار) (والتبايعان بالخيار) بين أمضاء البيع وفسخه أي ثبت لهما خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم (مالم يتفرقا) أي مدة عدم تفرقهما عرفاً أي ينقطع خيار المجلس إما بتفرق المتبايعين بيدهما عن مجلس العقد أو بأن يختار المتبايعان لزوم العقد فلو اختار أحدهما لزوم العقد ولم يختار الآخر فوراً سقط حقه من الخيار وبقى الحق للآخر (ولهما) أي المتبايعين وكذلك إذا وافقه الآخر (أن يشترط الخيار) في أنواع المبيع (إلى ثلاثة أيام) ونحسب من العقد لامن التفرق فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشترطة بطل العقد (وإذا وجد بالمبيع عيب) موجود قبل القبض تنقص به القيمة أو العين نقصاً يفوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وابقه (فلا يشتري رده) أي المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة) المنفردة عن الشجرة (مطلقاً) أي عن شرط القطع (الأبعد بدو) أي ظهور (صلاحها) وهو فيها لا يتلون انتهاء حالها إلى ما يقصد منها غالباً كحلاوة قصب وجودة رمان ولين تين وفيما يتلون بأن يأخذ في حرة أو سوداً وصفرة كالعنب والاباص والبلح أما قبل بدو الصلاح فلا يصح بيعها مطلقاً لامن صاحب الشجرة ولا من غيره إلا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع إلا خضر في الأرض إلا بشرط قطعه أو قلعها فإن بيع الزرع مع الأرض أو منفرداً عنها بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمراً أو زرعاً لم يبد صلاحه لزمه سقيه قدر ما تمحوبه الثمرة وتسليم عن التالف سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل (ولا يجوز) (بيع ما فيه الرابح بجنسه رطباً) بسكون الطاء المهملة وأشار بذلك إلى أنه يعتبر في بيع الربويات حالة الكمال فلا يصح مثلاً بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف مما سبق قوله (إلا اللين) أي فإنه يجوز بيع بعضه ببعض قبل تحبينه وأطاق المصنف اللين فشمل الحليب والرائب والمخيض والحامض والمعيار في اللين الكيل حتى يصح بيع الرائب بالحليب كيلاً وإن تفاوتوا وزناً

(فصل في أحكام السلم) وهو والسلف لغة بمعنى واحد وشرعاً بيع شيء موصوف في الزمة ولا يصح إلا بإيجاب وقبول (ويصح السلم حالاً ومؤجلاً) فإن أطلق السلم انعقد حالاً في الأصح وإنما يصح السلم (فيما) أي في شيء (تكامل فيه خمس شرائط) أحدها (أن يكون) المسلم فيه (مضبوطاً بالصفة) التي تختلف بها الغرض في المسلم فيه بحيث تنقضي بالصفة الجاهلية فيه ولا يكون ذكر الأوصاف على وجه يؤدي اعزّة الوجود في المسلم فيه كأولئك كبار وجارية وأختها أو ولدها (و) الثاني (أن يكون جنساً لم يختلط به غيره) فلا يصح السلم في المختلط المقصود الأجزاء التي لا تنضبط كهرسة ومججون فإن انضبطت أجزاءه صح السلم فيه كخبز وأقط والشرط الثالث

(فصل في الربا حرام) وإنما يكون في الذهب والفضة والمطعومات ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة كذلك الامتثالاً نقداً ولا بيع ما ابتاعه حتى يقبضه ولا بيع اللحم بالحيوان ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً نقداً وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثله الامتثالاً نقداً ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً نقداً ولا يجوز بيع الغرر

(فصل في التبايعان بالخيار مالم يتفرقا ولهما أن يشترط الخيار إلى ثلاثة أيام وإذا وجد بالمبيع عيب فلهما خيار رده ولا يجوز بيع الثمرة مطلقاً إلا بعد بدو صلاحها ولا بيع ما فيه الرابح بجنسه رطباً إلا اللين)

(فصل في السلم) ويصح السلم حالاً ومؤجلاً فيما تكامل فيه خمس شرائط أن يكون مضبوطاً بالصفة وأن يكون جنساً لم يختلط به غيره

مذكور في قوله (ولم تدخله النار لاحتالته) أى بان دخلته لطبخ أو شئ فان دخلته النار للتمييز كالعسل
والسمن صح السلم فيه (و) الرابع (أن لا يكون) السلم فيه (معينا) بل دينا فلو كان معينا كاسلمت اليك
هذا الثوب مثلا في هذا العبد فليس بسلم قطعا ولا ينقذ أيضا بيعا في الاظهر (و) الخامس (أن لا)
يكون (من معين) كأسلمت اليك هذا الدرهم في صاع من الصبرة (ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط)
وفي بعض النسخ ويصح السلم ثمانية شرائط الاول المذكور في قول المصنف (وهو أن يصفه بعد ذكر
جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم في رقيق مثلا نوعه كتركى أو هندی
وذكورية أو أنثوية وسنه تقريرا وقده طولا أو قصرا أو ربة ولونه كأبيض ويصف بياضه بسمرة أو شقرة
ويذكر في الابل والبقر والغنم والخيول والبغال والجبر الذكورة والانثوية والسن واللون والنوع ويذكر
في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والانثوية والسن ان عرف ويذكر في الثوب الجنس كقطن
أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقى والعلول والعرض والغلظة والدقة والصفافة والرقعة والنعمومة
ويقاس بهذه الصور غيرها ومطلق السلم في الثوب يحمل على الخام لا على المقصور (و) الثاني (أن يذكر
قدره بما ينفي الجهالة عنه) أى أن يكون السلم فيه معلوم القدر كيلا في مكيل ووزنا في موزون وعدا
في معدود وذراعى منروع والثالث المذكور في قول المصنف (وان كان) السلم (مؤجلا ذكر) العاقد
(وقت محله) أى الاجل كشهركذا فلو أجل السلم بقدم زيد مثلا لم يصح (و) الرابع (أن يكون) السلم
فيه (موجودا عند الاستحقاق في الغالب) أى استحقاق تسليم السلم فيه فلو أسلم فيما لا يوجد عند
المحل كرتب في الشتاء لم يصح (و) الخامس (أن يذكر موضع قبضه) أى محل التسليم ان كان الموضع
لا يصح له أو صالح له ولكن لجهة الى موضع التسليم مؤنة (و) السادس (أن يكون الثمن معلوما) بالقدر
أو بالروية له (و) السابع (أن يتقاضا) أى السلم والسلم اليه في محاسن العقد (قبل التفرق) فلو تفرقا قبل
قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه ففيه خلاف تفريق الصفقة والمعتبر القبض الحقيقي
فلو أقال السلم برأس مال السلم وقبضه المحتال وهو المسلم اليه من المحال عليه في المجلس لم يكف (و) الثامن
(أن يكون عقد السلم ناجزا لا يدخله خيار الشرط) بخلاف خيار المجلس فانه يدخله
(فصل) فى أحكام الرهن وهو لغة الثبوت وشرعا جعل عين مالية وثيقة يدين يستوفى منها عند تعذر الوفاء ولا
يصح الرهن الا بايجاب وقبول وشرط كل من الراهن والمرتهن أن يكون مطلقا التصرف وذكر المصنف ضابطا
الرهن في قوله (وكل ما جاز بيعه جار هنة في الديون اذا استقر ثبوتها في الذمة) واحتراز المصنف بالديون
عن الاعيان فلا يصح الرهن عليها كعين مفعوبة ومستعارة ونحوهما من الاعيان المضمونة واحتراز باستقرار
عن الديون قبل استقرارها كدين السلم وعن الثمن مدة الخيار (وللا رهن الرجوع فيه مالم يقبضه) أى المرتهن
فان قبض العين المرهونة ممن يصح اقباضه لزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه والرهن وضعه على
الامانة (و) حينئذ (لا يضمن المرتهن) أى لا يضمن المرتهن المرهون (الا بالتعدي) فيه ولا يسقط بتلفه
شئ من الدين ولو ادعى تلفه ولم يذكر سببا لتلفه صدق بيمينه فان ذكر سببا ظاهرا لم يقبل الا بيمينه
ولو ادعى المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل الا بيمينه (واذا قبض) المرتهن (بعض الحق) لذى على
الراهن (لم يخرج) أى لم ينفك (شئ من الرهن حتى يقضى جميعه) أى الحق الذى على الراهن
(فصل) فى حرج السفينة والمفلس (والحجر) لغة المنع وشرعا منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره
كالطلاق فينفك من السفينة وجعل المصنف الحجر (على ستة) من الاشخاص (الصبي والمجنون والسفيه) وفسره
المصنف بقوله (الميذر لماله) أى الذى لم يصرفه في مصارفه (والمفلس) وهو لغة من صار ماله فلو ساء ثم كنى به
عن قلة المال أو عدا مه وشرعا الشخص (الذى ارتكبه الديون) ولا يني ماله بدينه أو ديونه (والمرضى) الخوف

ولم تدخله النار لاحتالته
وأن لا يكون معينا ولا
من معين * ثم لصحة
السلم فيه ثمانية شرائط
وهو أن يصفه بعد ذكر
جنسه ونوعه بالصفات
التي يختلف بها الثمن وأن
يذكر قدره بما ينفي
الجهالة عنه وان كان
مؤجلا ذكر وقت محله
وأن يكون موجودا عند
الاستحقاق في الغالب
وأن يذكر موضع قبضه
وأن يكون الثمن معلوما
وأن يتقاضا قبل
التفرق وأن يكون عقد
السلم ناجزا لا يدخله
خيار الشرط
(فعل) وكل ما جاز
بيعه جاز رهنه في الديون
اذا استقر ثبوتها في
الذمة وللا رهن الرجوع
فيه مالم يقبضه ولا يضمنه
المرتهن الا بالتعدي
واذا قبض بعض الحق
لم يخرج شئ من الرهن
حتى يقضى جميعه
(فصل) والحجر على ستة
الصبي والمجنون والسفيه
الميذر لماله والمفلس
الذى ارتكبه الديون
والمرضى

عليه من مرضه والحجر عليه (فيما زاد على الثلث) وهولثا التركة لاجل حق الورثة هذا ان لم يكن على المريض دين فان كان عليه دين يستغرق تركته يحجر عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير اذن سيده * وسكت المصنف عن أشياء من الحجر مذكورة في المطولات منها الحجر على المرتد لحق المسلمين ومنها الحجر على الزاهد لحق المرتين (وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرها من التصرفات وأما السفيه فيصح نكاحه باذن وليه (وتصرف المفلس يصح في ذمته) فلو باع سلما طعاما أو غيره واشترى كلابا منه جابن في ذمته صح (دون) تصرفه في (أعيان ماله) فلا يصح تصرفه في نكاح مثلا أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المفلسة فان اختلعت على عين لم يصح أو دين في ذمته يصح (وتصرف المريض فيما زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة) فان أجازوا الزائد على الثلث صح والا فلا واجازة الورثة وردهم حال المرض لا يعتبران وانما يعتبر ذلك (من بعده) أي من بعد موت المريض واذا أجاز الوارث ثم قال انما أجزت لظني ان المال قليل وقد بان خلافه صدق بيمينه (وتصرف العبد) الذي لم يؤذن له في التجارة (يكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته أنه (يتبع به) بعد عتقه (اذا عتق) فان أذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك الاذن

(فصل في الصلح * وهو لغة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل به قطعها) (ويصح الصلح مع الاقرار) أي اقرار المدعي عليه بالمدعى به (في الاموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أفضى اليها) أي الاموال كمن ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان ابراء ومعاوضة فالابراء) أي صلحه (اقتصاره من حقه) أي دينه (على بعضه) فاذا صالحه من الالف الذي له في ذمة شخص على خمسمائة منها فكانه قال له أعطني خمسمائة وأبرأتك من خمسمائة (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تعليقه) أي تعليق الصلح بمعنى الابراء (على شرط) كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد صالحتك (والمعاوضة) أي صلحها (عدوله عن حقه الى غيره) كان ادعى عليه دارا أو شقصا منها وأقر له بذلك وصالحه منها على معين كتب فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) فكانه في المثال المذكور باعه الدار بالثوب وحينئذ فيثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو صالحه على بعض العين المدعاة فبقي منه لبعضها المتروك منها فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في بابها ويسمى هذا صلح الحطية ولا يصح بلفظ البيع للبعض المتروك كان يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز للانسان) المسلم (أن يشرع) بضم أوله وكسر ما قبل آخره أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضا الجناح وهو اخراج خشب على جدار (في) هواه (طريق نافذ) ويسمى أيضا بالشارع (بحيث لا يتضرر المار به) أي الروشن بل يرفع بحيث يمر تحته المار التام الطول منتصبا واعتبر المارودي أن يكون على رأسه الجولة الغالبة وان كان الطريق النافذ، فرسان وقوافل فليرفع الروشن بحيث يمر تحته المحمل على البعير مع أخشاب المظلة الكائنة فوق المحمل أما الذي فيمنع من اشراع الروشن والسباط وان جازله المرور في الطريق النافذ (ولا يجوز) اشراع الروشن (في الدرب المشترك الا باذن الشركاء) في الدرب والمراد بهم من تفدي باب دلوهم منهم الى الدرب وليس المراد منهم من لاصقه منهم جداره بلا نفوذ باب اليه وكل من الشركاء يستحق الانتفاع من باب داره الى رأس الدرب دون ما يلي آخر الدرب (ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخيرها) أي الباب (الا باذن الشركاء) حيث منعه لم يحز تأخيرها وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب بمال صح

فيما زاد على الثلث
والعبد الذي لم يؤذن له
في التجارة وتصرف
الصبي والمجنون والسفيه
غير صحيح وتصرف
المفلس يصح في ذمته
دون أعيان ماله وتصرف
المريض فيما زاد على
الثلث موقوف على
اجازة الورثة من بعده
وتصرف العبد يكون
في ذمته يتبع به اذا عتق
(فصل) ويصح الصلح
مع الاقرار في الاموال
وما أفضى اليها وهو
نوعان ابراء ومعاوضة
فالابراء اقتصاره من
حقه على بعضه ولا يجوز
تعليقه على شرط
والمعاوضة عدوله عن
حقه الى غيره ويجوز
عليه حكم البيع ويجوز
للالسان أن يشرع
روشنا في طريق نافذ
بحيث لا يتضرر المار به
ولا يجوز في الدرب
المشترك الا باذن الشركاء
ويجوز تقديم الباب في
الدرب المشترك ولا
يجوز تأخيرها الا باذن
الشركاء

(فصل) وشرائط

الحالة أربعة رضا المحيل
وقبول المحتال وكون
الحق مستقرا في الذمة
واتفاق ما في ذمة المحيل
والمحال عليه في الجنس
والنوع والحاول
والتأجيل وتبرأ بهاذمة
المحيل

(فصل) ويصح ضمان

الديون المستقرة في
الذمة اذا علم قدرها
ولصاحب الحق مطالبة
من شاء من الضامن
والمضمون عنه اذا كان
الضمان على ما بينا واذا
غرم الضامن رجوع على
المضمون عنه اذا كان
الضمان والقضاء باذنه
ولا يصح ضمان المجهول
ولا مالم يجب الادراك
المبيع

(فصل) والكفالة

بالبدن جائزة اذا كان
على المكفول به حق
لآدمي

(فصل) وللشركة

خمس شرائط أن تكون
على ناض من الدراهم
والدنانير وأن يتفقا
في الجنس والنوع وأن
يخطا المالكين وأن يأذن
كل واحد منهما صاحبه
في التصرف وأن يكون
الربح والخسران على
قدر المالكين

(فصل) في الحوالة بفتح الحاء وحكى كسرهما وهي لغة التحول أي الانتقال وشرا عاقل الحق من ذمة المحيل
الى ذمة المحال عليه (وشرائط الحوالة أربعة) أحدها (رضا المحيل) وهو من عليه الدين لا المحيل عليه
فانه لا يشترط رضاه في الاصح ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه (و) الثاني (قبول المحتال) وهو مستحق
الدين على المحيل (و) الثالث (كون الحق) المحال به (مستقرا في الذمة) والتقيد بالاستقرار موافق
لما قاله الرافعي لكن النووي استدرك عليه في الروضة ويقتد بالمعتبر في دين الحوالة أن يكون لازما أو يؤول
الى اللزوم (و) الرابع (اتفاق ما) أي الدين الذي (في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس) والقدر (والنوع
والحاول والتأجيل) والصحة والتكسبر (وتبرأ بها) أي الحوالة (ذمة المحيل) أي عن دين المحتال ويبرأ
أيضا المحال عليه من دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه حتى لو تعذر أخذه من المحال عليه
فلس أو جدد الدين ونحوهما لم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه مفلسا عند الحوالة وجهله المحتال
فلا رجوع له أيضا على المحيل

(فصل) في الضمان وهو مصدر ضمانت الشيء ضمانا اذا كفلته وشرا التزام ما في ذمة الغير من المال
وشروط الضامن أن يكون فيه أهلية التصرف (ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة اذا علم قدرها)
والتقيد بالمستقرة يشكل عليه صحة ضمان الصداق قبل الدخول فانه حينئذ غير مستقر في الذمة ولهذا
لم يعتبر الرافعي والنووي الا كون الدين ثابتا لازما وخرج بقوله اذا علم قدرها الديون المجهولة فلا يصح
ضمانها كما سيأتي (ولصاحب الحق) أي الدين (مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه) وهو من
عليه الدين وقوله (اذا كان الضمان على ما بينا) ساقط في أكثر نسخ المتن (واذا غرم الضامن رجوع
على المضمون عنه) بالشرط المذكور في قوله (اذا كان الضمان والقضاء) أي كل منهما (بأذنه) أي
المضمون عنه ثم صرح بمفهوم قوله سابقا اذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح ضمان المجهول) كقوله بع
فلانا كذا وعلى ضمان الثمن (ولا ضمان مالم يجب) كضمان مائة تجب على زيد في المستقبل (الادراك
المبيع) أي ضمان درك المبيع بان يضمن للمشتري الثمن لن يخرج المبيع مستحقا أو يضمن للبائع المبيع
ان خرج الثمن مستحقا

(فصل) في ضمان غير المال من الابدان ويسمى كفالة الوجه أيضا وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن
جائزة اذا كان على المكفول به) أي يدينه (حق لآدمي) كقصاص وحد قذف وخرج بحق الآدمي
حق الله تعالى فلا تصح الكفالة بيد من عليه حق الله تعالى كحسرة قود حذر وحلنا ويبرأ الكفيل
بتسليم المكفول بيد من في مكان التسليم بلا حائل يمنع المكفول له عنه أو ماع وجود الحائل فلا يبرأ الكفيل
(فصل) في الشركة وهي لغة الاختلاط وشرا ثبوت الحق على جهة الشيوع في شيء واحد لاثنتين
فأكثر (والشركة خمس شرائط) الاول (أن تكون) الشركة (على ناض) أي نقد (من الدراهم
والدنانير) وان كانا مغشوشين واستمر رواجهما في البلد ولا تصح في تبر وحلى وسبائك وتكون
الشركة أيضا على المثلي كالخطة لا المتقوم كالعروض من الثياب ونحوها (و) الثاني (أن يتفقا في الجنس
والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة بيضاء وحجاء (و) الثالث
(أن يخطا المالكين) بحيث لا يميزان (و) الرابع (أن يأذن كل واحد منهما) أي الشريريكين (لصاحبه
في التصرف) فاذا أذن له فيه تصرف بلا ضرر فلا يبيع كل منهما نسيئة ولا بغير نقد البلد ولا بغبن
فاحش ولا يسافر بالمال المشترك الا باذن فان فعل أحد الشريريكين ما نهى عنه لم يصح في نصيب شريكه
وفي نصيبه قولا تفريق الصفقة (و) الخامس (أن يكون الربح والخسران على قدر المالكين) سواء تساوى
الشريكان في العمل في المال المشترك أو تفاوتوا فيه فان اشترطا التساوي في الربح مع تفاوت المالكين

ولكل واحد منهما
فسخها متى شاء ومتى
مات أحدهما بطلت

(فصل) وكل ما جاز
للإنسان التصرف فيه
بنفسه جاز له أن يوكل
أو يتوكل فيه والوكالة
عقد جائز ولكل منهما

فسخها متى شاء وتنفسخ
بموت أحدهما والوكيل
أمين فيما يقبضه وفيما
يصرفه ولا يضمن إلا
بالتفريط ولا يجوز أن
يبيع ويشترى إلا بثلاثة
شروط أن يبيع بثمن
المثل وأن يكون نقدا
بنقد البلد ولا يجوز أن
يبيع من نفسه ولا يقر
على موكله إلا بآذنه

(فصل) والمقر به
ضربان حق الله تعالى
وحق الآدمي فحق الله
تعالى يصح الرجوع فيه
عن الإقرار به وحق
الآدمي لا يصح الرجوع
فيه عن الإقرار به
وتقتصر صحة الإقرار
إلى ثلاثة شرائط البلوغ
والعقل والاختيار وأن
كان بمال اعتبر فيه
شرط رابع وهو الرشد
وإذا أقر بمجهول رجع
إليه في يانه

أو عكسه لم يصح والشركة عقد جائز من الطرفين (و) حينئذ (فلكل واحد منهما) أي الشريكين
(فسخها متى شاء) وينعزلان عن التصرف بفسخهما (ومتى مات أحدهما) أو جن أو أعمى عليه
(بطلت) تلك الشركة

(فصل) في أحكام الوكالة * وهي فتح الواو وكسرهما في اللغة التفويض وفي الشرع تفويض شخص
شيأ له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله حال حياته وخرج بهذا القيد الإساءة وذكر المصنف ضابط
الوكالة في قوله (وكل ما جاز للإنسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل) فيه غيره (أو يتوكل فيه) عن
غيره فلا يصح من صبي أو مجنون أن يكون موكلا ولا وكيلاً وشرط الموكل فيه أن يكون قابلاً للنسبة فلا يصح
التوكيل في عبادة بدنية إلا الحج وتفرقة الزكاة مثلاً وأن يملكه فلو وكل شخصاً في بيع عبد سيملكه أو في
طلاق امرأة سينكحها بطل (والوكالة عقد جائز) من الطرفين (و) حينئذ (لكل منهما) أي الموكل
والوكيل (فسخها متى شاء وتنفسخ) الوكالة (بموت أحدهما) أو جنونه أو إغمائه (والوكيل أمين)
وقوله (فيما يقبضه وفيما يصرفه) ساقط في كثير النسخ (ولا يضمن) الوكيل (إلا بالتفريط) فيما وكل
فيه ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض ثمنه (ولا يجوز) للوكيل وكالة مطلقة (أن يبيع ويشترى
إلا بثلاثة شرائط) أحدها (أن يبيع بثمن المثل) لا بدونه ولا بغير فاحش وهو ما لا يحتمل في الغالب
(و) الثاني (أن يكون) ثمن المثل (نقداً) فلا يبيع الوكيل نسبيته وإن كان قدر ثمن المثل والثالث
أن يكون النقد (بنقد البلد) فلو كان في البلد نقدان باع بالأغلب منهما فان استويا باع بالانفع للموكل
فان استويا تخير ولا يبيع بالنكس وإن راجت وراج النقود (ولا يجوز أن يبيع) الوكيل بيعاً مطلقاً (من
نفسه) ولا من ولده الصغير ولو صرح الموكل للوكيل في البيع من الصغير كما قاله المتولي خلافاً للبعوي
والأصح أنه يبيع لآبيه وإن علا ولابنه البالغ وإن سفل إن لم يكن سفياً ولا مجنوناً فان صرح الموكل بالبيع
منهما صح جزماً (ولا يقر) الوكيل (على موكله) فلو وكل شخصاً في خصومة لم يملك الإقرار على الموكل
ولا الإبراء من دينه ولا الصلح عنه وقوله (إلا بآذنه) ساقط في بعض النسخ والأصح أن التوكيل
في الإقرار لا يصح

(فصل) في أحكام الإقرار * وهو لغة الإثبات وشرعاً إخبار بحق على المقر فخرجت الشهادة لأنها إخبار
بحق للغير على الغير (والمقر به ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرقة والزنا (و) الثاني (حق الآدمي)
كحد القذف (حق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) كان يقول من أقر بالزنا رجعت عن
هذا الإقرار أو كذبت فيه ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه (وحق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار
به) وفرق بين هذا والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة وحق الآدمي مبني على المشاحة (وتقتصر
صحة الإقرار إلى ثلاثة شرائط) أحدها (البلوغ) فلا يصح إقرار الصبي ولو مرأه أو ولو باذن وليه (و)
الثاني (العقل) فلا يصح إقرار المجنون والمغمى عليه وزائل العقل بما يعذر فيه فان لم يعذر فحكمه
كالسكران (و) الثالث (الاختيار) فلا يصح إقرار مكره بما أكره عليه (وإن كان) الإقرار (بمال اعتبر
فيه شرط رابع وهو الرشد) والمراد به كون المقر مطلقاً التصرف واحترز المصنف بمال عن الإقرار بغيره
كطلاق وظهار ونحوهما فلا يشترط في المقر بذلك الرشد بل يصح من الشخص السفه (وإذا أقر)
الشخص (بمجهول) كقوله لفلان على شيء (رجع) بضم أوله (إليه) أي المقر (في يانه) أي المجهول
فيقبل تفسيره بكل ما يتمول وإن قل كفلس ولو فسر المجهول بما لا يتمول لكن من جنسه كحبة حنطة
أو ليس من جنسه لكن يحل اقتناؤه كجندمية وكتب معلم وزبل قبل تفسيره في جميع ذلك على الأصح ومتى
أقر بمجهول وامتنع من يانه بعد أن طوّل به حبس حتى يبين المجهول فان مات قبل البيان طوّل به الوارث

ووقف جميع التركة (ويصح الاستثناء في الاقرار اذا وصله) أي وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه فان فصل بينهما بسكوت أو كلام كثير أجنبي ضرر أم السكوت اليسير كسكتة نفس فلا يضر ويشترط أيضا في الاستثناء أن لا يستغرق المستثنى منه فان استغرقه تحولز يدعى عشرة الا عشرة ضرر (وهو) أي الاقرار (في حال الصحة والمرض سواء) حتى لو أقر شخص في صحته يدين لزيد وفي مرضه يدين لعمر ولم يقدم الاقرار الاول وحينئذ فيقسم المقر به بينهما بالسوية

(فصل) في أحكام العارية • وهي بتشديد الياء في الاصح مأخوذة من عار اذا ذهب وحقيقتها الشرعية اباحة الانتفاع من أهل التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على التبرع وشرط المعير صحة تبرعه وكونه مالكا لمنفعة ما يعبرفن لا يصح تبرعه كسبي ومجنون لا تصح اعارته ومن لا يملك المنفعة كاستعير لا تصح اعارته الا باذن المعير وذكر المصنف ضابط المعار في قوله (وكل ما يمكن الانتفاع به) منفعة مباحة (مع بقاء عينه جازت اعارته) فخرج بمباح آله الله فلا تصح اعارتها ببقاء عينه اعاره الشمعة للوقود فلا تصح وقوله (اذا كانت منافعه آثارا) مخرج للنافع التي هي أعيان كاعارة شاة للبنها وشجرة لثمرتها ونحو ذلك فانه لا يصح فلو قال لشخص خذ هذه الشاة فخذها بحكمتك درها ونسلها فلا اباحة بحسبها والاشاة عارية (وتجوز العارية مطلقا) من غير تقييد بوقت (ومقيد بجهة) أي بوقت كأعرتك هذا الثوب شهر او في بعض النسخ وتجوز العارية مطلقا ومقيدة بجهة وللمعير الرجوع في كل منهما متى شاء (وهي) أي العارية اذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه (مضمونة على المستعير بقيمتها يوم تلفها) لا بقيمتها يوم طلبها ولا بأقصى القيم فان تلفت باستعمال مأذون فيه كاعارة ثوب للبسه فاستحق أو أتمحق بالاستعمال فلا ضمان

(فصل) في أحكام الغصب • وهو لغة أخذ الشيء ظلمًا بجاهرة وشرعا الاستيلاء على حق الغير عدوانا ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في حق الغير ما يصح غصبه مما ليس بمال كجلد ميسة وخرج بعدوانا الاستيلاء على مال الغير بعقد (ومن غصب مالا لا حد له ماله) لما لك ولو غرم على رده أضعاف قيمته (و) لزمه أيضا (أرض نقصه) ان نقص كمن غصب ثوبا بقلبه أو نقص بغير لبس (و) لزمه أيضا (أجرة مثله) أما لو نقص المغموص برخص سعره فلا يضمنه الغاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر على رده (فان تلف المغموص (ضمنه) الغاصب (بمثله ان كان له) أي المغموص (مثل) والاصح أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه كنهاس وقطن لاغالية ومجنون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله (أو) ضمنه (بقيمتها ان لم يكن له مثل) بان كان متقوما واختلقت قيمته (أكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف) والعبرة في القيمة بالتقد الغالب فان غلب فقدان وتساو يقال الرافي عين القاضي واحدا منهما

(فصل) في أحكام الشفعة • وهي بسكون الفاء وبعض الفقهاء يضمنها ومعناها لغة الضم وشرعا حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث بسبب الشراكة بالعوض الذي ملك به وخرعت لدفع الضرر (والشفعة واجبة) أي ثابتة للشريك (بالخلطة) أي خلطة الشيوخ (دون) خلطة (الجوار) فلا شفعة لجار الدار ملاصقا كان أو غيره وانما تثبت الشفعة (فيما ينقسم) أي يقبل القسمة (دون) مالا ينقسم (كحمام صغير فلا شفعة فيه فان أمكن انقسامه كحمام كبير يمكن جعله جامعا بين تثبت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة أيضا (في كل مالا ينقل من الارض) غير الموقوفة والمحسنة (كالعقار وغيره) من البناء والشجر تبع للارض وانما يأخذ الشفع شقص العقار (بالمن الذي وقع عليه البيع) فان كان المن متليا كحب وقد أخذه بمثلها ومتقوما كعبد وثوب أخذه بقيمته يوم البيع (وهي) أي الشفعة بمعنى طلبها (على الفور) وحينئذ فليبادر الشفع اذا علم بيع الشقص بأخذه والمبادرة في طلب الشفعة على العادة

ويصح الاستثناء في الاقرار اذا وصله به وهو في حال الصحة والمرض سواء (فصل) وكل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه جازت اعارته اذا كانت منافعه آثارا وتجوز العارية مطلقا ومقيدة بجهة وهي مضمونة على المستعير بقيمتها يوم تلفها

(فصل) ومن غصب مالا لأحد لزمه رده وأرض نقصه وأجرة مثله فان تلف ضمنه بمثله ان كان له مثل أو بقيمته ان لم يكن له مثل أكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف

(فصل) والشفعة واجبة بالخلطة دون الجوار فيما ينقسم دون مالا ينقسم وفي كل مالا ينقل من الارض كالعقار وغيره بالمن الذي وقع عليه البيع وهي على الفور

فان أخرها مع القدرة
عليها بطلت واذا تزوج
امرأة على شقص
أخذته الشفيع بمهر
المثل وان كان الشفعاء
جاعة استحقوها على
قبر الاملاك

﴿فصل﴾ والقراض
أربعة فرائط أن يكون
على ناض من الدراهم
والدنانير وأن يأذن رب
المال للعامل في التصرف
مطلقاً أو فيما لا ينقطع
وجوده غالباً أو يشترط
له جزءاً معلوماً من الربح
وأن لا يقدر بمدة ولا
ضمان على العامل إلا
بعدوان وإذا حصل
ربح وخسران جبر
الخسران بالربح

﴿فصل﴾ والمساقاة
جائزة على النخل
والكرم ولها فطران
أحدهما أن يقدرها
بمدة معلومة والثاني أن
يعين للعامل جزءاً معلوماً
من الثمرة ثم العمل فيها
على ضربين عمل يعود
نفعه إلى الثمرة فهو على
العامل وعمل يعود
نفعه إلى الأرض فهو
على رب المال.

فلا يكلف الامراع على خلاف عادته بعدوا أو غيره يل الضابط في ذلك أن ما عُدّ توانياً في طلب الشفعة
أسقطها والأفلا (فان أخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) فلو كان مرید الشفعة مريضاً
أو غائباً عن بلد المشتري أو محبوباً أو خائفاً من عدو فليوكل ان قدر والا فليشهد على الطلب فان ترك
المقدور عليه من التوكيل أو الاشهد بطل حقه في الاظهر ولو قال الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور
وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه (واذا تزوج) شخص (امرأة على شقص أخذته) أي أخذ
(الشفيع) الشقص (بمهر المثل) لتلك المرأة (وان كان الشفعاء جاعة استحقوها) أي الشفعاء
(على قدر) حصصهم من (الاملاك) فلو كان لاحدهم نصف عقار وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع
صاحب النصف حصته أخذها الآخران ثلثاً

﴿فصل﴾ في أحكام القراض * وهو لغة مشتق من القرض وهو القطع وشرعاً دفع المالك مالاً للعامل
يعمل فيه ويرجع المال بينهما (والقراض أربعة فرائط) أحدها (أن يكون على ناض) أي نقد (من
الدراهم والدنانير) الخالصة لا يجوز القراض على تبر ولا حلى ولا مغشوش ولا عروض ومنها القلوس
(و) الثاني (أن يأذن رب المال للعامل في التصرف) اذناً (مطلقاً) فلا يجوز للمالك أن يضيق التصرف
على العامل كقوله لا تشتر شيئاً حتى تشاورني أو لا تشتر إلا الخنطة البيضاء مثلاً ثم عطف المصنف على قوله
سابقاً مطلقاً قوله هنا (أو فيما) أي في التصرف في شيء (لا ينقطع وجوده غالباً) فلو شرط عليه شراء شيء
يندر وجوده كالتخيل البلق لم يصح (و) الثالث (أن يشترط له) أي يشترط المالك للعامل (جزءاً
معلوماً من الربح) كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه شركة أو نصيباً
منه فسد القراض أو على أن الربح ينصاح (و) الرابع (أن لا يقدر) القراض
(بمدة) معلومة كقوله قارضتك سنة وأن لا يعلق بشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر قارضتك والقراض
أمانة (و) حينئذ (لا ضمان على العامل) في مال القراض (الابعدوان) فيه وفي بعض النسخ بالعدوان
(وإذا حصل) في مال القراض (ربح وخسران جبر الخسران بالربح) واعلم أن عقد القراض جائز من
الطرفين فلا يكل من المالك والعامل فسخه

﴿فصل﴾ في أحكام المساقاة * وهي لغة مشتقة من السقي وشرعاً دفع الشخص نخلاً أو شجرة غلب لمن
يتعهده بسقي وتربية على أن له قدر معلوماً من ثمره (والمساقاة جائزة على) شيتين فقط (النخل والكرم)
فلا يجوز المساقاة على غيرهما كتين ومشمش ونصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه ولصبي ومجنون
بالولاية عليه ما عند المصلحة وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا أو سامتة اليك لتعهده ونحو ذلك
ويشترط قبول العامل (ولها) أي للمساقاة (شرطان أحدهما أن يقدرها) المالك (بمدة معلومة)
كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الاصح (والثاني أن يعين) المالك (للعامل جزءاً معلوماً
من الثمرة) كنصفها أو ثلثها فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح به من الثمرة يكون ينصاح وجعل على
المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (عمل يعود نفعه إلى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع
شيء من طلع الذكور في طلع الاناث (فهو على العامل و) الثاني (عمل يعود نفعه إلى الأرض) كنصب
الدواليب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن يشترط المالك على العامل شيئاً ليس من أعمال
المساقاة كحفر نهر ويشترط انفراد العامل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح * واعلم
أن عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقاً كأن أوصى بثمر النخل المساقى عليها فللعامل
على رب المال أجره المثل لعمله

(فصل في أحكام الاجارة *) وهي بكسر الهمزة في المشهور وحكى ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشرعا عقد على منفعة معاومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد وعدم الاكراه وخروج معاومة الجعالة وبمقصودة استئجار تفاحة لشمها وبقابلة للبذل منفعة البضع فالعقد عليها لا يسمى اجارة وبالاباحة اجارة الجوارى للوطء وبعوض الاعارة وبمعلوم عوض المساقاة ولا تصح الاجارة الا بايجاب كاستأجرك وقبول كاستأجرت وذكر المصنف ضابط ما تصح اجارته بقوله (وكل ما يمكن الاتقاع به مع بقاء عينه) كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب (صحت اجارته) والا فلا واصحة اجارة ما ذكر شروط ذكرها بقوله (اذا قدرت منفعته باحد أمرين) اما (بمدة) كاستأجرتك هذه الدار سنة (أو عمل) كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب ونجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد (واطلاقها يقتضي تجهيل الاجرة الا أن يشترط) فيها (التأجيل) فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ (ولا تبطل) الاجارة (بموت أحد المتعاقدين) أي المؤجر والمستأجر ولا بموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت الى انقضاء مدتها ويقوم وارث المستأجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين المستأجرة) كانهدام الدار وموت الدابة الميمنة و بطلان الاجارة بما ذكر بالنظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار أجرة المثل فتقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية فاذا قيل كذا يؤخذ بتلك النسبة من المسمى ومات مقدم من عدم الانقضاء في الماضي مقيد بما بعد قبض لعين المؤجرة و بعد مضي مدة لها أجرة والانقضاء في المستقبل والماضي وخرج بالمعينة ما اذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة فان المؤجر اذا أحضرها ومات في أثناء المدة فلا تنفسخ الاجارة بل يجب على المؤجر ابدالها * واعلم أن يد الاجير على العين المؤجرة يد أمانة (و) حينئذ (لضمان على الاجير) (الا بعدوان) فيها كأن ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصا أثقل منه

(فصل في أحكام الجعالة *) وهي بثليث الجيم ومعناها غلة ما يجعل لشخص على شيء بفعله وشرعا التزام مطلق التصرف عوضا معلوما على عمل معين أو مجهول لعين أو غيره (والجعالة جائزة) من الطرفين طرف الجاعل والمجعول له (وهو أن يشترط في رد ضلته عوضا معلوما) كقول مطلق التصرف من رد ضلتي فله كذا (فاذا ردّها استحق) الراد (ذلك العوض المشروط) له

(فصل في أحكام الخبارة *) وهي عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل (واذا دفع) شخص (الى رجل أرضا ليزرعها وشرط له جزأ معلوما من ريعها لم يجز) ذلك لكن النبوي تبع لابن المنذر اختار جواز الخبارة وكذا المزارعة وهي عمل العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك (وان أكره) أي شخصا (ايها) أي أرضا (بذهب أو فضة أو شرط له طعاما معلوما في ذمته جاز) أما لو دفع لشخص أرضا فيها نخل كثير أو قليل فساقاه عليه وزرعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة تبعا للساقاة

(فصل في أحكام احياء الموات *) وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير أرض لا مالك لها ولا يتنفع بها أحد (و احياء الموات جائز بشرطين) أحدهما (أن يكون المحي مسلما) فيسن له احياء الأرض الميتة سواء أذن له الامام أم لا اللهم الا أن يتعلق بالموات حق كان حي الامام قطعة منه فأحياءها شخص فلا يملكها الا باذن الامام في الاصح أما الذي والمعاهد والمستامن فليس لهم احياء ولو أذن لهم الامام (و) الثاني (أن تكون الأرض خربة لم يجز عليها ملك لمسلم) وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمراد من كلام المصنف أن ما كان معمورا وهو الآن خراب فهو ملكه ان عرف مسلما كان أو ذميا ولا يملك هذا الخراب بالاحياء فان لم يعرف ملكه والعمارة اسلامية فهذا المعمور مال ضائع الامر فيه لرأي الامام في حفظه أو بيعه

(فصل) وكل ما يمكن
الاتقاع به مع بقاء عينه
صحت اجارته اذا قدرت
منفعته بأحد أمرين
بمدة أو عمل واطلاقها
يقتضي تجهيل الاجرة
الا أن يشترط التأجيل
ولا تبطل الاجارة بموت
أحد المتعاقدين وتبطل
بتلف العين المستأجرة
ولاضمان على الاجير
الابعدوان

(فصل) والجعالة جائزة
وهو أن يشترط في رد
ضلته عوضا معلوما فاذا
ردّها استحق ذلك
العوض المشروط
(فصل) واذا دفع الى
رجل أرضا ليزرعها
وشرط له جزأ معلوما
من ريعها لم يجز وان
اكره اياها بذهب أو
فضة أو شرط له طعاما
معلوما في ذمته جاز
(فصل) و احياء الموات
جائز بشرطين أن يكون
المحي مسلما وأن تكون
الأرض خربة لم يجز عليها
ملك لمسلم

وحفظ ثمنه وان كان المعمور جاهلية ملك بالاحياء (وصفة الاحياء ما كان في العادة عمارة للحيا) ويختلف هذا باختلاف الغرض الذي يقصده المحي فاذا أرد المحي احياء الموات مسكنا اشترط فيه تحويط البقعة ببناء حيطانها بما جرت به عادة ذلك المكان من آجر أو حجر أو قصب واشترط أيضا سقف بعضها ونصب باب وان أراد المحي احياء الموات زربية دواب فيكفي تحويط دون تحويط السكنى ولا يشترط السقف وان أراد المحي احياء الموات حنصرة فيجمع التراب حولها ويسوى الارض بكسح مستعل فيها وطم منخفض وترتيب ماء لها بشق ساقية من بئر أو حفر قناة فان كفاها المطر المعتاد لم يحتج لترتيب الماء على الصحيح وان أراد المحي احياء الموات بستانا لجمع التراب والتحويط حول أرض البستان ان جرت به عادة ويشتري مع ذلك الغرس على المذهب واعلم أن الماء المختص بشخص لا يجب بذله لماشية غيره مطلقا (و) انما (يجب بذل الماء بثلاثة شرائط) أحدها (أن يفضل عن حاجته) أي صاحب الماء فان لم يفضل بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره (و) الثاني (أن يحتاج اليه غيره) اما لنفسه أو لبييمته) هذا اذا كان هناك كلاً ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه الا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجره (و) الثالث (أن يكون) الماء في مقره وهو (مما يستخلف في بئر أو عين) فاذا أخذ هذا الماء في اناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حضورها للبئر ان لم يتضرر صاحب الماء في زراعته (أو ماشيته) فان تضرر بورودها منعت منه واستبقى لها الرعاة كما قاله الماوردي وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح

فصل في أحكام الوقف وهو لغة الحبس وشرعا حبس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خير تقر بالى الله تعالى وشرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شروط أحدها (أن يكون) الموقوف (مما ينتفع به مع بقاء عينه) ويكون الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح وقف آلة للهو ولا وقف دراهم للزينة ولا يشترط النفع في الحال فيصح وقف عبد وحبش صغيرين وأما الذي لا تبقى عينه كقطعوم وريحان فلا يصح وقفه (و) الثاني (أن يكون) الوقف (على أصل موجود وفرع لا ينقطع) فخرج الوقف على من سيولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع الأول فان لم يقل ثم على الفقراء كان منقطع الأول والآخر وقولا لا ينقطع احتراز عن الوقف المنقطع الآخر كقوله وقف هذا على زيد ثم لسله ولم يزد على ذلك وفيه طريقان أحدهما أنه باطل كمنقطع الأول وهو الذي مشى عليه المصنف لكن الراجح الصحة (و) الثالث (أن لا يكون) الوقف (في محظور) بقاء مسألة أي محرم فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد وأفهم كلام المصنف أنه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية بل انتقاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء أم لا كالوقف على الاغنياء يشترط في الوقف أن لا يكون مؤقتا كوقف هذا سنة وأن لا يكون معلقا كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد وقف كذا (وهو) أي الوقف (على ما شرط الواقف) فيه (من تقديم) لبعض الموقوف عليهم كوقف على أولادى الأورع منهم (أو تأخير) كوقف على أولادى فاذا انقرضوا فعلى أولادهم (أو تسوية) كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم واثانهم (أو تفضيل) لبعض الاولاد على بعض كوقف على أولادى للذكر منهم مثل حظ الانثيين

فصل في أحكام الهبة وهى لغة مأخوذة من هبوب الريح ويجوز ان تكون من حب من نومه اذا استيقظ فكان فاعلها استيقظ للاحسان وهى في الشرع تمليك منجز مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو من الاعلى فخرج بالنجز الوصية وبالطاق التمليك المؤقت وخرج بالعين هبة المنافع وخرج بحال الحياة

وصفة الاحياء ما كان في العادة عمارة للحيا ويجب بذل الماء بثلاثة شرائط أن يفضل عن حاجته وأن يحتاج اليه غيره لنفسه أو لبييمته وأن يكون مما يستخلف في بئر أو عين

فصل في الوقف جائز بثلاثة شرائط أن يكون مما ينتفع به مع بقاء عينه وأن يكون على أصل موجود وفرع لا ينقطع وأن لا يكون في محظور وهو على ما شرط الواقف من تقديم أو تأخير أو تسوية أو تفضيل

فصل

وكل ما جاز بيعه جازت
هبة ولا تلزم الهبة الا
بالقبض واذا قبضها
الموهوب له لم يكن
للوهاب أن يرجع فيها
الآن يكون والدا واذا
أعمر شيئاً أو أرقبه كان
للعمر أو للرقب ولورثته
من بعده

(فصل) واذا وجد
لقطة في موات أو طريق
فله أخذها وتركها
وأخذها أولى من تركها
ان كان على ثقة من
القيام بها واذا أخذها
وجب عليه أن يعرف
سنة أشياء وعاءها وعفاها
ووكاءها وجنسها
وعددها ووزنها ويحفظها
في حرز مثلها ثم اذا أراد
تملكها عرفها سنة
على أبواب المساجد
وفي الموضع الذي
وجدها فيه فان لم يجد
صاحبها كان له أن
يملكها بشرط الضمان
واللقطة على أربعة
أضرب أحدها ما يبيح
على الدوام فهذا حكمه
والثاني ما لا يبيح كالطعام
الرطب فهو مخير بين
أكله وغرمه أو
يعده وحفظ ثمنه والثالث
ما يبيح بعلاج كالرطب

الوصية ولا تصح الهبة الا بإيجاب وقبول لفظاً وذكر المصنف ضابط الموهوب في قوله (وكل ما جاز بيعه جازت هبته) وما لا يجوز بيعه كجهول لا يجوز هبته الا حتى خبطة ونحوها فلا يجوز بيعهما وتجوز هبتهما وتملك (ولا تلزم الهبة الا بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له أو الواهب قبل قبض الهبة لم تنسخ الهبة وقام وارثه مقامه في القبض والقباض (واذا قبضها الموهوب له لم يكن للواهب أن يرجع فيها الا أن يكون والداً) وان علا (واذا أعمر) شخص (شيئاً) أي داراً مثلاً كقوله أعمرتك هذه الدار (أو أرقبه) أيها كقوله أرقبتك هذه الدار وجعلتها لك رقبى أي ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فقبل وقبض (كان) ذلك الشيء (للعمر أو للرقب) بلفظ اسم المفعول فيهما (ولورثته من بعده) ويلغو الشرط المذكور

(فصل) في أحكام اللقطة وهي فتح القاف اسم للشيء الملتقط ومعناها شرعاً مال ضاع من مالكه يسقط أو غفلة ونحوهما (واذا وجد) شخص بالغاً كان أو لا مسلماً كان أو لا فاسقاً كان أو لا (لقطة) في موات أو طريق فله أخذها وتركها (لكن) أخذها أولى من تركها ان كان (الأخذها) على ثقة من القيام بها) فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها ولا يجب الاشهاد على التقاطها للتملك أو حفظه وينزع القاضي اللقطة من الفاسق ويضعها عند عدل ولا يعتمد تعريف الفاسق اللقطة بل يضم القاضي اليه رقبياً عدلاً يئمه من الخيانة فيها وينزع الولي اللقطة من يد المصبي ويعرفها ثم بعد التعريف يملك اللقطة للمصبي ان رأى المصلحة في تملكها له (واذا أخذها) أي اللقطة (وجب عليه أن يعرف) في اللقطة عقب أخذها (سنة أشياء وعاءها) من جلد أو خرقة مثلاً (وعفاها) هو بمعنى الوعاء (ووكاءها) بالمد وهو الخيط الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعددها ووزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة لا من التعريف (و) أن (يحفظها) حتماً (في حرز مثلها ثم) بعدما ذكر (اذا أراد) الملتقط (تملكها عرفها) بتشديد الراء من التعريف لا من المعرفة (سنة على أبواب المساجد) عند خروج الناس من الجماعة (وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس ويكون التعريف على العادة زماناً ومكاناً وابتداء السنة يحسب من وقت التعريف لا من وقت الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلاً ولا وقت القيولة ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض أوصافها فان بالغ فيها ضمن ولا يلزم مؤنة التعريف ان أخذ اللقطة ليحفظها على مالكها بل يرتبها القاضي من المال أو يقترضا على المالك وان أخذ اللقطة ليملكها وجب عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئاً حقير لا يعرفه سنة بل يعرفه زماناً يظن أن فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فان لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له أن يملكها بشرط الضمان) لها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة بل لابد من لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللقطة فان تملكها وظهر مالكها وهي باقية واتفق على رد عينا أو بدلها فالمر فيه واضح وان تنازعوا فطلبها المالك وأراد الملتقط العدول الى بدلها أجيب المالك في الاصح وان تلفت اللقطة بعد تملكها غرم الملتقط مثلها ان كانت مثلية أو قيمتها ان كانت متقومة يوم التملك لها وان نقصت ببيع فله أخذها مع الارش في الاصح (واللقطة) وفي بعض النسخ وجلة اللقطة (على أربعة أضرب أحدها ما يبيح على الدوام) كذهب وفضة (فهذا) أي ما سبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة (حكمه) أي حكم ما يبيح على الدوام (و) الضرب (الثاني ما لا يبيح) على الدوام (كالطعام الرطب فهو) أي الملتقط له (مخير بين) خصلتين (أكله وغرمه) أي غرم قيمته (أو بيعه وحفظ ثمنه) الى ظهور مالكه (والثالث ما يبيح بعلاج) فيه (كالرطب) والعنب

فيقل ماله المصلحة من يعه وحفظ ثمنه أو تجفيفه وحفظه والرابع ما يحتاج الى نقعة كالحيوان وهو ضربان حيوان لا يتمتع بنفسه فهو مخير بين أكله وغرم ثمنه أو تركه والتطوع بالاتفاق عليه أو يعه وحفظ ثمنه (٤١)

فإن وجد في الصحراء تركه وإن وجد في الحضر فهو مخير بين الأشياء الثلاثة فيه (فصل) وإذا وجد لقيط بقارعة الطريق فأذنه وزيته وكفاته واجبة على الكفاية ولا يقر إلا يدين فان وجد معه مال أنفق عليه الحاكم منه وإن لم يوجد معه مال فنفقته في بيت المال

(فصل) والوديعة مائة ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها ولا يضمن إلا بالتعدي وقول المودع مقبول في ردها على المودع وعليه أن يحفظها في حوز مثلها إذا طول بها فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن

(كتاب الفرائض والوصايا)

والوارثون من الرجال عشرة الابن وابن الابن وان سفل والأب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعلم وابن العلم وان تباعد والزوجة والمولى المعتق والوارثات من النساء

(في فعل ما فيه المصلحة من يعه وحفظ ثمنه أو تجفيفه وحفظه) الى ظهور مالكة (الرابع ما يحتاج الى نقعة كالحيوان وهو ضربان) أحدهما (حيوان لا يتمتع بنفسه) من صغار السباع كغتم وعجور (فهو) أي الملتقط (مخير) فيه (بين) ثلاثة أشياء (أكله وغرم ثمنه وتركه) بلأكل (والتطوع بالاتفاق عليه أو يعه وحفظ ثمنه) الى ظهور مالكة (و) الثاني (حيوان يتمتع بنفسه) من صغار السباع كببر و فرس (فإن وجدته) الملتقط (في الصحراء تركه) وحرم التقاطه للتملك فلو أخذه للتملك ضمنه (وإن وجدته) الملتقط (في الحضر فهو مخير بين الأشياء الثلاثة فيه) والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يتمتع (فصل) في أحكام اللقيط * وهو صبي منبوذ لا كافل له من أب أو جد أو ما يقوم مقامهما بلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ (وإذا وجد لقيط) بمعنى ملقوط (بقارعة الطريق فأخذه) منها (وتريته وكفاته واجبة على الكفاية) فإذا التقطه بعض ممن هو أهل لحضنة اللقيط سقط الاثم عن الباقي فان لم يلقطه أحد أثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين عليه ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه وأشر المانصف لشرط الملتقط بقوله (ولا يقر) اللقيط (إلا يدين) حرم سلم رشيد (فإن وجد معه) أي اللقيط (مال أنفق عليه الحاكم منه) ولا ينفق الملتقط عليه منه إلا باذن الحاكم (وإن لم يوجد معه) أي اللقيط (مال فنفقته) كاتنة (في بيت المال) ان لم يكن له مال عام كالوقوف على اللقطاء

(فصل) في أحكام الوديعة * هي فعيلة من ودع إذا ترك وتطلق لغة على الشيء المودع عند غير صاحبه للحفظ وتطلق شرعا على العقد المقتضى للاستحفاظ (والوديعة أمانة) في يد المودع (ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها) ان كان ثم غيره والاوجب قبولها كما أطلقه جمع قال في الروضة كأصلها وهذا محمول على أصل القبول دون اطلاق منفعتها وحزرها مجانا (ولا يضمن) المودع الوديعة (إلا بالتعدي) فيها رصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات منها أن يودع الوديعة عند غيره بلا إذن من المالك ولا عن من المودع ومنها أن ينقلها من محلة أو دار الى أخرى دونها في الحرز (وقول المودع) بفتح الدال (مقبول في ردها على المودع) بكسر الدال (وعليه) أي المودع (أن يحفظها في حوز مثلها) فان لم يفعل ضمن (وإذا طوب) المودع (بها) أي بالوديعة (فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) فان أخر أخرجها لعلم لم يضمن (كتاب) أحكام (الفرائض والوصايا)

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض بمعنى التقدير والفريضة شرعا أمم نصيب مقدور لمستحقه والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت (والوارثون من الرجال) المجمع على اربتهم (عشرة) بالاختصار وبالسط خمسة عشر وعد المانصف العشرة بقوله (الابن وابن الابن وان سفل والأب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعلم وابن العلم وان تباعد والزوجة والمولى المعتق) ولو اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الابن والابن والزوجة فقط ولا يكون الميت في هذه الصورة الا امرأة (والوارثات من النساء) المجمع على اربتهن (سبع) بالاختصار وبالسط عشرة وعد المانصف السبع في قوله (البنات وبنات الابن) وان سفلت (والام والجددة) وان علت (والأخت والزوجة والمولاة المعتقة) الخ ولو اجتمع كل النساء فقط ورث منهن خمس البنات وبنات الابن والأم والزوجة والأخت الشقيقة ولا يكون الميت في هذه الصورة الا رجلا (ومن لا يسقط) من الورثة (بحال خمسة الزوجان) أي الزوج والزوجة (والأبوان) أي الأب والأم (وولد الصلب) ذكر أو كان أو أنثى (ومن لا يرث بحال سبعة العبد) والأمة ولو عبر بالريق لكان أولى (والمدبر وأم الولد والمكاتب)

(٦ - ابن قاسم)

سبع البنات وبنات الابن والام والجددة والأخت والزوجة والمولاة المعتقة * ومن لا يسقط بحال خمسة الزوجان والاوان وولد الصلب * ومن لا يرث بحال سبعة العبد والمدبر وأم الولد والمكاتب

وأما الذي بعضه حر اذامات عن مال ملكه ببعضه الحر ورثه قريبه الحر وزوجته ومعتق بعضه (والقاتل) لا يرث ممن قتله سواء كان قتله مضمونا أم لا (والمرئد) ومثله الزنديق وهو من يخفي الكفر ويظهر الاسلام (وأهل ملتين) فلا يرث مسلم من كافر ولا عكسه ويرث الكافر الكافر وإن اختلفت ملتهم كيهودي ونصراني ولا يرث حر من ذمي وعكسه والمرئد لا يرث من مرئد ولا من مسلم ولا من كافر (وأقرب العصبات) وفي بعض النسخ والعصبة وأريد بها من ليس له حال تعصبيه مهم مقدر من المجمع على توريتهم وسبق ياتهم وانما اعتبر السهم حال التعصيب ليدخل الأب والجدة فان لكل منهما سهم مقدرا في غير التعصيب ثم عدا المصنف الاقرية في قوله (الابن ثم ابنه ثم الأب ثم أبوه ثم الأخ للاب والام ثم الأخ للاب ثم ابن الأخ للاب والام ثم الأم ثم ابن الأخ للاب) الخ وقوله (ثم الأم على هذا الترتيب ثم ابنه) أي فيقدم الأم للابوين ثم للاب ثم بنو الأم كذلك ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم من الأب ثم بنوها كذلك ثم يقدم عم الجدة من الابوين ثم من الاب وهكذا (فان عدت العصبات) من النسب والميت عتيق (فالملوي المعتق) يرثه بالعصوبة ذكرنا كان المعتق أو أتي فان لم يوجد لبيت عصبة بالنسب ولا عصبة بالولاء فخاله لبيت المال

(فصل والفروض المقدرة) وفي بعض النسخ والفروض المدكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لا يزداد عليها ولا ينقص منها الا لعراض كالعول والستة هي (النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس) وقد يعبر الفرضيون عن ذلك بعبارة مختصرة وهي الربع والثلث وضعف كل واصف كل (فالنصف فرض خمسة البنات وبنات الابن) اذا انفرد كل منهما عن ذكر يعصبا (والأخت من الأب والام والاخت من الاب) اذا انفرد كل منهما عن ذكر يعصبا (والزوج اذا لم يكن معه ولد) ذكرنا كان الولد أو أتي ولا ولد ابن (والربع فرض اثنتين الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان ذلك الولد منه أو من غيره (وهو) أي الربع (فرض الزوجة) والزوجتين (والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن) والافصح في الزوجة حذف التاء ولكن اثباتها في الفرائض أحسن للتمييز (والثلث فرض الزوجة) والزوجتين (والزوجات مع الولد أو ولد الابن) يشتركن كلهن في الثلث (والثلثان فرض أربعة البنات) فأكثر (وبنات الابن) فأكثر وفي بعض النسخ وبنات الابن (والاختين من الاب والام) فأكثر (والأختين من الاب) فأكثر وهذا عند انفرد كل منهما عن اخوته فان كان معهن ذكر فقد يزدن على الثلثين كما لو كن عشرة والذكر واحد افلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر من ثلثها وقد ينقص كبناتين مع ابنتين (والثلث فرض اثنتين الام اذا لم تحجب) وهذا اذا لم يكن لبيت ولد ولا ولد ابن أو اثنتان من الاخوة والاخوات سواء كن أشقاء أو لاب أو أم (وهو) أي الثلث (للاثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام) ذكرنا كواكب أو انا أو اخناني أو البعض كذا والبعض كذا (والسادس فرض سبعة الام مع الولد أو ولد الابن أو اثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات) ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا (وهو) أي السادس (للجدة عند عدم الام) وللجدتين والثلث (ولبنات الابن مع بنت الصلب) لتكلمة الثلثين (وهو) أي السادس (للاخت من الاب مع الاخت من الاب والام) لتكلمة الثلثين (وهو) أي السادس (فرض الأب مع الولد أو ولد الابن) ويدخل في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا وأبا فلبيت النصف والاب السادس فرضا والباقي تعصبا (وفرض الجدة الوارث) (عند عدم الأب) وقد يفرض للجدة السادس أيضا مع الاخوة كما لو كان معه ذوفرض وكان سدس المال خيرا له من المقاسمة ومن ثلث الباقي كبناتين وجدو ثلاثة اخوة (وهو) أي السادس (فرض الواحد من ولد الأم) ذكرنا كان

ثم ابن الأخ للاب والام ثم ابن الأخ للاب ثم الأم على هذا الترتيب ثم ابنه فان عدت العصبات فالملوي المعتق (فصل) والفروض المدكورة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس فالنصف فرض خمسة البنات وبنات الابن والاخت من الاب والام والاخت من الاب والزوج اذا لم يكن معه ولد والربع فرض اثنتين الزوج مع الولد أو ولد الابن وهو فرض الزوجة والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن والثلث فرض اثنتين الزوجات مع الولد أو ولد الابن والثلثان فرض أربعة البنات وبنات الابن والاختين من الاب والام والاختين من الاب والثلث فرض اثنتين الام اذا لم تحجب وهو للثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام والسادس فرض سبعة الأم مع الولد أو ولد الابن أو اثنتين فصاعدا من الاخوة

أو أمي (وتسقط الجدات) سواء قرين أو بعدن (بالأم) فقط (و) تسقط (الأجداد بالآب ويسقط ولد الأم) أي الأخ للام (مع) وجود (أربعة الولد) ذكرًا كان أو أمي (و) مع (ولد الابن) كذلك (و) مع (الاب والجد) وان علا (ويسقط الأخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان سفل (و) مع (الآب ويسقط ولد الآب) بأربعة (بهؤلاء الثلاثة) أي الابن وابن الابن والآب (وبالأخ للاب والام وأربعة يعصبون أخواتهم) أي الاناث للذكور مثل حظ الانثيين (الابن وابن الابن والأخ من الآب والام والأخ من الآب) أما الأخ من الأم فلا يعصب أخته بل لها الثلث (وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الاعمام وبنو الاعمام وبنو الاخ وعصبات المولى المعتق) وانما انقردوا عن أخواتهم لانهم عصبية وارثون أخواتهم من ذري الارحام لا يرثون

(فصل) في أحكام الوصية * وسبق معناها لغة وشرعًا وأوائل كتاب الفرائض ولا يشترط في الموصي به أن يكون معلومًا وموجودًا (و) حينئذ (تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول) كاللين في الضرع (وبالموجود والمعلوم) كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة (وهي) أي الوصية (من الثلث) أي ثلث مال الموصي (فان زاد) على الثلث (وقف) الزائد (على اجازة الورثة) المطلقين التصرف فان أجازوا فاجازتهم تنفيذًا للوصية بالزائد وان ردوه بطلت في الزائد (ولان تجوز الوصية لوارث) وان كانت ببعض لثلث (الآن يجوزها باقي الورثة) المطلقين التصرف وذكر المصنف شرط الموصي في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ وتجوز الوصية (من كل بالغ عاقل) أي مختار حر وان كان كافراً أو مجبوراً عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون ومغنى عليه وصبي ومكره وذكر شرط الموصي له اذا كان معيناً في قوله (لكل متملك) أي لكل من تصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون وحمل موجود عند الوصية بأن ينفصل لأقل من ستة أشهر وقت الوصية وخرج معين ما اذا كان الموصي له جهة عامة فان الشرط في هذا ان لا تكون الوصية جهة معينة كعمارة كنيسة من مسلم أو كافر للتعبد فيها (و) تصح الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف للزكاة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البر أي كالوصية للفقراء وأبناء مسجدين (وتصح الوصية) أي الإيلاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والمظرف في أمر الاطفال (الى من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة) واكتفي بها المصنف عن العدالة فلا يصح الإيلاء لأحد من ذكر لكن الاصح جواز وصية ذمي الى ذمي عدل في دينه على أولاد الكفار ويشترط أيضاً في الوصي أن لا يكون عاجزاً عن التصرف فالعاجز عنه لكبير أو هرم مثلاً لا يصح الإيلاء اليه واذا اجتمعت في أم الطفل شرائط المذكورة فهي أولى من غيرها (كتاب) أحكام (النكاح وما يتعلق به) وفي بعض النسخ وما يتعلق به (من الاحكام والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضم والوطء والعقد ويطلق شرعاً على عقد مشتمل على الاركان والشروط (والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه) بتوقان نفسه للوطء ويجزأه عنه كهر ونفقة فان فقد الأبهة لم يستحب له النكاح (ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر) فقط الآن تعين الواحدة في حقه كنكاح سفيه ونحوه مما يتوقف على الحاجة (و) يجوز (للعبد) ولومدبراً أو مبعثاً ومكاتباً أو معلقاً عنه بصفة (أن يجمع بين اثنتين) أي زوجتين فقط (ولا ينكح الحرامة) لغيره (الابشرطين عدم صداق الحرية) أو فقد الحرية أو عدم رضاه له (وخوف العنت) أي الزامه فقد الحرية وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما أن لا يكون تحت حرة مسلعة أو كتابية لصالح للاستمتاع والثاني اسلام الامه التي ينكحها الحر فلا يحل لمسلم أمة كاتبة واذا نكح الحرامة بالشرط المذكورة ثم أيسر ونكح حرة لم ينسخ نكاح الامه (ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرب أحدها نظره) ولو كان شيخاً حراً عاجزاً عن الوطء (الى أجنبية لغير حاجة)

الأخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن والاب ويسقط ولد الاب بهؤلاء الثلاثة وبالأخ للاب والام وأربعة يعصبون أخواتهم الابن وابن الابن والام والأخ من الاب

الام والأخ من الاب * وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الاعمام وبنو الاعمام وبنو الاخ وعصبات المولى المعتق (فصل) وتجوز الوصية بالمعلوم والمجهول وبالموجود والمعلوم وهي من الثلث فان زاد وقف على اجازة الورثة ولا تجوز الوصية لوارث الا أن يجزئها باقي الورثة وتصح الوصية من كل بالغ عاقل لكل متملك وفي سبيل الله تعالى وتصح الوصية الى من اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة (كتاب النكاح وما يتعلق به من الاحكام والقضايا) والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر ويقعد ان يجمع بين اثنتين ولا ينكح الحر

نظره الى الذوات محارمه
وأومته المزوجة فيجوز
فيما عدا ما بين السرة
والركبة والرابع النظر
لاجل النكاح فيجوز
الى الوجه والكفين
والخامس النظر للدواة
فيجوز الى المواضع
التي يحتاج اليها والسادس
النظر للشهادة والمعاملة
فيجوز النظر الى الوجه
خاصة والسابع النظر
الى الامه عند ابتاعها
فيجوز الى المواضع
التي يحتاج الى تقليبها
فصل ولا يصح
عقد النكاح الابولى
وشاهدى عدل ويفتقر
الى والشاهدان الى
ستة شرائط الاسلام
والبالوغ والعقل والحرية
والذكورة والعدالة
الا أنه لا يفتر نكاح
الذمية الى اسلام الولي
ولانكاح الامه الى عدالة
السيد وأولى الولاية
الاب ثم الجد أبو الاب
ثم الاخ للاب والام ثم
الاخ للاب ثم ابن الاخ
للاب والام ثم ابن الاخ
للاب ثم الم ثم ابنة على
هذا الترتيب فاذا عمت
العصبات فالولى المعتق
ثم عصبته ثم الحاكم
ولا يجوز أن يصرح

الى نظرها (فغير جائز) فان كان لنظر الحاجة كشهادة عليها جاز (والثاني نظره) أى الرجل (الى
زوجته وأمه فيجوز أن ينظر) من كل منهما (الى ما عدا الفرج منهما) أما الفرج فيحرم نظره
وهذا لوجه ضعيف والاصح جواز النظر اليه لكن مع الكراهة (والثالث نظره الى ذوات محارمه) بنسب
أورضاع أو مصاهرة (وأومته المزوجة فيجوز) أن ينظر (فيما عدا ما بين السرة والركبة) أما الذى
بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) الى الاجنية (لاجل) حاجة (النكاح فيجوز) للشخص
عند عزمه على نكاح امرأة النظر (الى الوجه والكفين) منها ظاهر او باطن وان لم تأذن له الزوجة فى
ذلك وينظر من الامه على ترجيح النووى عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرمة (والخامس النظر للدواة
فيجوز) نظر الطبيب من الاجنية (الى المواضع التي يحتاج اليها) فى الدواة حتى مداواة الفرج ويكون
ذلك بحضور محرم أو زوج أو سيد أو أن لا تكون هناك امرأة تعالجها (والسادس النظر للشهادة) عليها
فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها فان تعمد النظر لغير الشهادة فسق وردت شهادته (أو)
انظر (للمعاملة) للمرأة فى بيع وغيره (فيجوز النظر) أى نظره لها وقوله (الى الوجه) منها (خاصة)
يرجع للشهادة والمعاملة (والسابع النظر الى الامه عند ابتاعها) أى شرائها (فيجوز) النظر (الى
المواضع التي يحتاج الى تقليبها) فينظر أطرافها وشعرها لاعورتها
فصل فيما لا يصح النكاح الابيه * (ولا يصح عقد النكاح الابولى) عدل وفى بعض النسخ بولى
ذكر وهو احتراز عن الاتي فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح أيضا الا بحضور
(شاهدى عدل) وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهد في قوله (ويفتقر الولي والشاهدان الى
ستة شرائط) الاول (الاسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا الا فيما يستثنيه المصنف بعد (و) الثاني
(البالوغ) فلا يكون ولي المرأة صغيرا (و) الثالث (العقل) فلا يكون ولي المرأة مجنونا سواء
أطبق جنونه أو تقطع (و) الرابع (الحرية) فلا يكون الولي عبدا في يجب النكاح ويجوز أن يكون
قابلا فى النكاح (و) الخامس (الذكورة) فلا تكون المرأة والخمى واليمن (و) السادس العدالة
فلا يكون الولي فاسقا واستثنى المصنف من ذلك ما تضمنه قوله (الا أنه لا يفتر نكاح الذمية الى اسلام
لولي ولا) يفتر (نكاح الامه الى عدالة السيد) فيجوز كونه فاسقا وجميع ما سبق فى الولي يعتبر
فى شاهدى النكاح وأما العمى فلا يقدح فى الولاية فى الأصح (وأولى الولاية) أى حق الاولياء بالتزويج
(الاب ثم الجد أبو الاب) ثم أبوه وهكذا يقدم الاقرب من الاجداد على الابعد (ثم الاخ للاب والام)
ولو عبر بالشقيق لكان أخصر (ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب والام) وان سفل (ثم ابن الاخ للاب)
وان سفل (ثم الم) الشقيق ثم الم للاب (ثم ابنة) أى ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب)
فيقدم ابن الم الشقيق على ابن الم للاب (فاذا عمت العصبات) من النسب (فالولى المعتق) الذكر
(ثم عصبته) على ترتيب الارث أما الموالاة المعتقة اذا كانت حية فيزوج عتيقتهما من يزوج المعتقة
بالترتيب السابق فى اولياء النسب فاذا ماتت المعتقة زوج عتيقتهما من له الولاية على المعتقة ثم ابنة ثم ابن ابنة
(ثم الحاكم) يزوج عند فقد الاولياء من النسب والولاء * ثم شرع المصنف فى بيان الخطبة بكسر
الخاء وهى القماس الخطبة من الخطوبة النكاح فقال (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) من
وفاة أو طلاق بائن أو رجعى والتصریح ما يقطع بالرغبة فى النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك
(ويجوز) ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعى (أن يعرض لها) بالخطبة (وينكحها بعد انقضاء
عدها) والتعرض ما لا يقطع بالرغبة فى النكاح بل يحتملها كقول الخطيب للمرأة ربى واجب فيك
أما المرأة الخطية من موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تعريضا وتصريحا (والنساء على

ضربين نيبات وأبكار) والنيب من زالت بكارتها بوطء حلال أو حرام والبكر عكسها (فالبكر يجوز للاب والجد) عند عدم الاب أصلاً أو عدم أهليته (اجبارها) أي البكر (على النكاح) ان وجدت شروط الاجبار يكون للزوجة غير موطوءة قبل وأن تزوج بكف بمهر مثلها من نقد البلد (والنيب لا يجوز) لولها (تزوجها الاب بعد بلوغها واذنها) نطقاً لا سكوتاً

(فصل • والمهرمات) أي المحرم نكاحهن (بالنص أربع عشرة) وفي بعض النسخ أربع عشرة (سبع بالنسب ومن الأم وان علت والبنت وان سفلت) أما المخلوقة من ماء زنا شخص فتحل له على الأصح لكن مع الكراهة وسواء كانت المزني بها موطوءة أولاً أم المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والاخت) شقيقة كانت أو لاباً ولأم (والخلة) حقيقة أو بتوسط نخلة الاب والام (والعمة) حقيقة أو بتوسط كعمة الاب (وبنت الاخ) وبنت أولادها من ذكر أو أنثى وعطف المصنف على قوله سابقاً سبع قوله هنا (واثنتان) أي المهرمات بالنص اثنتان (بالرضاع) وهما (الام المرضعة والاخت من الرضاع) وانما اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليهما في الآية والا فالسبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضاً كما سيأتي التصريح به في كلام المتن (و) المهرمات بالنص (أربع بالمصاهرة) ومن (أم الزوجة) وان علت أمها سواء من نسب أو رضاع سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا (والريبة) أي بنت الزوجة (إذا دخل بالام وزوجة الاب) وان علا (وزوجة الابن) وان سفلت والمهرمات السابقة حرمتهن على التأييد (واحدة) حرمتهن على التأييد (من جهة الجمع) فقط (وهي أخت الزوجة) فلا يجمع بينها وبين أختها من أب وأم أو بينهما نسب أو رضاع ولورضيت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضاً (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) فان جمع الشخص بين من حرم الجمع بينهما بعقد واحد نكحهما فيه بطل نكاحهما أولم يجمع بينهما بطل نكحهما مرتباً فالثاني هو الباطل ان علت السابقة فان جهلت بطل نكاحهما وان علت السابقة ثم نسيت منع منهما ومن حرم جمعهما بنكاح حرم جمعهما أيضاً في الوطء بملك العيين وكذا لو كانت احدهما زوجة والاخرى مملوكة فان وطئ واحدة من المملوكتين حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى بطريق من الطرق كبيعها أو تزويجها وأشار لضابط كل بقوله (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق أن النكح يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضاً • ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه فقال (تزد المرأة) أي الزوجة (بخمسة عيوب) أحدها (الجنون) سواء أطبق أو تقطع قبل العلاج أو لا فخرج الاغواء فلا يثبت به الخيار فيفسخ النكاح ولودام خلافاً لتولي (و) ثانياً بوجود (الجذام) بذال مجعمة وهو علة يحرم منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم ينفثر (و) الثالث بوجود (البرص) وهو يبايض في الجلد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم فخرج البهق وهو ما يغير الجلد من غير اذله بدمه فلا يثبت به الخيار (و) الرابع بوجود (الرتق) وهو انسداد محل الجماع بلحم (و) الخامس بوجود (القرن) وهو انسداد محل الجماع بعظم وماعدا هذه العيوب كالبخر والسنان لا يثبت به الخيار (ويرد الرجل) أيضاً أي الزوج (بخمسة عيوب بالجنون والجذام والبرص) وسبق معناها (و) بوجود (الجب) وهو قطع الذكركلة أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فان بقي قدرها فأكثر فلا خيار (و) بوجود (العنة) بضم العين وهو عجز الزوج عن الوطء في القبل لسقوط القوة الناشرة لضعف في قلبه أو ألتنه ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها إلى القاضي ولا ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص خلافه

(فصل) في أحكام الصداق • وهو بفتح الصاد أقصحه من كسر ما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلْب وشرباً اسم لملل واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستعحب تسمية المهر

ضربين نيبات وأبكار
فالبكر يجوز للاب والجد
اجبرها على النكاح
والنيب لا يجوز تزويجها
الا بعد بلوغها واذنها
(فصل) والمهرمات
بالنص أربع عشرة
سبع بالنسب ومن الأم
وان علت والبنت وان
سفلت والاخت والخلة
والعمة وبنت الاخ
وبنت الاخت واثنتان
بالرضاع الام المرضعة
والاغت من الرضاع
وأربع بالمصاهرة أم
الزوجة والريبة اذا
دخل بالام وزوجة الاب
وزوجة الابن وواحدة
من جهة الجمع وهي
أخت الزوجة ولا يجمع
بين المرأة وعمتها ولا
بين المرأة وخالتها ويحرم
من الرضاع ما يحرم من
النسب • وتزد المرأة
بخمسة عيوب بالجنون
والجذام والبرص والرتق
والقرن • ويرد الرجل
بخمسة عيوب بالجنون
والجذام والبرص والجب
والعنة
(فصل) ويستعحب
تسمية المهر

في عقد (النكاح) ولو في نكاح عبد السيد أمته ويكفي تسمية أي شيء كان ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة وأشعر قوله يستحب بجواز اخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فان لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة البالغة الرشيدة كقولها لوليها زوجي بلامهراً أو على أن لا مهر لي فيزوجها الولي وينفي المهر أو يسكت عنه وكذا لو قال سيد الأمة لشخص زوجتك أمتي ونفي المهر أو سكت (و) إذا صح التفويض (وجب المهر) فيه (ثلاثة أشياء) وهي (أن يفرضه الزوج على نفسه) وترضى الزوجة بما فرضه (أو يفرضه الحاكم) على الزوج ويكون المفروض عليه مهر المثل ويشترط علم القاضي بقدره أما رضا الزوجين بما يفرضه فلا يشترط (أو يدخل) أي الزوج (بها) أي الزوجة المفوضة قبل فرض من الزوج أو الحاكم (فيجب) لها (مهر المثل) بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الأصح وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر مثل في الاظهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثلها عادة (وليس لأقل الصداق) حد معين في القلة (ولا لأكثره حد) معين في الكثرة بل الضابط في ذلك أن كل شيء صح جعله ثمناً من عين أو منفعة صح جعله صداقاً وسبق أن المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم (ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) كتعابها القرآن (ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراماً كوطء الزوج زوجته حال احرامها أو حيضها ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين لا بخلاؤه الزوج بها في الجديد وإذا قتلت الحرة نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها بخلاف ما لو قتلت الأمة نفسها أو قتلها سيدها قبل الدخول فإنه يسقط مهرها

فصل في الوليمة على العرس مستحبة والمراد بها طعام يتخذ للعرس وقال الشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث سرور وأقلها للكثرة شاة ولتقل ما تيسر وأنواعها كثيرة مذكورة في المطولات (والاجابة اليها) أي وليمة العرس (واجبة) أي فرض عين في الأصح ولا يجب الاكل منها في الأصح أما الاجابة لغير وليمة العرس من بقية الولائم فليست فرض عين بل هي سنة وإنما تجب الدعوة لوليمة العرس أوتسن لغيرها بشرط أن لا ينحصر الداعي الاغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وأن يدعوهم في اليوم الاول فان أول ثلاثة أيام لم تجب الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث وبقية الشروط مذكورة في المطولات وقوله (الا من عذر) أي مانع من الاجابة للوليمة كأن يكون في موضع الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا يلبق به بحالته

فصل في أحكام القسم والنشوز الاول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتفاعها عن أداء الحق الواجب عليها وإذا كان في عصمة شخص زوجتان فأكثر لا يجب عليه القسم بينهما أو ينيهن حتى لو أعرض عنهن أو عن الواحدة فلم يبيت عندهن أو عندها لم يأثم ولكن يستحب أن لا يعطلهن من البيت والواحدة أيضاً بان يبيت عندهن أو عندها وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة (والقسوية في القسم بين الزوجات واجبة) وتعتبر التسوية بالمكان تارة وبالزمان أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد بالأرض وأما الزمان فمن لم يكن حارساً مثلاً فعماذ القسم في حقه الليل والنهار تبع له ومن كان حارساً فعماذ القسم في حقه النهار والليل تبع له (ولا يدخل) الزوج (ليلاً) على غير المقسوم لها لغير حاجة فان كان لحاجة كعبادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحينئذ ان طال مكثه قضى من نوبة المدخول عليها مثل مكثه فان جامع قضى من الجامع لا نفس الجامع الآن يقصر زمنه فلا يقضيه (وإذا أراد) من في عصمته زوجات (السفر أقرع ينيهن وخرج) أي سافر (باني

في النكاح فان لم يسم
صح العقد وجب المهر
ثلاثة أشياء أن يفرضه
الزوج على نفسه أو
يفرضه الحاكم أو يدخل
بها فيجب مهر المثل
وليس لأقل الصداق
ولاً أكثره حد ويجوز
أن يتزوجها على منفعة
معلومة ويسقط بالطلاق
قبل الدخول نصف المهر
فصل في الوليمة على
العرس مستحبة والاجابة
ليها واجبة الا من عذر
فصل في التسوية في
القسم بين الزوجات
واجبة ولا يدخل على
غير المقسوم لها لغير
حاجة وإذا أراد السفر
أقرع ينيهن وخرج بالتي

تخرج لها القرعة وإذا

تزوج جديدة خصها
بسبع ليالى ان كانت
بكرا وثلاث ان كانت
ثيبا وإذا خاف نشوز
للرأة وعظها فان أبت
الاالنشوز هجرها فان
أقامت عليه هجرها
وضربها ويسقط
بالنشوز قسمها ونفقتها
(فصل) والخلع جائز
على عوض معلوم وتلك
به المرأة نفسها ولا
رجعة له عليها الا بشكاح
جديد ويجوز الخلع فى
الطهر وفى الحيض
ولا يلحق المختلعة الطلاق
(فصل) والطلاق
ضربان صريح وكناية
فالصريح ثلاثة ألفاظ
الطلاق والفراق
والسراح ولا يفترق
صريح الطلاق الى
النية والكناية كل لفظ
احتمل الطلاق وغيره
ويفتقر الى النية
والنساء فيه ضربان
ضرب فى طلاقهن
سنة وبدعة وهن
ذوات الحيض فالسنة
أن يوقع الطلاق فى طهر
غير مجامع فيه وبدعة
أن يوقع الطلاق فى
الحيض أو فى طهر
جامعها فيه وضرب
ليس فى طلاقهن سنة
ولا بدعة وهن أربع
الصغيرة والآيسة والحامل

تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر للتخلقات مدة سفره ذهابا فان وصل مقصده وصار مقبلا بان
نوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة ان ساكن المصوبة معه
فى السفر كما قاله الماوردى والام يقضى أمادة الرجوع فلا يجب على الزوج قضاءها بعد إقامته (وإذا تزوج)
الزوج (جديدة خصها) حتى ولو كانت أمه وكان عند الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها (بسبع ليال)
متواليات (ان كانت) تلك الجديدة (بكرا) ولا يقضى للباقيات (و) خصها (ثلاث) متواليات
(ان كانت) تلك الجديدة (ثيبا) فلو فرق الليالى بنوم ليلة عند الجديدة وليلة فى مسجد مثلا لم يحسب لها
ذلك بل يوفى الجديدة حقها متواليا ويقضى ما فرقته للباقيات (وإذا خاف) الزوج (نشوز المرأة) وفى
بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أى ظهر (وعظها) زوجها بالاضرب ولا هجرها كقوله لها اتقى الله
فى الحق الواجب لى عليك واعلمى أن النشوز يسقط للنفقة والقسم وليس الشتم للزوج من النشوز بل
تستحق به التأديب من الزوج فى الأصح ولا يرفعها الى القاضى (فان أبت) بعد الوعظ (الاالنشوز هجرها)
فى مضجعها وهو فراشها فلا يضاجعها فيه وهجرانها بالكلام حرام فيما زاد على ثلاثة أيام وقال فى الروضة أنه
فى الهجر يقبر عن شرعى والا فلا تحرم الزيادة على الثلاثة (فان أقامت عليه) أى النشوز بتكرره منها
(هجرها وضربها) ضرب تأديب لها وان أفضى ضربها الى التلف وجب الغرم (ويسقط بالنشوز
قسمها ونفقتها)

(فصل) فى أحكام الخلع * وهو بضم الخاء المججمة، شتق من الخلع بفتحها وهو النزاع وشرعا فرقة بعوض
مقصود فخرج الخلع على دم ونحوه (والخلع جائز على عوض معلوم) مقدور على تسليمه فان كان على
عوض مجهول كأن خالها على ثوب غير معين بانت بغير المثل (و) الخلع الصحيح (تلك به المرأة نفسها ولا
رجعة له) أى الزوج (عائها) سواء كان العوض صحيحا أو لا وقوله (الابشاح جديد) ساقط فى أكثر
النسخ (و) يجوز الخلع فى الطهر وفى الحيض (ولا يكون حراما) (ولا يلحق المختلعة الطلاق) بخلاف
الرجعية فيلحقها

(فصل) فى أحكام الطلاق * وهو لغة حل القيد وشرعا اسم لحل قيد النكاح أو يشترط لنفوذ التكليف
والاختيار أما السكران فينفذ طلاقه عقوبة له (والطلاق ضربان صريح وكناية) فالصريح ما لا يحتمل
غير الطلاق والكناية ما يحتمل غيره ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل قوله (فالصريح
ثلاثة ألفاظ الطلاق) وما اشتق منه كطلقتك وأنت طالق ومطلقة (والفراق والسراح) كفارتك وأنت
مفارقة ومرحتك وأنت مسرحة ومن الصريح أيضا الخلع ان ذكر المال وكذا المفاداة (ولا يفترق صريح
الطلاق الى النية) ويستثنى المكره على الطلاق فصرحه كناية فى حقه ان نوى وقع والا فلا (والكناية
كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفترق الى النية) فان نوى بالكناية الطلاق وقع والا فلا وكناية الطلاق
كأنت برية خلية الحق بأهلك وغير ذلك مما هو فى المطولات (والنساء فيه) أى الطلاق (ضربان ضرب
فى طلاقهن سنة وبدعة وهن ذوات الحيض) وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز وبالبدعة الطلاق الحرام
(فالسنة أن يوقع) الزوج (الطلاق فى طهر غير مجامع فيه والبدعة أن يوقع) الزوج (الطلاق فى الحيض
أو فى طهر جامعها فيه وضرب ليس فى طلاقهن سنة ولا بدعة وهن أربع الصغيرة والآيسة) وهى التى انقطع
حيضها (والحامل والمختلعة التى لم يدخل بها) الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آخر الى واجب كطلاق المولى
ومندوب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسنة الخلق ومكره كطلاق مستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة
وقد سبق وأشار الامام للطلاق المباح بطلاق من لا يهواها الزوج ولا تسمع نفسه بمؤتمتها بالاستمتاع بها

(فصل) في طلاق الحر والعبد وغير ذلك * (ويملك) الزوج (الحر) على زوجته ولو كانت أمة (ثلاث تطليقات و) يملك (العبد) عليها (تطليقتين) فقط حرة كانت الزوجة وأمة والمبعض والمكاتب والمدير كالعبد القن (ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وصله به) أي وصل الزوج لفظ المستثنى بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بأن يعد في العرف كلاهما واحدا ويشترط أيضا أن ينوى الاستثناء قبل فراغ العيين ولا يكفي التلفظ به من غيرنية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى المستثنى منه فان استغرق كانت طاق ثلاثا الاثلاثا بطل الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق (بالصفة والشرط) كان دخلت لدار فأنت طالق فتطلق إذا دخلت (و) الطلاق لا يقع الاعلى زوجة وحينئذ (لا يقع الطلاق قبل النكاح) فلا يصح طلاق الأجنبية تنجزا كقوله لها طلقتك ولا تعليقا كقوله لها ان تزوجتك فأنت طالق وان تزوجت فلانة فهي طالق (وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه المنع على (والنائم والمكره) أي بغير حق فان كان بحق وقع وصورته كما قال جمع اكراه القاضي للولي بعد مدة الإيلاء على الطلاق وشرط الاكراه قدرة المكره بكسر الراء على تحقيق ما هدبه المكره بفتحها بولاء أو تغلب وعجز المكره بفتح الراء عن دفع المكره بكسر الراء بهزب منه أو استغاثته بمن يخلصه ونحو ذلك وظنه انه ان امتنع مما أكره عليه فعل ما خوفه به ويحصل الاكراه بالتخويف بضرب شديد أو حبس أو آتلاف مال ونحو ذلك وإذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة اختيار بان أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكاف ووجدت تلك الصفة في غير تكليف فان الطلاق المعلق بها يقع بها والسكران ينفذ طلاقه كما سبق

(فصل) في أحكام الرجعة * الرجعة بفتح الراء وحكى كسر هاء هي لغة المرة من الرجوع وشرع الرد الزوجة الى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص وخرج بطلاق وطء الشبهة والظهار فان استباحة الوطء فيهما بعد زوال المانع لا تسمى رجعة (وإذا طلق) شخص (امراته واحدة أو اثنتين فله) بغير اذنها (مراجعتها) ما لم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ منهارا رجعتك وما تصرف منها والاصح أن قول المرتجع رددتك لنكاحي وأسكنك عليه صريحان في الرجعة وأن قوله تزوجتك أو نكحتك كنايةتان وشرط المرتجع ان لم يكن محرما أهلية النكاح بنفسه وحينئذ فتصح رجعة السكران لارجعة المرتد ولا رجعة الصبي والمجنون لان كلاهم غير أهل للنكاح بنفسه بخلاف السفية والعبد فرجعتما محبحة من غير اذن الولي والسيد وان توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولي والسيد (فان انقضت عدتها) أي الرجعية (حل له) أي زوجها (نكاحها بعقد جديد وتكون معه) بقدر القدر (على ما بقي من الطلاق) سواء اتصلت بزواج غيره أم لا (فان طلقها) زوجها (ثلاثا) ان كان حرا أو طلقته ان كان عبدا قبل الدخول أو بعده (لم يحل له) لا بعد وجود خمس شرائط) أحدها (انقضاء عدتها منه) أي المطلق (و) الثاني (تزويجها بغيره) تزويجا صحيحا (و) الثالث (دخوله) أي الغير (بها واصلتها) بان يزوج حشفتها وقدرها من مقطوعها بقبل المرأة لا بدبرها بشرط الانتشار في الذكر وكون الموجع بمن يمكن جماعه لاطفلا (و) الرابع (بينوتها منه) أي الغير (و) الخامس (انقضاء عدتها منه)

(فصل) في بيان أحكام الإيلاء * وهو آفة صدر آلى بولي إيلاء إذا حلف وشرعا حلف زوج يصح طلاقه ليعتق من رطء زوجته في قبلها مطلقا أو فوق أربعة أشهر وهذا المعنى مأخوذ من قول المصنف (وإذا حلف أن لا يأت زوجته) وطأ (بطلقا أو مدة) أي وطأ مقيدا بمدة (تزيد على أربعة أشهر فهو) أي الخالف المذكور (مول) من زوجته سواء حلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق كقوله ان وطئت فأت طالق أو فعبدى حر فاذا وطئ طلقت وعتق العبد وكذا لو قال ان وطئت فنته على

(فصل) ويملك الحر ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وصله به ويصح تعليقه بالصفة والشرط ولا يقع الطلاق قبل النكاح وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون والنائم والمكره

(فصل) وإذا طلق امرأته واحدة أو اثنتين فله مراجعتها ما لم تنقض عدتها فان انقضت عدتها حل له نكاحها بعقد جديد وتكون معه على ما بقي من الطلاق فان طلقها ثلاثا لم يحل له الا بعد وجود خمس شرائط انقضت عدتها منه وتزويجها بغيره ودخوله بها واصلتها وبينوتها منه وانقضت عدتها منه

(فصل) وإذا حلف أن لا يأت زوجته مطلقا أو مدة تزيد على أربعة أشهر فهو مول

الحاكم

(فصل) والظهار أن

يقول الرجل لزوجته

أنت علي كظهر أمي

فاذا قال لها ذلك ولم يتبعه

بالطلاق صار عائدا

ولزمته الكفارة

والكفارة عتق رقبة

مؤمنة سليمة من

العيوب المضرة بالعمل

والكسب فان لم يجد

فصيام شهرين

متتابعين فان لم يستطع

فإطعام ستين مسكينا

كل مسكين مدولا يحل

للظاهر وطؤها حتى

يكفر

(فصل) وإذا رمى

الرجل زوجته بالزنا

فعلية حد القذف

الا أن يقيم البينة

أو يلاعن فيقول عند

الحاكم في الجامع على

النبر في جماعة من

الناس أشهد بالله انني

لمن الصادقين فيما

رميت بهز وجتي

من الزنا وان هذا الولد

من الزنا وليس مني

أربع مرات ويقول

في الخامسة بعد أن

يعظه الحاكم وعلى لعنة

الله ان كنت من

الكاذبين ويتعلق

بلعانه خمسة أحكام

صلافة أو صوم أو حجب أو عتق فانه يكون مولى أيضا (ويؤجل له) أي عمل المولى حتما حرا كان أو عبدا في زوجة مطيعة للوطء (ان سالت ذلك أربعة أشهر) وابتداءها في الزوجة من الإيلاء وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعد انقضاء المدة (بخبر) المولى (بين القبلة) بان يوج المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبول المرأة (والتكفير) لليمين ان كان حلفه بالله تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) للحاويل عليها (فان امتنع) الزوج من القبلة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلقة واحدة رجعية فان طلق أكثر منهن لم يقع فان امتنع من القبلة فقط أمره الحاكم بالطلاق

(فصل) في بيان أحكام الظهار * وهو لغة مأخوذ من الظهر وشرعا تشبيه الزوج زوجته غير البائن باثني لم تكن حلاله (والظهار أن يقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي) وخص الظهر دون البطن مثلا لان الظهر موضع الركوب والزوجة مركوب الزوج (فاذا قال لها ذلك) أي أنت علي كظهر أمي (ولم يتبعه بالطلاق صار عائدا) من زوجته (ولزمته) حينئذ (الكفارة) وهي مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله (والكفارة عتق رقبة مؤمنة) مسلمة ولو باسلام أحد أوجهيها (سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب) اضرا لاينا (فان لم يجد) المظاهر الرقبة المدكورة بان عاجز عنها حسا أو شرعا (فصيام شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران باطلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما ويكون صومهما بنية الكفارة من الليل ولا يشترط نية تنابع في الاصح (فان لم يستطع) المظاهر صوم الشهرين أولم يستطع تنابعهما (فإطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (كل مسكين) أو فقير (مد) من جنس الحب المخرج في زكاة الفطر وحينئذ فيكون من غالب قوت بلد المكفر كبر وشعر لا دقيق وسويق وإذا عاجز المكفر عن اخصال الثلاث استقرت الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك على خصلة فعلمها ولو قدر على بعضها كمد طعام أو بعض مدأخرجه (ولا يحل للظاهر وطؤها) أي زوجته التي ظاهر منها (حتى يكفر) بالكفارة المدكورة

(فصل) في بيان أحكام القذف واللعان * وهو لغة مصدر مأخوذ من اللعن أي البعد وشرعا كلمات مخصوصة جعلت حجة للضرر إلى قذف من لطم فرائش أو ألحق العار به (واذا رمى) أي قذف (الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف) وسيأتي أنه ثمانون جلدة (الا أن يقيم) الرجل القاذف (البينة) برزالمقذوفة (أو يلاعن) زوجته المقذوفة وفي بعض النسخ أو يلعن بأمر الحاكم أو من في حكمه كالحكم (فيقول) عند الحاكم في الجامع على المنبر في جماعة من الناس (أشهد بالله انني لمن الصادقين فيما رميت بهز وجتي) الغائبة (فلان من الزنا) وان كانت حاضرة أشار لها بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد ينفية ذكره في الكلمات فيقول (وأن هذا الولد من الزنا وليس مني) ويقول الملاعن هذه الكلمات (أربع مرات ويقول في) المرة (الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) أو المحكم بتخويله له من عذاب الله تعالى في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين) فيما رميت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنبر في جماعة ليس بواجب في اللعان بل هو سنة (ويتعلق بلعانه) أي لزوج وان لم تلاعن الزوجة (خمس أحكام) أحدها (سقوط الحد) أي حد القذف لللاعنة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة (و) الثاني (وجوب الحد عليها) أي حد زناها مسلمة كانت أو كافرة ان لم تلاعن (و) الثالث (زوال الفرائش) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي حاصلة ظاهرا وباطنا وان كذب الملاعن نفسه (و) الرابع (نفي الولد) عن الملاعن أما الملاعنة فلا ينتفي عنها نسب الولد (و) الخامس (التحريم) للزوجة الملاعنة (على الابد) فلا يحل للملاعن نكاحها ولا وطؤها بملك اليمين ولو كانت أمة واشترأها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حضانتها في حق

ويسقط الحد عنها بان
ثلاثين فتقول أقسم
بالله ان فلانا هذا لمن
الكاذبين فيأرماني به
من الزنا أربع مرات
وتقول في المرة الخامسة
بعد أن يعظها الحاكم
وعلى غضب الله ان
كان من الصادقين

فصل والعدة على
ضربين متوفى عنها
وغير متوفى عنها فالمتوفى
عنها ان كانت حاملا
فعدتها بوضع الحمل
وان كانت حائلا فعدتها
أربعة أشهر وعشر
وغير المتوفى عنها ان
كانت حاملا فعدتها
بوضع الحمل وان كانت
حائلا وهي من ذوات
الحيض فعدتها ثلاثة
قروء وهي الاطهار وان
كانت صغيرة أو آيسة
فعدتها ثلاثة أشهر
والمطلقة قبل الدخول
بها لعدة عليها وعدة
الامة بالحمل كعدة الحرة
وبالاقراء أن تعتد
بقرآن وبالشهور عن
الوفاة أن تعتد بشهرين
وخمس ليل وعن الطلاق
أن تعتد بشهر ونصف
فان اعتدت بشهرين
كان أولى

فصل ويجب للعدة
الرجعية السكنى والنفقة
ويجب للبائن السكنى

الزوج ان لم تلاعن حتى لو قد بها زنا بعد ذلك لا يحل (ويسقط الحد عنها بان ثلثين) أي تلاعن الزوج بعد تمام
لعانه (فتقول) في لعانها ان كان الملاعن حاضرا (أشهد بالله ان فلانا هذا لمن الكاذبين فيما رماني به من
الزنا) وتكرر الملاعة هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعانها (بعد أن يعظها
الحاكم) أو المحكم بتخويله لها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله
ان كان من الصادقين) فيأرماني به من الزنا وما ذكر من القول المذكور محله في الناطق أما الآخر
فيلاعن بإشارة مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلف كقول الملاعن أحلف بالله أولفظ
الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله على وقوله غضب الله على أو ذكر كل من الغضب واللعن مثل تمام
الشهادات الأربع لم يضح في الجميع

فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة * وهي لغة الاسم من اعتد وشرعا تربص المرأة مدة يعرف فيها
براءة زوجها باقراء أو أشهر أو وضع حمل (والمعتدة على ضربين متوفى عنها) زوجها (وغير متوفى عنها
فالمتوفى عنها) زوجها (ان كانت) حرة (حائلا فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى
تأتي توأمين مع امكان نسبة الحمل لليت ولو احتمل لاكتفي بلعان فلو مات صبي لا يولد مثله عن حامل فعدتها بالاشهر
لا بوضع الحمل (وان كانت حائلا فعدتها أربعة أشهر وعشر) من الايام بلياليها وتعتبر الاشهر بالاهلة ما يمكن
ويكمل المنكسر ثلاثين يوما (وغير المتوفى عنها) زوجها (ان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل)
المنسوب لصاحب العدة (وان كانت حائلا وهي من ذوات) أي صواحب (الحيض فعدتها ثلاثة قروء وهي
الاطهار) وان طلقت طاهر ايا بقى من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطهر في حيضة ثالثة
أو طلقت حائسا أو نفساء انقضت عدتها بطهرها في حيضة رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ (وان
كانت) تلك المعتدة (صغيرة) أو كبيرة لم تحض أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متحيرة (أو آيسة
فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية ان الطبق طلاقها على أول الشهر فان طلقت في أثناء شهر فعدته هلالا
ويكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع فان حاضت المعتدة في الاشهر وجب عليها العدة بالاقراء
أو بعد انقضاء الاشهر لم تجب الاقراء (والمطلقة قبل الدخول بها لعدة عليها) سواء باشرها الزوج فيما
دون الفرج أم لا (وعدة الامة) الحامل اذا طلقت طلاقا رجعيا أو بائنا (بالحمل) أي بوضعه بشرط
نسبته الى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) الحامل أي في جميع ما سبق (وبالاقراء أن تعتد بقرآن)
والمبعضه والمكاتبه وأم الولد كالامة (وبالشهور عن الوفاة أن تعتد بشهرين وخمس ليل و) عدتها
(عن الطلاق أن تعتد بشهر ونصف) على النصف وفي قول شهرين وكلام الغزالي يقتضي ترجيحه وأما
المصنف فجعله أولى حيث قال (فان اعتدت بشهرين كان أولى) وفي قول عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط
كما قال الشافعي رضي الله عنه وعليه جمع من اصحاب

فصل في أنواع المعتدة وأحكامها * (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها ان لاقى بها
(والنفقة) والكسوة الا أن تكون ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها ويجب لها النفقة يجب لها بقية
المؤن الا آلة التنظيف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة الا أن تكون حاملا) فتجب لها النفقة بسبب
الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة للحمل (ويجب على المتوفى عنها) زوجها (الاحداد وهو) لغة
مأخوذ من الحد وهو المنع وشرعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ يقصده الزينة كشوب أصفر
أو أحمر يباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وبريسم ومصبوغ لا يقصد الزينة (و) الامتناع من
(الطيب) أي من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام وكل غير محرم أما المحرم كالا كتحال بالاعتماد الذي
لا طيب فيه فخرام الحاجة كرمد فيرخس فيه للحدة ومع ذلك فتستعمله لئلا تفسد ثوبها الا ان دعت

ضرورة لاستعماله نهارا وللا رأت أن تحمد على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها إن قصدت ذلك فإن زادت عليها بلا قصد لا يحرم (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت) أي وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفرقة إن لاقى بها وليس لزواج ولا غيره إخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وإن رضى زوجها (الالحاجة) فيجوز لها الخروج كأن يخرج في النهار لشراء طعام أو كتمان وبيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها أو غزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات

(فصل) في أحكام الاستبراء * وهو لغة طلب البراءة وشرعا برص المرأة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها تعبدا أو لبراءة زوجها من الحمل والاستبراء يجب بشئين أحدهما زوال الفرائس وسيأتي في قول المتن وإذا مات سيد أم الولد انحى السبب الثاني حدوث الملك وذكره المصنف في قوله (ومن استحدثت ملك أمة) براءة لا خيل فيه أو بارت أو وصية أو هبة أو غير ذلك من طرق الملك لها ولم تكن زوجته (حرم عليه) عند إرادته وطها (الاستمتاع بها حتى يستبرئها إن كانت من ذوات الحيض بحیضة) ولو كانت بكرا ولو استبرأها بآلها قبل بيعها ولو كانت منتقلة من صبي أو امرأة (وإن كانت) الأمة (من ذوات الشهور) فعدها (بشهر فقط وإن كانت من ذوات الحمل) فعدها (بالوضع) وإذا اشترى زوجته من له استبرأؤها وأما الأمة المزوجة أو المعتقة إذا اشترى شخص فلا يجب استبرأؤها حالا فإذا زالت الزوجية والعدة كأن طلقت الأمة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وجب الاستبراء حينئذ (وإذا مات سيد أم الولد) وليست في زوجية ولا عدة نكاح (استبرأت) حتما (نفسها كالأمة) أي فيكون استبرأؤها بشهر إن كانت من ذوات الأشهر والأب حیضة إن كانت من ذوات الأقراء ولو استبرأ السيد أمته الموطوءة ثم أعتقها فلا استبراء عليها ولها أن تزوج في الحال

(فصل) في أحكام الرضاع * بفتح الراء وكسر هاءه ولغة أم لمص الثدي وقرب لبنه وقصر وصول لبن آدمية مخصوصة لجوف آدمي مخصوص على وجه مخصوص وإنما ثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قرية بكرا كانت أو ثيبا خلية كانت أو مزوجة (وإذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا) سواء شرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان محلوبا بحياتها (صار الرضيع ولدا بشرطين أحدهما أن يكون له) أي الرضيع (دون الحولين) بالاهلة وأبداؤه من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريما (و) الشرط (الثاني أن ترضعه) أي المرضعة (خمس رضعات متفرقات) وأصله جوف الرضيع وضبطه بالعرف فاقضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبر والافلا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس أعراض عن الثدي تعدد الارتضاع (ويصير زوجها) أي المرضعة (أبلا) أي الرضيع (ويحرم على المرضع) بفتح الضاد (التزويج إليها) أي المرضعة (والى كل من ناسها) أي انتسب إليها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها) أي المرضعة (التزويج إلى المرضع وولده) وإن سفل ومن انتسب إليه وإن علا (دون من كان في درجته) أي الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقة منه) أي الرضيع كأعمامه وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلا فأرجع إليه

(فصل في أحكام نفقة الأقارب) وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو الإخراج ولا يستعمل إلا في الخبر وللنفقة أسباب ثلاثة القرابة واليمين والزوجة وذكر المصنف السبب الأول في قوله (ونفقة العمودين من الأهل واجبة للوالدين وللأولاد) أي ذكورا كانوا

وعلى المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت
الالحاجة

(فصل) ومن استحدثت ملك أمة حرم عليه الاستمتاع بها حتى يستبرئها إن كانت من ذوات الحيض بحیضة وإن كانت من ذوات الشهور بشهر فقط وإن كانت من ذوات الحمل بالوضع وإذا مات سيد أم الولد استبرأت نفسها كالأمة

(فصل) وإذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا صار الرضيع ولدا بشرطين أحدهما أن يكون له دون الحولين والثاني أن ترضعه خمس رضعات متفرقات ويصير زوجها أبلا ويحرم على المرضع التزويج إليها وإلى كل من ناسها ويحرم عليها التزويج إلى المرضع وولده دون من كان في درجته أو أعلى طبقة منه

(فصل) ونفقة العمودين من الأهل واجبة للوالدين والأولاد

فأما الوالدون فتجب نفقتهم بشرطين الفقر والزمانة أو الفقر والجنون وأما المولودون فتجب نفقتهم بثلاثة شرائط الفقر والصغر أو الفقر والزمانة أو الفقر والجنون ونفقة الرقيق والبهائم واجبة ولا يكفون من العمل ما لا يطيقون ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة وهي مقدرة فان كان الزوج مومرا فإندان من غالب قوتها ويجب من الادم والكسوة ما جرت به العادة وان كان معسرا فإندان من غالب قوت البلد وما يأتد من المعسرون ويكسونه وان كان متوسطا فإندان ونصف ومن الادم والكسوة الوسط وان كانت ممن يخدم مثلها فعليه اخداؤها وان أعسر بنفقتها فلها قسح النكاح وكذلك ان أعسر بالصداق قبل الدخول

(فصل) وإذا فارق الرجل زوجته وله منها نفقة أحق بحضانتها إلى سبع سنين

إننا اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه واجبة على أولادهم (فأما الوالدون) وان علوا (فتجب نفقتهم بشرطين الفقر) لهم وهو عدم قدرتهم على مال أو كسب (والزمانة أو الفقر والجنون) والزمانة هي مصدر من الرجل زمانة إذا حصل له آفة فان قدر وأعلى مال أو كسب لم تجب نفقتهم (وأما المولودون) وان سفلا (فتجب نفقتهم) على الوالدين (ثلاثة شرائط) أحدها (الفقر والصغر) فالغنى الكبير لا تجب نفقته (أو الفقر والزمانة) فالغنى القوي لا تجب نفقته (أو الفقر والجنون) فالغنى العاقل لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة) فمن ملك رقيقا عبدا أو أمة أو مديرا أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته فيطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط (ولا يكفون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه نهرا أراحه ليلا وعكسه وبرحه صيفا وقت القيولة ولا يكلف دابته أيضا ما لا يطيق حمله وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج مومرا) ويعتبر يساره بطول فجر كل يوم (فإندان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه لزوجه مساهمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة والمندان (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرهما حتى الاقط في أهل بادية يفتاتونه (ويجب) للزوجة (من الادم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منهما فان جرت عادة البلد في الادم بزيت وشيرج وجبن ونحوها اتبعت العادة في ذلك وان لم يكن في البلد أدم غالب فيجب اللاتق بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الادم ويجب للزوجة أيضا لحم يليق بحال زوجها وان جرت عادة البلد في الكسوة لمثل الزوج بكتان أو حرير وجب (وان كان) الزوج (معسرا) ويعتبر اعساره بطول فجر كل يوم (فإندان) أي فالواجب عليه لزوجه مد طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (وما يأتد من المعسرون) مما جرت به عادتهم من الادم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (وان كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر متوسطه بطول فجر كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (فإندان) أي فالواجب عليه لزوجه مد (ونصف) من طعام من غالب قوت البلد (ويجب) لها (من الادم) الوسط (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين ما يجب على المومر والمعسر ويجب على الزوج تملك زوجته الطعام حبا وعليه طحنه وخبره ويجب لها آلة أكل وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق بها عادة (وان كانت ممن يخدم مثلها فعليه) أي الزوج (اخذامها) بحرة أو أمة أو أمة مستأجرة أو بالانفاق على من يحب الزوجة من حرة أو أمة تلذمة ان رضى الزوج بها (وان أعسر بنفقتها) أي المستقبلة (فلها) الصبر على اعساره وتنفق على نفسها من مالها وتقترض ويصير ما أنفقته ديناً عليه ولها (فسخ النكاح) وإذا فسخت حصلت المفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق وأما النفقة الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (ان أعسر) زوجها (بالصداق قبل الدخول) بها سواء علمت يساره قبل العقد أم لا

(فصل) في أحكام الحضنة وهي لغة مأخوذة من الحضن بكسر الحاء وهو الجنب لضم الحضنة الطفل اليه وشرعا حفظ من لا يستقل بأمر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير ومجنون (وإذا فارق الرجل زوجته وله منها نفقة أحق بحضانتها) أي برئته بما يصلحه بتعهده بطعامه وشرابه وغسل يديه وثوبه وتمرينه وغير ذلك من مصالحه ومؤنة الحضنة على من عليه نفقة الطفل وإذا امتنعت الزوجة من حضنة ولها انتقلت الحضنة لأهملتها وتستمر حضنة الزوجة (إلى) مضي (سبع سنين) وعبر بها المصنف لأن

ثم يخبر بين أبيه فاهما
اختار سلم إليه وشرائط
الحضنة سبع العقل
والحرية والدين والعفة
والأمانة والاقامة والخلق
من زوج فان احتل
شرط منها سقطت

﴿ كتاب الجنایات ﴾
القتل على ثلاثة أضرب
عمد محض وخطأ محض
وعمد خطأ فالعمد
المحض هو أن يعمد إلى
ضربه بما يقتل غالباً
ويقصد قتله بذلك

فيجب القود عليه فان
عفا عنه وجبت دية
مغلظة حاله في مال القاتل
والخطأ المحض أن يرمى
الى مئى فيصيب رجلا
فيقتله فلا قود عليه بل
يجب عليه دية مخففة
على العاقلة مؤجلة في
ثلاث سنين وعمدا خطأ
أن يقصد ضربة بمالا
يقتل غالبا فيموت فلا
قود عليه بل يجب دية
مغلظة على العاقلة مؤجلة
في ثلاث سنين وشرايط
وجوب القاص أربعة
أن يكون القاتل
بالعاقلة وأن لا يكون
والدا المقتول وأن لا
يكون المقتول أتعص
من القاتل بكفر أو ربق

التمييز يقع فيها غالباً لكن المدارات ما هو على التمييز سواء حصل قبل سبع سنين أو بعدها (ثم) بعدها (بغير) المميز (بين أبويه فأيهما اختار سلم إليه) فإن كان في أحد الأبوين نقص جئنا فالحق لا يخرج مادام النقص قائماً به وإذا لم يكن الأب موجوداً خبر الولد بين الجد والأم وكذا يقع التخيير بين الأم ومن على حاشية النسب كأخوعم (وشرائط الحضانة سبع) أحدها (العقل) فلا حضنة لمجنونة أطبق جنونها أو تقطع فإن قل جنونها كيوم في سنة لم يبطل حق الحضنة بذلك (و) الثاني (الخربة) فلا حضنة لرقبة وإن أذن لها سيدها في الحضنة (و) الثالث (الدين) فلا حضنة لكافرة على مسلم (و) الرابع والخامس (العفة والأمانة) فلا حضنة لفاسقة ولا يشترط في الحضنة تحقق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة (و) السادس (الاقامة) في بلد المميز بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حاجة كحج وتجارة طويلاً كان السفر أقصراً كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الأبوين حتى يعود المسافر منها ولو أراد أحد الأبوين سفر قلة فالأب أولى من الأم بحضنته فيزعه منها (و) الشرط السابع (الخلو) أي خلواً المميز (من زوج) ليس من محارم الطفل فإن نكحت شخصاً من محارمه كم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضى كل منهم بالمميز فلا تسقط حضنتها بذلك (فإن اختل شرط منها) أي السبعة في الأم (سقطت) حضنتها كما تقدم شرحه مفصلاً

(کتاب) احکام (الجنایات)

جمع جنانية أهم من أن تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً (القتل على ثلاثة أضرب) لارابع لها (عمد محض) وهو مصدر عمد بوزن ضرب ومعناه القصد (وخطأ محض وعمد خطأ) وذ ك المصنف تفسير العمد في قوله (فالعمد المحض هو أن يعمد) الجاني (الى ضربه) أى الشخص (بما) أى بشئ (يقتل غالباً) وفي بعض النسخ في الغالب (ويقصد) الجاني (قتله) أى الشخص (بذلك) الشئ وحينئذ (فيجب القود) أى القصاص (عليه) أى الشخص الجاني وما ذ كره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجع خلافه ويشترط لوجوب القصاص في نفس القتل أو قطع أطرافه اسلام أو أمان فيهدر الحربي والمرد في حق المسلم (فان عفا عنه) أى عفا المجني عليه عن الجاني في صورة العمد المحض (وجبت) على القاتل (دية مغلظة حاله في مال القاتل) وسيد ك المصنف بيان تغليظها (والخطأ المحض أن يرمى الى شئ) كصيد (فيصيب رجلاً فيقتله فلا قود عليه) أى الرامى (بل يجب عليه دية مخففة) وسيد ك المصنف بيان تخفيفها (على العاقلة مؤجلة) عليهم (في ثلاث سنين) يؤخذ آخر كل سنة عنها قدر ثلث دية كاملة أو على الغنى من العاقلة من أصحاب الذهب آخر كل سنة نصف دينار ومن أصحاب الفضة ستة دراهم كما قاله المتولى وغيره والمراد بالعاقلة عصابة الجاني لأصله وفروعه (وعمد خطأ أن يقصد ضربه بما لا يقتل غالباً) كأن ضربه بعصا خفيفة (في موت) المضرور (فلا قود عليه بل يجب دية مغلظة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين) وسيد ك المصنف بيان تغليظها * ثم شرع المصنف في ذ كره من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص الأثرأى تتبعه لأن المجني عليه يتبع الجنانية فيأخذ مثلها فقال (وشرائط وجوب القصاص) في القتل (أربعة) وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربع الأول (أن يكون القاتل بالغاً) فلا قصاص على صبي ولو قال أنا الآن صبي صدق بلاعين الثاني أن يكون القاتل (عاقلاً) فيمتنع القصاص من مجنون الان تقطع جنونه فيقتص منه من افاقته ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعد في شربه فخرج من لم يتعد بأن شرب شيئاً ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والد للمقتول) فلا قصاص على والد بقتل ولده وان سفل الولد قال ابن كنج ولو حكم كما كم بقتل والد الولد تقض حكمه (و) الرابع (أن لا يكون المقتول أتعص من القاتل بكفر أو ورق) فلا يقتل مسلم والد الولد

وكل شخصين جرى
القصاص بينهما في
النفس يجري بينهما
في الاطراف وشرائط
وجوب القصاص في
الاطراف بعد الشرائط
المذكورة اثنان الاشتراك
في الاسم الخاص باليمين
باليمين واليسرى باليسرى
وان لا يكون باحد
الطرفين شلل وكل عضو
أخذ من مفصل ففيه
القصاص ولا قصاص
في الجروح الا في
الموضحة

﴿فصل﴾ والدية على
ضربين مغلظة ومخففة
فالمغلظة مائة الابل
ثلاثون حقة وثلاثون
جذعة وأربعون خلفه
في بطونها أولادها
والمخففة مائة من الابل
عشرون حقة وعشرون
جذعة وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن
لبون وعشرون بنت
مخاض فان عدمت
الابل انتقل الى قيمتها
وقيل ينتقل الى ألف
دينار واثنى عشر ألف
درهم وان غلظت زيد
عليها الثلث وتغلظ دية
الخطأ في ثلاثة مواضع
اذا قتل في الحرم أو قتل
في الأشهر الحرم أو قتل

ذارحم محرمة المرأة على النصف من دية الرجل

بكافر حر ييا كان أو ذميا أو معاهدا ولا يقتل حر برقيق ولو كان المقتول أقرص من القاتل بكبرا أو صغرا وطول
أو قصر مثلا فلا عبرة بذلك (وتقتل الجماعة بالواحد) ان كافأهم وكان فعل كل واحد منهم لو انفراد كان
قاتلا ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في
الاطراف) التي لتلك النفس فكما يشترط في القاتل كونه مكافيا يشترط في القاطع لطرف كونه مكافيا وحينئذ
فن لا يقتل بشخص لا يقطع بطرفه (وشرائط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشرائط المذكورة)
في قصاص النفس (اثنان) أحدهما (الاشتراك في الاسم الخاص) لاطرف المقطوع وبينه المصنف
بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع اليمين مثلا من أذن أو يد أو رجل باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر
(باليسرى) مما ذكر وحينئذ فلا تقطع يمين يسرى ولا عكسه (و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين
شلل) فلا تقطع يد أو رجل صحيحة بشلل وهي التي لا عمل لها أما الشلاء فتقطع بالصحيحة على المشهور الا
أن يقول عدلان من أهل الخبرة ان الشلاء اذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق ولا تنسد بالحسم
ويشترط مع هذا أن يقنع بهاء مستوفيا ولا يطلب أرشال للشلل ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل عضو أخذ)
أي قطع (من مفصل) كرفق وكوع (ففيه القصاص) وما لا مفصل له لا قصاص فيه * واعلم أن
شجاج الرأس والوجه عشرة حارصة بمهمات وهي ماتشق الجلد قليلا ودامية تدمية وباضاعة تقطع اللحم
ومتلاحة تقوص فيه وسمحاق تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم وموضحة توضيح العظم من اللحم وهاشمة
تكسر العظم سواها وضحة أم لا ومنذلة تنقل العظم من مكان الى مكان آخر وما مومة تبلغ خريطة الدماغ
المسماة أم الرأس ودامغة بغين مججمة تحرق تلك الخريطة وتصل الى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه العشرة
ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي المذكورة (الا في الموضحة) فقط لا في غيرها من بقية العشرة
﴿فصل﴾ في بيان الدية وهي المال الواجب بالجناية على حر في نفس أو طرف (والدية على ضربين مغلظة
ومخففة) لاثالث لها (فالمغلظة) بسبب قتل الذكر الحر المسلم عمدا (مائة من الابل) والمائة مثلية
(ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معناهما في كتاب الزكاة (وأربعون خلفه) بفتح الخاء المججمة
وكسر الادم وبالفاء وفسرها المصنف بقوله (في بطونها أولادها) والمعنى أن الأربعين حوامل ويثبت
جلها بقول أهل الخبرة بالابل (والمخففة) بسبب قتل الذكر لغير المسلم (مائة من الابل) والمائة خمسة
(عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض) ومتى
وجبت الابل على قاتل أو عاقلة أخذت من ابل من وجبت عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من غالب ابل بلدة
بلدى أو قبيلة بدوى فان لم يكن في البلدة أو القبيلة ابل فتؤخذ من غالب ابل أقرب البلاد أو القبائل الى موضع
المؤدى (فان عدمت الابل انتقل الى قيمتها) وفي نسخة أخرى فان أعوزت الابل انتقل الى قيمتها هذا
ما في القول الجديده وهو الصحيح (وقيل) في القديم (ينتقل الى ألف دينار) في حق أهل الذهب (أو)
ينتقل الى (اثنى عشر ألف درهم) في حق أهل الفضة وسواء فيما ذكر الدية المغلظة والمخففة (وان غلظت)
على القديم (زيد عليها الثلث) أي قدره في الدنانير ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث ديسر
وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (وتغلظ دية الخطأ في ثلاثة مواضع) أحدها (اذا قتل في الحرم) أي حرم
مكة ما القتل في حرم المدينة والقتل في حال الاحرام فلا تغليظ فيه على الاصح والثاني مذکور في قول المصنف
(أو قتل في الأشهر الحرم) أي ذى القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب والثالث مذکور في قوله (أو قتل)
قريبا له (ذارحم محررم) بسكون المهملة فان لم يكن الرحم محرما له كبنت العم فلا تغليظ في قتلها (ودية
للرأة) واختمى الشكل (على النصف من دية الرجل) نفسا ورحمها في دية حرة مسلمة في قتل عمدا وشبهه عمد
خسون من الابل خمسة عشر حقة وخمسة عشر جذعة وعشرون خلفه بالا حوامل وفي قتل خطأ عشر بنات

مخاض وعشر بنت لبون وعشر بني لبون وعشر حقائق وعشر جذاع (ودية اليهودي والنصراني)
 والمستأمن والمعاهد (ثلث دية المسلم) نفسا وجرحا (وأما المجومى ففيه ثلثا عشر دية المسلم) وأخضر
 منه ثلث خمس دية المسلم (وتكمل دية النفس) وسبق انها مائة من الابل (في قطع) كل من (اليدنين
 والرجلين) فيجب في كل يدا ورجل خمسون من الابل وفي قطعهما مائة من الابل (و) تكمل الدية في
 قطع (الانف) أى في قطع مالان منه وهو المارن وفي قطع كل من طرفيه والخاصر ثلث دية (و)
 تكمل الدية في قطع (الاذنين) أو قلعهما بغير ايضاح فان حصل مع قلعهما ايضاح وجب أرشه وفي كل
 أذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين أذن السميع وغيره ولو أيسر الاذنين بجنية عليهما ففيهما دية
 (والعينين) وفي كل منهما نصف دية وسواء في ذلك عين أحول أو عور أو عمش (و) في (الجفون الأربعة)
 في كل جفن من أربع دية (واللسان) لنطق سليم الذوق ولو كان اللسان لالغ وأرت (والشفنتين) وفي قطع
 احدهما نصف دية (وذهب الكلام) كله وفي ذهب بعضه بقسطه من الدية والحروف التي توزع الدية عليها
 ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب (وذهب البصر) أى اذهابه من العينين أما اذهابه من أحدهما ففيه
 نصف دية ولا فرق في العين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ وطفل (وذهب السمع) من الاذنين وان نقص
 من أذن واحدة سدت وضبط منتهى سماع الاخرى ووجب قسط التفاوت وأخذ بنسبته من تلك الدية
 (وذهب الشم) من المنخرين وان نقص الشم وضبط قدره ووجب قسطه من الدية والاخكومة (وذهب
 العقل) فان زال بجرح على الرأس له أرش مقرر أو حكومة وجبت الدية مع الارش (والذكر) السليم
 ولو ذكر صغير وشيخ وعنين وقطع الحشفة كالدكر ففي قطعها وحدها دية (والاثنيين) أى البيصتين ولو
 من عنين ومحبوب وفي قطع احدهما نصف دية (وفي الموضحة) من الذكر الحر المسلم (و) في (السن) منه
 (خمس من الابل وفي) اذهاب (كل عضو لا منفعة فيه حكومة) وهي جزء من الدية نسبتا الى دية النفس
 نسبة تقصها أى الجنابة من قيمة المجنى عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها فلو كانت قيمة المجنى عليه بلا جنابة
 على يده مثلا عشرة وبدونها تسعة فالنقص عشر فيجب عشر دية النفس (ودية العبد) المعصوم (قيمه)
 والامة كذلك ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر ولو قطع ذكر عبدا ونثاه وجبت قيمتان في الاطهر
 (ودية الجنين الحر) المسلم تبعاً لحد أبيه ان كانت امه معصومة حال الجنابة (غرة) أى نسمة من الرقيق
 (عبد أو أمة) سليم من عيب مبيع ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية فان فقت الغرة وجب بدلها وهو
 خمسة أبعرة ونجى الغرة على عاقلة الخاني (ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) يوم الجنابة عليها ويكون
 ماوجب لسيدها ويجب في الجنين اليهودي والنصراني غرة كثلث غرة مسلم وهو يعبر وثلثا يعبر
 (فصل) في أحكام القسامة وهي إيمان الدماء * (واذا اقترن بدعوى الدم لوث) بمائة وهو لغة الضعف
 وشرا قرينة تدل على صدق المدعى بان توقع تلك القرينة في القلب صدق وقال هذا أشار المصنف بقوله
 (يقع به في النفس صدق المدعى) بان وجد قتل أو بعضه كراهة في محلة منفصلة عن بلد كبير كافي الرضة
 وأصلها أو وجد في قرية كبيرة لا عداؤه ولا يشاركهم في القرية غيرهم (حلف المدعى خمسين يمينا) ولا يشترط
 موالاته على المذهب ولو تخلف بين الايمان جنون من الخالف أو انغماء منه بنى بعد الافاقة على ماضى منها
 ان لم يعزل القاضي الذي وقعت القسامة عنده فان عزل وولى غيره وجب استئنافها (و) اذا حلف المدعى
 (استحق الدية) ولا تقع القسامة في قطع طرف (وان لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعى عليه) فيحلف
 خمسين يمينا (وعلى قاتل النفس المحرمة) عمدا أو خطأ أو شبه عمد (كفارة) ولو كان القاتل صبيا أو مجنونا
 فيعتق الولي عنهما من مالهما والكفارة (عق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) أى الخلة بالعمل
 والكسب (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) باللال (متتابعين) بنية الكفارة ولا يشترط نية التتابع

ودية اليهودي والنصراني
 ثلث دية المسلم وأما
 المجومى ففيه ثلثا عشر
 دية المسلم وتكمل دية
 النفس في قطع اليدين
 والرجلين والانف
 والاذنين والعينين
 والجفون الأربعة
 واللسان والشفنتين
 وذهب الكلام وذهب
 البصر وذهب السمع
 وذهب الشم وذهب
 العقل والذكر والاثنيين
 وفي الموضحة والسن
 خمس من الابل وفي كل
 عضو لا منفعة فيه حكومة
 ودية العبد قيمته ودية
 الجنين الحر غرة عبد
 أو أمة ودية الجنين
 لرقيق عشر قيمة أمه
 (فصل) واذا اقترن
 بدعوى الدم لوث يقع
 به في النفس صدق
 المدعى حلف المدعى
 خمسين يمينا واستحق
 الدية وان لم يكن هناك
 لوث فاليمين على المدعى
 عليه وعلى قاتل النفس
 المحرمة كفارة عتق
 رقبة مؤمنة سليمة من
 العيوب المضرة فان لم
 يجد فصيام شهرين
 متتابعين

في الاصح فان عجز المكفر عن صوم شهرين لهرم أو لحقه بالصوم مقشة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر باطعام ستين مسكينا أو فقيرا يدفع لسكل واحد منهم مدامن طعام يجزئ في الفطرة ولا يعلم كافرا ولا عاشميا ولا مظلوما

(كتاب) أحكام (الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لمنعها من ارتكاب الفواحش وبدأ المصنف من الحدود بحد الزنا المذكور في أثناء قوله (والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالحصن) وسأني قريبا أنه البالغ العاقل الحر الذي غيب حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبل في نكاح صحيح (حده الرجم) بحجارة معتدلة لا بحصى صغيرة ولا بصخر (وغير المحصن) من رجل أو امرأة (حده مائة جلدة) سميت بذلك لاتصالها بالجلد (وتغريب عام إلى مسافة القصر) فأكثر برأى الامام وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله مكان التغريب والاولى أن يكون بعد الجلد (وشراطة الاحسان أربع) الاول والثاني (البلوغ والعقل) فلا حد على صبي ومجنون بل يؤدبان بما يجرهما عن الوقوع في الزنا (و) الثالث (الحرية) فلا يكون الرقيق والمبعض والمكاتب وأم الولد محصنا وإن وطئ كل منهم في نكاح صحيح (و) الرابع (وجود الوطء) من مسلم أو ذمي (في نكاح صحيح) وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح وأراد بالوطء تفتيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها بقبل وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد فلا يحصل به التحصين (والعبد والامة أحدهما نصف حد الحر) فيحد كل منهما خمسين جلدة ويعرب نصف عام ولو قال المصنف ومن فيه رقب حده

الح كان أولى ليعم المكاتب والمبعض وأم الولد (وحكم اللواط واثنيان البهائم حكم الزنا) فمن لاط بشخص بأن وطنه في دبره حد على العنب ومن أتى بهيمة حد كما قال المصنف لكن الراجح أنه يعزر (ومن وطئ) أجنبية (فيمادون الفرج عزرو ولا يباغ) الامام (بالتعزير أدنى الحدود) فان عزز عبدا وجب أن ينقص في تعزيره عن عشرين جلدة وعززا وجب أن ينقص في تعزيره عن أربعين جلدة لأنه أدنى حد لكل منهما (فصل) في بيان أحكام القذف وهو لغة الرمي وشرا الرمي بالزنا على جهة التعيير لتخرج الشهادة بالزنا (واذا قذف) بذال مبهجة (غيره بالزنا) كقوله زيت (فعليه حد القذف) ثمانين جلدة كما سيأتي هذا ان لم يكن القاذف أباً أو أما وان عليا كما سيأتي (ثمانية شراطة ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاث (منها في القاذف وهو أن يكون بالغاً عاقلاً) فالصبي والمجنون لا يحدان بقذفهما شخصا (وأن لا يكون والدا للقتوف) فلو قذف الأب والأم وان علولا وهوان سفلا لا حد عليهما (وخمسة في المقتوف وهو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حراً عفيفاً) عن الزنا فلا حد بقذف الشخص كافراً أو صغيراً أو مجنوناً أو رقيقاً أو زانياً (ويحد الحر) القاذف (ثمانين) جلدة (و) يحد (العبد أربعين) جلدة (ويسقط) عن القاذف (حد القذف بثلاثة أشياء) أحدها (إقامة البينة) سواء كان المقتوف أجنبياً أو زوجة والثاني مذكور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف فصل وإذا رمى الرجل الخ

(فصل) في أحكام الاثربة وفي الحد المتعلق بشرهما * (ومن ضرب خرا) وهي المتخذة من عصير العنب (أو شرباً مسكراً) من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب ان كان حراً (أربعين) جلدة وان كان رقيقاً عشرين جلدة (ويجوز أن يبلغ) الامام (به) أي حد الشرب (ثمانين) جلدة (والزيادة على أربعين في حر وعشرين في رقيق) (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ماذ كرحد وعلى هذا يمتنع النقص عنها (ويجب) الحد (عليه) أي شارب المسكر (بأحد أمرين بالبينة) أي رجلين يشهدان بشرب ماذ ذكر (أو الاقرار) من الشارب بأنه شرب مسكراً فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا يمين مردودة ولا بعلم القاضي ولا بعلم غيره (ولا يحد) أيضا الشارب

والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالحصن حده الرجم وغير المحصن حده مائة جلدة وتغريب عام إلى مسافة القصر وشراطة الاحسان أربع البلوغ والعقل والحرية ووجود الوطء في نكاح صحيح والعبد والامة أحدهما نصف حد الحر وحكم اللواط واثنيان البهائم حكم الزنا ومن وطئ فيما دون الفرج عزز ولا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود

(فصل) واذا قذف غيره بالزنا فعليه حد القذف ثمانية شراطة ثلاثة منها في القاذف وهو أن يكون بالغاً عاقلاً وأن لا يكون والدا للقتوف وخمسة في المقتوف وهو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حراً عفيفاً ويحد الحر ثمانين والعبد أربعين ويسقط حد القذف بثلاثة أشياء إقامة البينة أو عفو المقتوف أو اللعان في حق الزوجة (فصل) ومن شرب خرا أو شرباً مسكراً يحد أربعين ويجوز أن يبلغه ثمانين على وجه التعزير ويجب عليه بأحد أمرين بالبينة أو الاقرار ولا يحد

بالتى والاستسكاه

(فصل) وقطع يد السارق بثلاثة شرائط أن يكون بالغاً عاقلاً وأن يسرق لصاً بقيمة ربع دينار من حرز مثله لا ملك له فيه ولا شبهة في مال المسروق منه وقطع يده اليمنى من مفصل الكوع فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى فإن سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى فإن سرق بعد ذلك عزرو قبل يقتل صبرا

(فصل) وقطاع الطريق على أربعة أقسام ان قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا فإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وأصلبوا وان أخذوا المال ولم يقتلوا تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف فإن أخاوا السبيل ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا حبسوا وعزروا ومن تاب منهم قبل القدرة عليه سقطت عنه الحدود وأخذ بالحقوق (فصل) ومن قصد باذى في نفسه أو ماله أو حريمه فقاتل عن ذلك ذلك وقتل فلا ضمان عليه وعلى راكب الدابة ضمان

(بالتى والاستسكاه) أى بان يشم من رائحة الخمر

(فصل) فى أحكام قطع السرقة * وهى لغة أخذ مال خفية وشراً أخذه خفية ظاهراً من حرز مثله (وقطع يد السارق بثلاثة شرائط) وفى بعض النسخ بست شرائط (أن يكون) السارق (بالغاً عاقلاً) مختاراً مسلماً كان أو ذمياً فلا قطع على صبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى وأما المعاهد فلا قطع عليه فى الاظهر وما تقدم شرط فى السارق وذكر المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق فى قوله (وأن يسرق لصاً بقيمة ربع دينار) أى خالصاً مضروباً أو يسرق قناراً مغشوشاً يبلغ خالصه ربع دينار مضروباً أو قيمته (من حرز مثله) فإن كان المسروق بصحراء أو مسجداً أو شارعاً اشترط فى احرازه دوام اللحاظ وإن كان بحصن كبيت كفى لحاظ معتاد فى مثله وثوب ومتاع وضعه شخص بقربه بصحراء مثالان لاحظ به نظره له وقتافوقتا ولم يكن هناك ازدحام طارقين فهو محرر والافلاو شرط الملاحظة قدرته على منع السارق ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف فى قوله (لا ملك له فيه ولا شبهة) أى للسارق (فى مال المسروق منه) فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق ولا بسرقة رقيق مال سيده (وقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل الكوع) بعد خلعها منه بحبل يجرب بعنف وإنما تقطع اليمنى فى السرقة الاولى (فإن سرق ثانياً) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بحديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها من مفصل القدم (فإن سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى) بعد خلعها (فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى) بعد خلعها من مفصل القدم كما فعل باليسرى ويغمس محل القطع بزييت وأودهن على (فإن سرق بعد ذلك) أى بعد الرابعة (عزرو قبل يقتل صبرا) وحديث الامر بقتله فى المرة الخامسة مفسوخ

(فصل) فى أحكام قاطع الطريق * وسمى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه وهو مسلم مكافله شوكة فلا يشترط فيه ذكورة ولا عدد فخرج بقاطع الطريق المختلس الذى يتعرض لأخذ القافلة ويعتمد الحرب (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) الاول مذكور فى قوله (ان قتلوا) أى عمداً عدواً أو نكاحاً يكافؤونه (ولم يأخذوا المال قتلوا) حتماً وان قتلوا خطأ أو شبه عمد أو من لم يكافؤوه لم يقتلوا والثانى مذكور فى قوله (فان قتلوا وأخذوا المال) أى نصاب السرقة فأكثر (قتلوا وأصلبوا) على خشبة ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم والثالث مذكور فى قوله (وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أى نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أى تقطع منهم أولاً اليد اليمنى والرجل اليسرى فإن عادوا فبسرهم ويمناهم يقطعان فإن كانت اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة اكتفى بالموجودة فى الاصح والرابع مذكور فى قوله (فان أخافوا) المارين فى (السبيل) أى الطريق (ولم يأخذوا) منهم (مالا ولم يقتلوا) نفساً (حبسوا) فى غير موضعهم (وعزروا) أى حبسهم الامام وعزروهم (ومن تاب منهم) أى قاطع الطريق (قبل القدرة) من الامام (عليه سقطت عنه الحدود) أى العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهى تحميم قتله وصلبه وقطع يده ورجله ولا يسقط باقى الحدود التى لله تعالى كزنا ومردة بعد التوبة وفهم من قوله (وأخذ) بضم أوله (بالحقوق) أى التى تتعلق بالآدميين كقتلهم وحقوقهم وحقوقهم لا يسقط شئ منها عن قاطع الطريق بتوبته وهو كذلك

(فصل) فى أحكام الصيال واقتال البهائم * (ومن قصد) بضم أوله (بأذى فى نفسه أو ماله أو حريمه) بأن صال عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو قتل أو وطء حريمه (فقاتل عن ذلك) أى عن نفسه أو ماله أو حريمه (وقتل) الصائل على ذلك دفعاً لصياله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولادية ولا كفارة (وعلى راكب الدابة) سواء كان مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها (ضمان)

ما أنلفته دابته) سواء كان الائلاف يده أو رجلها أو غير ذلك ولو بالتأورات بطريق فتاف بذلك نفس أو مال فلا ضمان

﴿فصل﴾ في أحكام البغاة * وهم فرقة مسلمون مخالفون للإمام العادل ومفرد البغاة باغ من البغي وهو الظلم (ويقاتل) بفتح ما قبل آخره (أهل البغي) أي يقاتلهم الإمام (بثلاث شرائط) أحدها (أن يكونوا في منعة) بأن يكون لهم شوكة بقوة وعدد وعطاع فيهم وإن لم يكن المطاع اماماً نصوباً بحيث يحتاج الإمام العادل في ردهم لطاعته إلى كلفة من بذل مال وتحصيل رجال فإن كانوا أفراداً يسهل ضبطهم فليسوا بغاة (و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة الإمام) العادل ما بتركه لا قياداً بمنع حق توجه عليهم سواء كان الحق مالياً أو غيره كحد وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أي للبغاة (تأويل سائغ) أي محتمل كما عبر به بعض الاححاب بمطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا يقاتل الإمام البغاة حتى يبعث اليهم رسولا أميناً فطنا يسألهم ما يكرهونه فإن ذكر والاه مظلمة هي السبب في امتناعهم عن طاعته أزالها وإن لم يذكر واشياً أو أصروا بعد إزالة المظلمة على البغي نصحبهم ثم أعلمهم بالقتال (ولا يقتل أسيرهم) أي البغاة فإن قتله شخص عادل فلا قصاص عليه في الاصح ولا يطلق أسيرهم وإن كان صبياً أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم الآن يطبع أسيرهم مختاراً بمتابعته للإمام (ولا يغنم ما لهم) ويرد سلاحهم وخيلهم اليهم إذا انقضى الحرب وأمنت غائلتهم بتفرقهم أو ردهم للطاعة ولا يقاتلون بعضهم كناراً أو من جنين الضرورة فيقاتلون بذلك كان قاتلونا به أو أحاطوا بنا (ولا يذفع على جريحهم) والتدفيف تقيم القتل ونجبله

﴿فصل﴾ في أحكام الردة * وهي أخشن أنواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره وشرعاً قطع الاسلام بنية كفر أو قول كفر أو فعل كفر كسجود لصنم سواء كان على جهة الاستهزاء والعناد أو الاعتقاد كمن اعتقد حدوث الصانع (ومن ارتد عن الاسلام) من رجل أو امرأة كمن أنكر وجود الله أو كذب رسولا من رسل الله أو حلل محرماً بالاجاع كالزنا وشرب الخمر أو حرم حلالاً بالاجاع كالنكاح والبيع (استتيب) وجوباً في الحال في الاصح فيها ومقابل الاصح في الاولى أنه ليس الاستتابة وفي الثانية أنه يعمل (ثلاثاً) أي إلى ثلاثة أيام (فإن تاب) بعوده إلى الاسلام بأن يقر بالشهادتين على الترتيب بأن يؤمن بالله ولا ثم رسوله فإن عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء (والا) أي وإن لم ينب المرتد (قتل) أي قتله الإمام إن كان حراً بضرب عنقه لا باجراً ونحوه فإن قتله غير الإمام عزر وإن كان المرتد رقيقاً جاز للسيد قتله في الاصح * ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره في قوله (ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذ كر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربيع العبادات وأما المصنف قد كره هنا فقال

﴿فصل﴾ وتارك الصلاة * المعهودة الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكلف (غير معتقد لوجوبها حكمه) أي التارك لها (حكم المرتد) وسبق قريبيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلاً) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقداً لوجوبها فيستتاب فإن تاب وصلى) وهو تفسير للتوبة (والا) أي وإن لم ينب (قتل حداً) لا كفراً (وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم المسلمين أيضاً في الغسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

﴿كتاب﴾ أحكام الجهاد

وكان الأمر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده فلا كفار حالان

ما أنلفته دابته

﴿فصل﴾ ويقاتل أهل البغي بثلاث شرائط أن يكونوا في منعة وأن يخرجوا عن قبضة الإمام وأن يكون لهم تأويل سائغ ولا يقتل أسيرهم ولا يغنم ما لهم ولا يذفع على جريحهم

﴿فصل﴾

ومن ارتد عن الاسلام استتيب ثلاثاً فإن تاب والاقتل ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين

﴿فصل﴾ وتارك الصلاة على ضربين أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها حكمه حكم المرتد والثاني أن يتركها كسلاً معتقداً لوجوبها فيستتاب فإن تاب وصلى والاقتل حداً وكان حكمه حكم المسلمين

﴿كتاب الجهاد﴾

أحدهما أن يكونوا يبلادهم فالجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فإذا فعلهم فيه كفاية سقط
الخرج عن الباقي والثاني أن يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين أو يزلوا قريباً منها فالجهاد حينئذ فرض
عين عليهم فيلزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم (وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها
(الاسلام) فلا جهاد على كافر (و) الثاني (البالوغ) فلا جهاد على صبي (و) الثالث (العقل) فلا جهاد
على مجنون (و) الرابع (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو امرأة سيده ولا مبدع ولا مكاتب
(و) الخامس (الذكورية) فلا جهاد على امرأة وخشي مشكل (و) السادس (الصحة) فلا جهاد على
مريض عرض يمنعه عن قتال وركوب الابل بشقة شديدة كحصى مطبقة (و) السابع (الطاقة على القتال) أي
فلا جهاد على أقطع يذم مثلاً ولا على من عدم أهبة القتال كسلاح وركوب ونفقة (ومن أمر من الكفار
فعلى ضربين ضرب) لا تخيير فيه للإمام بل (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون يصير (رقيقاً بنفس
السبي) أي الأخذ (وهم الصبيان والنساء) أي صبيان الكفار ونسأؤهم ويلحق بما ذكر الخنثى والمجانين
وخرج بالكفار نساء المسلمين لأن الأمر لا يتصور في المسلمين (وضرب لا يرق بنفس السبي وهم)
الكفار الأصليون (الرجال البالغون) الأحرار العاقلون (والإمام مخير فيهم بين أربعة أشياء) أحدها
(القتل) بضرب رقبة لا تحريق ولا تفرق مثلاً (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق
كبقيّة أموال الغنيمة (و) الثالث (المن) عليهم بتخليّة سبيلهم (و) الرابع (الفدية) إما (بالمال أو بالرجال)
أي الأسرى من المسلمين ومال فدائهم كبقية أموال الغنيمة ويجوز أن يفادي مشرك واحد بمسلم أو
أكثر ومشركون بمسلم (يفعل) الإمام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين فإن خفي عليه الاحتياط حبسهم
حتى يظهر له الاحتياط فيفعله وخرج بقولنا سابقاً الأصليون الكفار غير الأصليين كالمتردين فيطالبهم الإمام
بالإسلام فإن امتنعوا قتلهم (ومن أسلم) من الكفار (قبل الأمر) أي أمر الإمام له (أحرز ماله ودمه وصغار
أولاده) عن السبي وحكم بإسلامهم تبعاً له بخلاف البالغين من أولاده فلا يعصمهم إسلام أبيهم وإسلام الجد
يعصم أيضاً الولد الصغير وإسلام الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها ولو كانت حاملاً فإن استرققت انقطع
نكاحه في الحال (و) يحكم للسبي بالإسلام عند وجود ثلاثة أسباب) أحدها (أن يسلم أحد أبويه) فيحكم
باسلامه تبعاً لهما وأما من بلغ مجنوناً أو بلغ عاقلان من جن فكالسبي والسبب الثاني مذكور في قوله (أو يسبيه
مسلم) حال كون السبي (منفرداً عن أبويه) فإن سبي السبي مع أحد أبويه فلا يتبع السبي السابق له ومعنى
كونه مع أحد أبويه أن يكون في جيش واحد وغنيمة واحدة لأن مالهما يكون واحداً ولو سباه ذمى وحله
إلى دار الإسلام لم يحكم بإسلامه في الأصح بل هو على دين السابق له والسبب الثالث مذكور في قوله (أو
يوجد) أي السبي (لغير دار الإسلام) وإن كان فيها أهل ذمة فإنه يكون مسلماً وكذلك لو وجد في دار
كفار وفيها مسلم

(فصل) في بيان أحكام السلب وقسم الغنيمة * (ومن قتل قتيلاً أعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون
القاتل مسلماً ذكرنا كان أو أتي حراً أو عبداً شرطه الإمام له أولاً والسلب ثياب القتيل التي عليه والخلف
والزان وهو خف بلا قدم يلبس للساق فقط وآلات الحرب والركوب الذي قاتل عليه أو أمسكه بعنانه
والسرج والبجامة ومقود الدابة والسوار أو الطوق والمنطقة وهي التي يشد بها الوسط والخاتم والنفقة التي معه
والجنينة التي تقدمه وأما يستحق القاتل سلب الكافر إذا غر بنفسه حال الحرب في قتله بحيث يكفي
بركوب هذا الفرر شر ذلك الكافر فلا قتله وهو أسير أو نائم أو قتله بعد أن هزم الكفار فلا سلب له وكفاية
شر الكافر أن يزل لامتناعه كأن يفقأ عينيه أو يقطع يديه أو رجله * والغنيمة لغتاً مأخوذة من الغنم وهو
الربح وشرعاً المال الحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب بقتال وإحباط خيل أو ابل وخرج بأهل

وشرائط وجوب الجهاد
سبع خصال الاسلام
والبالوغ والعقل والحرية
والذكورية والصحة
والطاقة على القتال ومن
أمر من الكفار فعلى
ضربين ضرب يكون
رقيقاً بنفس السبي
وهم الصبيان والنساء
وضرب لا يرق بنفس
السبي وهم الرجال
البالغون والإمام مخير
فيهم بين أربعة أشياء
القتل والاسترقاق
والمنق والفدية بالمال
أو بالرجال يفعل من
ذلك ما فيه المصلحة
ومن أسلم قبل الأمر
أحرز ماله ودمه وصغار
أولاده

ويحكم للسبي بالإسلام
عند وجود ثلاثة أسباب
أن يسلم أحد أبويه أو
يسبيه مسلم منفرداً عن
أبويه أو يوجد لغيره
في دار الإسلام

(فصل) ومن قتل
قتيلاً أعطى سلبه

الحرب المال الحاصل من المرتدين فإنه فيء لا غنيمة (وتقسم الغنيمة بعد ذلك) أي بعد اخراج السلب منها (على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها) من عقار ومتقول (لمن شهد) أي حضر (الوقعة) من الغنائم بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر لابنية القتال وقاتل في الاظهر ولا يفتى لمن حضر به انهاء القتال (ويعطى للفارس) الحاضر الوقعة وهو من أهل القتال بفارس مهيأ للقتال عليه سواء قاتل أم لا (ثلاثة أسهم) سهمين لفارس وسهماً ولا يعطى الفارس واحد ولو كان معه فراس كثيرة (وللراجل) أي المقاتل على رجله (سهم) واحد (ولا يسهم الا لمن) أي شخص (استكملت فيه خمس شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية) فان اخل شرط من ذلك رخص له ولم يسهم له) أي لمن اخل فيه الشرط اما لكونه صغيراً أو مجنوناً أو قبيحاً أو أعمى أو ذمي أو الرضخ لغة العطاء القليل وشرعائى دون سهم يعطى للراجل وبجته الامام في قدر الرضخ بحسب رأيه فيزيد المقاتل على غيره والاكثر قتالا على الأقل قتالا ومحل الرضخ الاخماس الاربعة في الاظهر والثاني محله أصل الغنيمة. (ويقسم الخمس) الباقي بعد الاخماس الاربعة (على خمسة أسهم سهم) منه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو الذي كان له في حياته (بصرف بعده للمصالح) المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحاكمين في البلاد أما قضاة العسكرية فزقون من الاخماس الاربعة كما قاله الماوردي وغيره وكسد الثغور وهي المواضع المخوفة من أطراف بلاد المسلمين الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور بالرجال وآلات الحرب ويقدم الهم من المصالح فالاهم (وسهم لنوى القربى) أي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم بنوهائهم وبنو المطلب) يشترك في ذلك الذكر والاتي والغني والتقبر ويفضل الذي كرم فيعطى مثل حظ الاثنين (وسهم لليتامى) المسلمين جمع يتيم وهو صغير لا أب له سواء كان الصغير ذكراً أو أنثى له جداً ولا يقتل أبوه في الجهاد أولاً ويشترط فقر اليتم (وسهم للمساكين وسهم لآبناء السبيل) وسبق بيانهما قبيل كتاب الصيام

(فصل) في قسم الفيء على مستحقه * والفيء لغة مأخوذ من فاء إذا رجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار الى المسلمين وشرعاً هو مال حصل من كفار بلا قتال ولا إيجاف خيل ولا ابل كالجزية وعشر التجارة (ويقسم مال الفيء على خمس فرق بصرف خمسة) يعني الفيء (على من) أي الخمسة الذين (يصرف عليهم خمس الغنيمة) وسبق قريبيان الخمسة (ويعطى أربعة أخماسها) وفي بعض النسخ أخماسه أي الفيء (للقائلة) وهم الاجناد الذين عينهم الامام للجهاد وأثبت أسماءهم في ديوان المرتزقة بعد انصافهم بالاسلام والتكليف والحرية والصحة فيفرق الامام عليهم الاخماس الاربعة على قدر حاجاتهم فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والغلاء وأشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) الى أنه يجوز للامام أن يصرف الفاضل عن حاجات المرتزقة في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والثغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح

(فصل) في أحكام الجزية * وهي لغة اسم لخراج مجعول على أهل الذمة سميت بذلك لانها جرت عن القتل أي كفت عن قتلهم وشرعاً ما يلتزمه كافر بعقد مخصوص ويشترط أن يعقده الامام أو نائبه لا على جهة التأييد فيقول أقررتكم بدار الاسلام غير الخبز أو أذنت في اقامتكم بدار الاسلام على أن تبذلوا الجزية وتقدوا الحكم الاسلام ولو قال الكافر للامام ابتداء أقررت بدار الاسلام كفى (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا جزية على الصبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون أطبق جنونه فان تقطع جنونه قليلاً كساعة من شهر لزمته الجزية أو تقطع جنونه كثيراً من ذلك كيوم مجنون فيه ويوم يفيق فيه لفقت أيام الافاقة فان بلغت سنة وجب جزيتها (و) الثالث (الحرية) فلا جزية على

وتقسم الغنيمة بعد ذلك على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها لمن شهد الوقعة ويعطى للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم ولا يسهم الا لمن استكملت فيه خمس شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية فان اخل شرط من ذلك رخص له ولم يسهم له ويقسم الخمس على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم بصرف بعده للمصالح وسهم لنوى القربى وهم بنوهائهم وبنو المطلب وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لآبناء السبيل

(فصل) ويقسم مال الفيء على خمس فرق يصرف خمسة على من يصرف عليهم خمس الغنيمة ويعطى أربعة أخماسها للمقاتلة وفي مصالح المسلمين

رفيق ولا على سيده أيضا والمكاتب والمدير والمبعض كالرفيق (و) الرابع (الذكورية) فلا جزية على امرأة وخشي فان كانت ذكورية أخذت منه الجزية للسنين الماضية كما تحته النوى في زيادة الروضة وجرمه في شرح المهذب (و) الخامس (أن يكون) الذي تعقده الجزية (من أهل الكتاب) كاليهودي والنصراني (أو بمن له شبهة كتاب) وتعقد أيضا لأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ أو شككتنا في وقته وكذا تعقد لمن أحد أبويه وثني والآخر كتابي ولزاعم التمسك بصحف إبراهيم المنزلة عليه أو بزور داود المنزل عليه (وأقل) ما يجب في (الجزية) على كل كافر (دينار في كل حول) ولا حدًا لكثر الجزية (ويؤخذ) أي يسن للإمام أن يما كس من عقدت له الجزية وحينئذ يؤخذ (من المتوسط) الحال (ديناران ومن المومر أربعة دنانير) استحبابا إذا لم يكن كل منهما مسفها فان كان سفها لم يما كس الإمام ولي السفية والعبرة في المتوسط واليسار بآخر الحول (ويجوز) أي يسن للإمام إذا صالح الكفار في بلادهم لا في دار الاسلام (أن يشترط عليهم الضيافة) لمن يربهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) أي زائدا (عن مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة إن رضوا بهذه الزيادة (ويضمن عقد الجزية) بعد محته (أربعة أشياء) أحدها (أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برفق كما قال الجمهور لأعلى وجه الاهانة (و) الثاني (أن تجرى عليهم أحكام الاسلام) فيضمنون ما يتلفونه على المسلمين من نفس ومال وإن فعلوا ما يعتقون تحريمه كالزنا أقيم عليهم الحد (و) الثالث (أن لا يذكروا دين الاسلام الا بخبر) الرابع (أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين) أي بان أو ما من يطلع على عورات المسلمين وينقلها إلى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفسا ومالا وإن كانوا في بلدنا أو في بلد مجاور لنا لم نندفع أهل الحرب عنهم (ويعرفون بلبس الغيار) بكسر الغين المججمة وهو تغيير اللباس وأن يخطب الذي على ثوبه شيئا يخالفون ثوبه ويكون ذلك على الكتف والأولى باليهودي الاصفر والنصراني الأزرق والمجوسي الأسود والأحمر وقول المصنف ويعرفون عبرة النوى أيضا في الروضة تبعاً لأصلها لكنه في المنهاج قال يؤمر أي الذي ولا يعرف من كلامه أن الأمر للوجوب أو الندب لكن مقتضى كلام الجمهور الأول وعطف المصنف على الغيار قوله (وشد الزنار) وهو برأى مججمة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب ولا يكتفى جعله تحتها (ويمنعون من ركوب الخيل) النفيسة وغيرها ولا ينعون من ركوب الجبر ولو كانت نفيسة ويمنعون من اجتماعهم المسلمين قول الشريك كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

﴿ كتاب أحكام الصيد والذباح ﴾ (والضحايا والاطعمة)

والصيد مصدر أطلق هنا على اسم المفعول وهو الصيد (وما) أي الحيوان البري الماء كوال الذي (قدر) يضم أوله (على ذكاته) أي ذبحه (قد كاته) تكون (في حلقه) وهو أعلى العنق (ولبته) أي بلام مفتوحة وموحدة مشددة أسفل العنق والذكاة بذال مججمة معناها لغة التطيب لما فيها من تطيب كل اللحم المذبوح وشرا بطلال الحرارة الغريزية على وجه مخصوص أما الحيوان الماء كوال البحري فيحل على الصحيح بلا ذبح (وما) أي والحيوان الذي (لم يقدر) يضم أوله (على ذكاته) كشاة أنسية توحشت أو بعير ذهب شاردا (قد كاته عقره) بفتح العين عقر امرؤ عقالا للروح (حيث قدر عليه) أي في أي موضع كان العقر (وكال الذكاة) وفي بعض النسخ ويستحب في الذكاة (أربعة أشياء) أحدها (قطع الحلقوم) بضم الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولا وخروجا (و) الثاني قطع (المرى) بفتح ميمه وهمز آخره ويجوز تسهيله وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة والمرى تحت الحلقوم ويكون قطع ما ذكر دفعة واحدة لا في دفعتين فإنه يحرم المذبوح حينئذ ومتى بقي شيء من الحلقوم والمرى لم يحل

والذكاة ذكاة وإن يكون
من أهل الكتاب أو بمن له
شبهة كتاب وأقل الجزية
دينار في كل حول
ويؤخذ من المتوسط
ديناران ومن المومر
أربعة دنانير ويجوز
أن يشترط عليهم
الضيافة فضلا على
مقدار الجزية ويتضمن
عقد الجزية أربعة
أشياء أن يؤدوا الجزية
وأن تجرى عليهم أحكام
الاسلام وأن لا يذكروا
دين الاسلام الا بخبر
وأن لا يفعلوا ما فيه
ضرر على المسلمين
ويعرفون بلبس الغيار
وشد الزنار ويمنعون
من ركوب الخيل
﴿ كتاب الصيد
والذباح ﴾

وما قدر على ذكاته
قد كاته في حلقه ولبته
وما لم يقدر على ذكاته
قد كاته عقره حيث
قدر عليه وكال الذكاة
أربعة أشياء قطع
الحلقوم والمرى

جوارح الطير وشرائط تعليمها أربعة أن تكون إذا أرسلت استرسلت وإذا زجرت انزجرت وإذا قلت صيدا لم تأكل منه شيئا وأن يتكرر ذلك منها فان عدت إحدى الشرائط لم يحل ما أخذته إلا أن يدرك حيا فيذكي ويجوز الذكاة بكل ما يجرح الأبالسن والظفر وتحل ذكاة كل مسلم وكتابي ولا تحل ذبيحة مجوسى ولاوثى * وذكاة الجنين بذكاة أمه إلا أن يوجد حيا فيذكي * وما قطع من حي فهو ميت إلا الشعور المنتفع به في المفارش والملابس

(فصل) وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال إلا ما ورد الشرع بتحريمه وكل حيوان استخبثته العرب فهو حرام إلا ما ورد الشرع بإباحته * ويحرم من السباع فاله ناب قوى يعدوه * ويحرم من الطيور ما له مخلب قوى يجرجه ويحل للضطر في الخمصة أن يأكل من الميتة المحرمة ما يسد به رمقه ولنا ميتتان

الذبوح (و) الثالث والرابع قطع (الودجين) بواو ودال مفتوحين تشبیه ودج بفتح الدال وكسرها وهما عرقان في صفحتي العنق محيطان بالحلقوم (والمجزئ منها) أى الذى يكفى في الذكاة (شيان قطع الحلقوم والمرى) فقط ولا يسن قطع ما وراء الودجين (ويجوز) أى يحل (الاصطياد) أى كل المصاد (بكل جراحة معلنة من السباع) وفي بعض النسخ من سباع البهائم كالغهد والنمر والكلب (ومن جوارح الطير) كصقرو بازى أى موضع كان جرح السباع والطير والجراحة مشتقة من الجرح وهو الكسب (وشرائط تعليمها) أى الجوارح (أربعة) أحدها (أن تكون) الجراحة معلنة بحيث (إذا أرسلت) أى أرسلها صاحبها (استرسلت) الثانى أنها (إذا زجرت) بضم أوله أى زجرها صاحبها (انزجرت) والثالث أنها (إذا قلت صيدا) أى كل منه شيئا (الرابع) (أن يتكرر ذلك منها) أى تكرار الشرائط الأربعة من الجراحة بحيث يظن تأديها ولا يرجع في التكرار لعدول المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع الجوارح (فان عدت) منها (أحدى الشرائط لم يحل ما أخذته) الجراحة (الأن يدرك) ما أخذته الجراحة (حيا فيذكي) فيحل حينئذ ثم ذكر المصنف آلة الذبح في قوله (ويجوز الذكاة بكل ما) أى بكل محدد (يجرح) كحديد ونحاس (الأبالسن والظفر) وباقي العظام فلا تجوز التذكية بها * ثم ذكر المصنف من تصح منه التذكية بقوله (ويحل ذكاة كل مسلم) بالغ وأميز يطبق الذبح (و) ذكاة كل (كتابى) يهودى أو نصرانى ويحل ذبح مجنون وسكران فى الظاهر وتكره ذكاة الأعشى (ولا تحل ذبيحة مجوسى ولاوثى) ولا نحوهما من لا كتاب له (وذكاة الجنين) حاصلة (بذكاة أمه) فلا يحتاج لتذكيته إذا ان وجد ميتا أو فيه حياة غير مستقرة اللهم (الأن يوجد حيا) بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيذكي) حينئذ (وما قطع من) حيوان (حي فهو ميت إلا الشعر) أى المقطوع من حيوان ما كول وفي بعض النسخ إلا الشعور (المنتفع به في المفارش والملابس) وغيرها

(فصل) فى أحكام الأطعمة الحلال منها وغيرها * (وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل ثروة وخصب وطباع سليمة ورفاهية (فهو حلال إلا ما) أى حيوان (ورد الشرع بتحريمه) فلا يرجع فيه لاستطابته له (وكل حيوان استخبثته العرب) أى عدوه خبيثا (فهو حرام إلا ما ورد الشرع بإباحته) فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ما له ناب) أى سن (قوى يعدوه) على الحيوان كاسد ونمر (ويحرم من الطيور ما له مخلب) بكسر الميم وفتح اللام أى ظفر (قوى يجرجه) كصقرو باز و شاهين (ويحل للضطر) وهو من خاف على نفسه الهلاك من عدم الأكل (في الخمصة) موتا أو مرضا مخوفا أو زيادة مرض أو انقطاع رفقة ولم يجد ما يأكله حلالا (أن يأكل من الميتة المحرمة) عليه (ما) أى شيئا (يسد رمقه) أى بقية روحه (ولنا ميتتان حلالان) وهما (السماك والجراد) لنا (دمان حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل قديحه وميته سواء والثانى ما يؤكل فلا يحل إلا بالتذكية الشرعية والثالث ما يحل ميتته كالسماك والجراد

(فصل) فى أحكام الأضحية * بضم الهمزة فى الأشهر وهى أمم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وأيام التشريق تقربا إلى الله تعالى (والأضحية سنة مؤكدة) على الكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل بيت كفى عن جميعهم ولا تجب الأضحية إلا بالنذر (ويجزئ فيها الجذع من الضأن) وهو ماله سنة وطعن فى الثانية (والثنى من المعز) وهو ماله سنتان وطعن فى الثالثة (والثنى من الأبل) ماله خمس سنين وطعن فى السادسة (والثنى من البقر) ماله سنتان وطعن فى الثالثة (ويجزئ البدنة عن سبعة) اشتركوا فى التضحية بها (و) تجزئ

والبقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزئ (الشاة عن) شخص (واحد) وهي أفضل من مشاركتها في بغير وأفضل أنواع الاضحية ابل ثم بقر ثم غنم (وأربع) وفي بعض النسخ وأربعة (لا تجزئ في الضحايا) أحدها (العوراء البين) أي الظاهر (عورها) وإن بقيت الحذقة في الاصح (و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان حذول العرج لها عند اضجاعها للتضحية بسبب اضطرابها (و) الثالث (المریضة البين مرضها) ولا يضرب سير هذه الامور (و) الرابع (المجفأ) وهي (التي ذهب نخها) أي ذهب دماغها (من الهزال) الحاصل لها (ويجزئ الخصى) أي المقطوع الخصيتين (والمكسور القرن) ان لم يؤثر في اللحم ويجزئ أيضا فاقد القرن: هي المسماة بالجلحاء (ولا تجزئ المقطوعة) كل (الاذن) ولا بعضها ولا المخوفة بلاذن (و) لا المقطوعة (الذنب) ولا بعضه (و) يدخل (وقت الذبح) للاضحية (من وقت صلاة العيد) أي عيد النحر وعبرة الروضة وأصلها يدخل وقت التضحية اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين انتهى ويستمر وقت الذبح (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهي الثلاثة المتصلة بعاشري الحجة (ويستحب عند الذبح خمسة أشياء) أحدها (التسمية) فيقول الذابح بسم الله والاكمل بسم الله الرحمن فلولم يسم حل المذبوح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة أي وجه الذابح مذهبها للقبلة ويتوجه هو أيضا (و) الرابع (التكبير) أي قبل التسمية أو بعدها ثلاثا كما قال الماوردي (و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل أي هذه الاضحية نعمة منك علي وتقبل بها اليك فتقبلها مني (ولا يأكل المضحي شيئا من الاضحية المنذورة) بل يجب عليه التصديق بجميع لحما فلا يأكلها غيرها فتلفت لزمه ضماتها (و) يأكل كل من الاضحية المتطوع بها ثلثا على الجديد وأما الثلثان فليل يتصدق بهما ويرجعه النور في تصحيح التنبيه وقيل يهدي ثلثا للمسلمين الأغنياء ويتصدق بثلث على الفقراء من لحما ولم يرجع النور في الروضة وأصلها شيئا من هذين الوجهين (ولا يبيع) أي يحرم على المضحي بيع شيء (من الاضحية) أي من لحما أو شعرها أو جلدها ويحرم أيضا جعلها أجرة للعجزار ولو كانت الاضحية تطوعا (ويطعم) حتما من الاضحية المتطوع بها (الفقراء والمساكين) والافضل التصديق بجميعها الا لقمة أو لقما يترك المضحي بأكلها فانه يسن له ذلك واذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق ببعض

(فصل) في بيان أحكام العقبة وهي لغة اسم للشعر على رأس المولود وشرعا ما سيذكره المصنف بقوله (والعقبة) عن المولود (مستحبة) وفسر المصنف العقبة بقوله (وهي الذبيحة عن المولود يوم سابعه) أي يوم سابع ولادته وبحسب يوم الولادة من السبع ولومات المولود قبل السابع ولا تقوت بالتأخير بعده فان تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود أما هو فخبر في العنق عن نفسه والترك (ويذبح عن الغلام شاتان) (و) يذبح (عن الجارية شاة) قال بعضهم أما الخنثى فيحتمل الحاقه بالغلام أو بالجارية فلو بان ذلك كورته أمر بالتدراك وتعدد العقبة بتعدد الأولاد (ويطعم) العاق من العقبة (الفقراء والمساكين) فيطبخها بحلو ويهدي منها للفقراء والمساكين ولا يتخذها دعوة ولا يكسر عظمها * واعلم أن سن العقبة وسلامتها من عيب ينقص لحما والاكل منها والتصدق ببعضها وامتناع بيعها وتعينها بالنذر حكمه على ما سبق في الاضحية ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى حين يولد ويقيم في أذنه اليسرى وأن يحنك المولود تمر فيمضغ ويدلك به حنك داخل فليزل منه شيء الى جوفه فان لم يوجد تمر فربط والافشئ حلو وأن يسمى المولود يوم سابع ولادته ويجوز تسميته قبل السابع وبعده ولومات المولود قبل السابع سن تسميته

﴿ كتاب السبق والرمي ﴾

وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم اذا كانت المسافة معلومة وصفة المناضلة معلومة ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى انه اذا سبق استرده وان سبق أخذه صاحبه له وان أخرجاه معاً لم يحز إلا أن يدخل بينهما محلاً فان سبق أخذ العوض وان سبق لم يغرم

﴿ كتاب الأيمان والنذور ﴾
لا ينعقد اليمين الا بالله تعالى أو باسم من أسمائه أو صفة من صفات ذاته ومن حلف بصدق ماله فهو مخير بين الصدقة أو كفارة اليمين ولا شيء في لغو اليمين ومن حلف أن لا يفعل شيئاً فأمر غيره بفعله لم يحث ومن حلف على فعل أمرين ففعل أحدهما لم يحث وكفارة اليمين هو مخير فيها بين ثلاثة أشياء حتى رقبة مؤمنة أو طعام عشرة مساكين كل مسكين مد أو كسوتهم نوباً نوباً فان لم يجد

﴿ كتاب أحكام (السبق والرمي) ﴾

أي بسهم ونحوها (وتصح المسابقة على الدواب) أي على ما هو الأصل أي في المسابقة عليه من خيل وابل جزماً وفيل وبغل وجرار في الأظهر ولا تصح المسابقة على بقر ولا على نطاح الكباش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض ولا غيره (و) تصح (المناضلة) أي المراماة (بالسهم اذا كانت المسافة) أي مسافة ما بين موقف الرامي والغرض الذي يرمى اليه (معلومة) كانت (صفة المناضلة معلومة) أيضاً بأن يبين المتناضلان كيفية الرمي من قرع وهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه أو من خسق وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض * واعلم أن عوض المسابقة هو المال الذي يخرج فيها وقد يخرج أحد المتسابقين وقد يخرجانه معا وذلك المصنف الأول في قوله (ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى انه اذا سبق) بفتح السين غيره (استرده) أي العوض الذي أخرجه (وان سبق) بضم أوله (أخذه) أي العوض (صاحبه) السابق (له) وذكر المصنف الثاني في قوله (وان أخرجاه) أي العوض المتسابقان (معاً لم يحز) أي لم يصح اخراجهما للعوض (الآن أن يدخل بينهما محلاً) بكسر اللام الأولى وفي بعض النسخ الآن يدخل بينهما محلاً (فان سبق) بفتح السين كلاً من المتسابقين (أخذ العوض) الذي أخرجاه (وان سبق) بضم أوله (لم يغرم) لهما شيئاً

﴿ كتاب أحكام (الأيمان والنذور) ﴾

الأيمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها لغة البديهي ثم أطلقت على الحلف وشرعاً تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيد كيد بهذ كرام الله تعالى أو صفة من صفات ذاته والنذور جمع نذر وسياً في معناه في الفصل الذي بعده (لا ينعقد اليمين الا بالله تعالى) أي بذاته كقول الحالف والله (أو باسم من أسمائه) المختص به التي لا تستعمل في غيره تكاليف الخالق (أو صفة من صفات ذاته) القائمة بكلمه وقدرته وضابط الحالف كل مكاف يختار ناطق قاصد لليمين (ومن حلف بصدق ماله) كقوله لله على أن أتصدق بمالي ويعبر عن هذا اليمين تارة بيمين اللجاج والغضب وتارة بنذر اللجاج والغضب (فهو) أي الحالف أو الناذر (مخير بين) الوفاء بما حلف عليه والتمز به بالنذر من (الصدق) بماله (أو كفارة اليمين) في الأظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه (ولا شيء في لغو اليمين) وفسر بما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير أن يقصدها كقوله في حال غضبه أو غلبته أو مجتهلاً لا والله مرة وبلى والله مرة في وقت آخر (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) أي كبيع عبده (فأمر غيره بفعله) ففعله بان باع عبد الحالف (لم يحث) ذلك الحالف بفعله غيره إلا أن يريد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحث بفعله ما موره أما لو حلف أن لا يسكب فوكل غيره في النكاح فانه يحث بفعله وكيله في النكاح (ومن حلف على فعل أمرين) كقوله والله لألبس هذين الثوبين (ففعل) أي لبس (أحدهما لم يحث) فان لبسهما معاً أو أمرت باحنت فان قال لألبس هذا ولا هذا حثت باحدهما ولا ينحل يمينه بل اذا فعل الآخر حثت أيضاً (وكفارة اليمين هو) أي الحالف اذا حثت (مخير) فيها بين ثلاثة أشياء أحدها (عق رقبة مؤمنة) سليمة من عيب يحل بعمل أو كسب وانها مذكور في قوله (أو أطعام عشرة مساكين كل مسكين مدا) أي رطلاً وثلاثين حبة من غالب قوت بلد المكفر ولا يجزئ فيه غير الحب من تمر وأقط وثلثها من كسوة مما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا يكفي خف ولا قفازان (نوباً نوباً) أي شيئاً يسمى كسوة مما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا يكفي خف ولا قفازان ولا يشترط في القميص كونه صالحاً للدفع اليه فيجزي أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة ولا يشترط أيضاً كون المدفوع جديداً فيجوز دفعه ملبوساً لم تذهب قوته (فان لم يجد) المكفر شيئاً من

الثلاثة السابقة (فصيام) أي فيلزمه صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب متابعتها في الأظهر

(فصل) في أحكام النذور جمع نذر وهو بذل محبة ساكنة وحكي فحها ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وشرا التزام قرينة لازمة بأصل الشرع والنذر ضربان أحدهما نذر اللجاج بفتح أوله وهو التماهي في الخصومة والمراد بهذا النذر أن يخرج مخرج اليمين بأن يقصد منع نفسه من شيء ولا يقصد القرينة وفيه كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر والثاني نذر المجازاة وهو نوعان أحدهما أن لا يعلقه الناذر على شيء كقوله ابتداء الله علي صوم أو عتق والثاني أن يعلقه الناذر على شيء وأشار المصنف بقوله (والنذر يلزم في المجازاة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) أي الناذر (إن شق الله مريض) وفي بعض النسخ مريض أو كقوله فرعدوى (فله على أن أصلي أو أصوم أو أصدق ويلزمه) أي الناذر (من ذلك) أي بما نذر من صلاة أو صوم أو صدقة (ما يقع عليه الاسم) من صلاة وأقلها ركعتان أو صوم وأقله يوم أو صدقة وهي أقل في مما يتقوله وكذلك النذر التصديق بحال عظيم كما قال القاضي أبو الطيب ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقا على مباح في قوله (ولا نذر في معصية) أي لا ينعقد نذرهما (كقوله إن قتل فلانا) بغير حق (فله على كذا) وخرج بالمعصية نذر المكروه كنذر شخص صوم الدهر فينعقد نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العين كالصلوات الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) أي لا ينعقد (على ترك مباح) أو فعله فالأول (كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا وما أشبه ذلك) من المباح كقوله لا ألبس كذا والثاني نحو آكل كذا وأشرب كذا وألبس كذا وإذا خالف النذر المباح لزمه كفارة يمين على الراجح عند البغوي وتبعه المحرر والمنهاج لكن قضية كلام الروضة وأصلها عدم لزوم

(كتاب أحكام الأقضية والشهادات)

والأقضية جمع قضاء بالمسؤول وهو لغة أحكام الشيء وضمناؤه وضمناؤه فصل الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد مأخوذ من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض كفاية فان تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز أن يلي القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس عشرة (خصلته) أحدهما (الاسلام) فلا تصح ولاية الكافر ولو كانت على كافر مثله قال الماوردي وما جرت به عادة الولاية من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد ياسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بل يلزمه بل بالتزامه (و) الثاني والثالث (البلوغ والعقل) فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق جنونا ولا (و) الرابع (الحرية) فلا تصح ولا يفرق كلاً وبعضه (و) الخامس (الذكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا ختى ولو ولي الختى حال الجهل حكم ثم بان ذلك كراهية في المذهب (و) السادس (العدالة) وسيأتي بيانها في فصل الشهادات فلا ولاية لفاقد بشيء لا شبهة فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ آيات الأحكام ولا أحاديثها المتعلقة بها عن ظهر قلب وخرج بالأحكام القصص والمواظ (و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع بل يكفي في المسئلة التي يفتي بها أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها (و) التاسع (معرفة الاختلاف) الواقع بين العلماء (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد) أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب) من لغة وصرف ونحو (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) (و) الثاني عشر (أن يكون سمياً) ولو بصياح في أذنيه فلا يصح تولية أصم (و) الثالث عشر (أن يكون بصيراً) فلا يصح تولية أعمى ويجوز كونه أعمى كما قال الروياني (و) الرابع عشر (أن يكون كاتباً) وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً وجهه مرجوح والأصح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون مستيقظاً)

فصيام ثلاثة أيام

(فصل) والنذر يقرب

في المجازاة على مباح

وطاعة كقوله إن شق

الله مريض فله على

أن أصلي أو أصوم أو

أصدق ويلزم من ذلك

ما يقع عليه الاسم ولا

نذر في معصية كقوله

إن قتل فلانا فله على

كذا ويلزم النذر على

ترك مباح كقوله

لا آكل لحماً ولا أشرب

لبناً وما أشبه ذلك

(كتاب الأقضية

والشهادات)

ولا يجوز أن يلي القضاء

الا من استكمل فيه

خمس عشرة خصلة

الاسلام والبلوغ والعقل

والحرية والذكورة

والعدالة ومعرفة أحكام

الكتاب والسنة

ومعرفة الاجماع ومعرفة

الاختلاف ومعرفة

طرق الاجتهاد ومعرفة

طرف من لسان العرب

ومعرفة تفسير كتاب

الله تعالى وأن يكون

سمياً وأن يكون

بصيراً وأن يكون كاتباً

وأن يكون مستيقظاً

فلا يصح توبة مغفل بأن اختل نظره أو فكره أما الكبير أو مريض أو غيره * ولما فرغ المصنف من شروط القاضي شرع في آدابه فقال (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضي (في وسط البلد) إذا اتسعت خطته فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء إن لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة ويكون جالس القاضي (في موضع) فسيح (بارز) أي ظاهر (للناس) بحيث يراه المستوطن والغريب والقوي والضعيف ويكون مجلسه مصوناً من أذى حر وبرد إن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كنف (ولا يحجب له) وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه فلا يتخذ حاجباً أو بوابة كره (ولا يقعد) القاضي (للقضاء في المسجد) فإن قضى فيه كرهه فإن اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها خصومة لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لعن من مطرو ونحوه (ويسوى) القاضي وجوبا (بين الخصمين في ثلاثة أشياء) أحدها التسوية (في المجلس) فيجلس القاضي الخصمين بين يديه إذا استويا شرفاً أما المسلم فيرفع عن الذي في المجلس (و) الثاني التسوية في (اللفظ) أي الكلام فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر (و) الثالث التسوية في (اللفظ) أي النظر فلا ينظر أحدهما دون الآخر (ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية من أهل عمله) فإن كانت الهدية في غير عمله من غير أهل له لم يحرم في الأصح وإن أهدى إليه من هو في محل ولايته وله خصومة ولا عادته بالهدية قبلها حرم عليه قبولها (ويجتنب) القاضي (القضاء) أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (عند الغضب) وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم وإذا أخرجه الغضب عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المفرطين (والعطش) وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط وعند المرض (أي المؤلم) (ومدافعة الأخبثين) أي البول والغائط (وعند النعاس) وعند (شدة الحر والبرد) والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال يسوء خلقه وإذا حكم في حال مما تقدم فقد حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وجوباً أي إذا جلس الخصمان بين يدي القاضي لا يسأل (المدعى عليه إلا بعد كمال) أي بعد فراغ المدعى من (الدعوى) الصحيحة حينئذ يقول القاضي للمدعى عليه أخرج من دعواء فإن أقرب ما ادعى به عليه لزمه ما أقرب به ولا يفيد بعد ذلك رجوعه وإن انكر ما ادعى به عليه فللقاضي أن يقول للمدعى ألك بينة وشاهد معي منك إن كان الحق مما ثبت بشاهد أو يمين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاضي المدعى عليه (إلا بعد سؤال المدعى) من القاضي أن يحلف المدعى عليه (ولا يلقن) القاضي (خصماً حجة) أي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا أما استفسار الخصم بخلاف كأن يدعى شخص قتلاً على شخص فيقول القاضي للمدعى قتله عمداً أو خطأ (ولا يفهمه كلاماً) أي لا يعلمه كيف يدعى وهذه المسئلة ساقطة في بعض نسخ المتن (ولا يتعنت بالشهادة) وفي بعض النسخ ولا يتعنت بشاهد كأن يقول له القاضي كيف تحمات ولعلك ماشهنت (ولا يقبل الشهادة إلا من) أي شخص (ثبت عدالته) فإن عرف القاضي عدالة الشاهد عمل بشهادته أو عرف فسقه ردهمادته فإن لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التزكية ولا يكفي في التزكية قول المدعى عليه إن الذي شهد على عدل بل لابد من إحصار من يشهد عند القاضي بعدالته فيقول أقمده أنه عدل ويعتبر في المزكي شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته بأسباب الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله بصحبة أو جوار أو معاملة (ولا يهبل) القاضي (شهادة عدو على عدوه) والمراد بعدو الشخص من يبغضه (ولا) يقبل القاضي (شهادة والد) وإن علا (ولاهه) وفي بعض النسخ لمولوده أي وإن سفل (ولا) شهادة (ولاهه) وإن علا

ويستحب أن يجلس في وسط البلد في موضع بارز للناس ولا يحجب له ولا يقعد للقضاء في المسجد ويسوى بين الخصمين في ثلاثة أشياء في المجلس وفي اللفظ والاحتياط لا يجوز أن يقبل الهدية من أهل عمله ويجتنب القضاء في عشرة مواضع عند الغضب والجوع والعطش وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط وعند المرض ومدافعة الأخبثين وعند النعاس وشدة الحر والبرد ولا يسأل المدعى عليه إلا بعد كمال الدعوى ولا يحلفه إلا بعد سؤال المدعى ولا يلقن خصماً حجة ولا يفهمه كلاماً ولا يتعنت بالشهادة ولا يقبل الشهادة إلا من تثبت عدالته ولا يقبل شهادة عدو على عدوه ولا شهادة والد له ولا مولود له

أما الشهادة عليهما فتقبل (ولا يقبل كتاب قاض إلى قاض آخر في الأحكام إلا بعد شهادة شاهدين يشهدان) على القاضي الكتاب (بما فيه) أي الكتاب عند المكتوب اليه وأعلم المصنف بذلك إلى أنه إذا ادعى شخص على شخص غائب بمال وثبت المال عليه فإن كان له مال حاضر قضاء القاضي منه وإن لم يكن له مال حاضر وسأل المدعي أنه له الحال إلى قاضي بلد الغائب أجابه بذلك وفسر الأصحاب أنها الحال بأن يشهد قاضي بلد الحاضر عدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب (وصفة الكتاب) بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عفانا الله تعالىك فلان وادعى على فلان الغائب المقيم في بلدك بالشئ الغلاقي وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدلنا هندی وحلفت المدعي وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب فلان وفلان ويشترط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضي المكتوب اليه ولا تثبت عدالتهم عنده بتعديل القاضي الكتاب إياهم

(فصل) في أحكام القسمة * وهي بكسر القاف الهمزة من قسم الشئ قسمًا بفتح القاف وشرعًا تميز بعض الأنصاء من بعض بالطريق الآتي (ويقتصر القاسم) المنسوب من جهة القاضي (إلى سبعة) وفي بعض النسخ إلى سبع (شرائط الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدل والحساب) فمن أتصف بضد ذلك لم يكن قاسمًا وأما إذا لم يكن القاسم منصوبًا من جهة القاضي فقد أشار إليه المصنف بقوله (فإن تراضى) وفي بعض النسخ فإن تراضيا (الشريكان بمن يقسم بينهما) المال المشترك (لم يقتصر) في هذا القاسم (إلى ذلك) أي إلى الشروط السابقة * وأعلم أن القسمة على أنواع أحدها القسمة بالأجزاء وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المثليات من حبوب وغيرها فتجزأ الأنصاء كيلا في مكيل ووزان في موزون وذراعا في مذروع ثم بعد ذلك يفرع بين الأنصاء ليتعين لكل نصيب منها واحد من الشركاء وكيفية الأجزاء أن تؤخذ ثلاث رقاع متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء أو جزء من الأجزاء يميز عن غيره منها وتدرج تلك الرقاع في بندق متساوية من طين مثلاً بعد تخفيفه ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والإدراج ثم يخرج من لم يحضر رقعة على الجزء الأول من تلك الأجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزيد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الأول من تلك الأجزاء فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الجزء الباقي للثالث إن كانت الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر الكتابة والإدراج رقعة على اسم زيد مثلاً إن كتبت في الرقاع أجزاء الأنصاء ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث * النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهم وهي الأنصاء بالقيمة كارض تختلف قيمة أجزائها بقوة أنبات وأقرب ماء وتكون الأرض بينهما أصغين ويساوى ثلث الأرض مثلاً لجودته ثلثها فيجعل الثلث سهمًا والثلثان سهمًا ويكون في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد النوع الثالث القسمة بالرد بأن يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة بئر أو شجر مثلاً لا يمكن قسمته فيردم من يأخذه بالقسمة التي أخرجتها القرعة قسط قيمة كل من البئر أو الشجر في المثال المذكور فلو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر ألفاً وله النصف من الأرض رداً لأخذ ما فيه ذلك خمسمائة ولا بد في هذا النوع من قاسمين كما قال (وإن كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه) أي في المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذا إن لم يكن القاسم كما في التقويم بمعرفة فإن حكم في التقويم بمعرفة فهو كقضائه بعلمه لأصح جوازه بعلمه (وإذا دعا أحد الشريكين شريكه إلى قسمة مالا ضرر فيه لزم) الشريك (الآخر إجابته) إلى القسمة أما الذي في قسمته ضرر حكماً لا يمكن جعله جامين إذا طلب أحد الشركاء قسمته وامتنع الآخر فلا يجاب طالب قسمته في الأصح

(فصل) في الحكم بالينة * (وإذا كان مع المدعي بينة سمعها الحاكم وحكم له بها) إن عرف عدالتها

ولا يقبل كتاب قاض
إلى قاض آخر في الأحكام
الإبادة شهادة شاهدين
يشهدان بما فيه

(فصل) ويقتصر
القاسم إلى سبعة شرائط
الإسلام والبلوغ والعقل
والحرية والذكورية
والعدل والحساب فإن
تراضى الشريكان بمن
يقسم بينهما لم يقتصر
إلى ذلك وإن كان في
القسمة تقويم لم يقتصر
فيه على أقل من اثنين
وإذا دعا أحد الشريكين
شريكه إلى قسمة مالا
ضرر فيه يلزم الآخر
إجابته

(فصل) وإذا كان مع
المدعي بينة سمعها
الحاكم وحكم له بها

ويستحق واذا تداعيا
شيأ في بدأ أحدهما فالقول
قول صاحب اليمين
فان كان في أيديهما
تحالفا وجعل بينهما
ومن حلف على فعل
نفسه حلف على البت
والقطع ومن حلف على
فعل غيره فان كان اثباتا
حلف على البت والقطع
وان كان نكيا حلف على
نفي العلم

(فصل ولا تقبل الشهادة
الا ممن اجتمعت فيه
خمس خصال الاسلام
والبلوغ والعقل والحرية
والعدالة والعدل خمس
شرائط أن يكون محتسبا
للكبائر غير مصر على
القليل من الصغار
سليم السريرة مأمون
الغضب محافظا على
مروءة مثله

(فصل) والحقوق
ضربان حق الله تعالى
وحق الآدمي فأما حقوق
الآدميين فثلاثة أضرب
ضرب لا يقبل فيه
الاشهادان ذكران
وهو لا يقصد منه المال
ويطلع عليه الرجال
وضرب يقبل فيه
شاهدان أو رجل
واحدة أو شاهد
وبين المدعى ما كان

والا طلب منها التزكية (وان تكن له) أي المدعى (ينة فالقول قول المدعى عليه بيمينه) والمراد
بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر (فان نكل) أي امتنع المدعى
عليه (عن اليمين) المطالبة منه (ردت على المدعى فيحلف) حينئذ (ويستحق) المدعى به
والنكول أن يقول المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين أنا كل عنها أو يقول له القاضي احلف
فيقول لا أحلف (واذا تداعيا) أي اثنان (شيأ في بدأ أحدهما فالقول قول صاحب اليمين) أي ان
الذي في يده له (وان كان في أيديهما) أولم يكن في يدهما أحدهما (تحالفا وجعل) المدعى به (بينهما)
نصفين (ومن حلف على فعل نفسه) اثباتا أو نكيا (حلف على البت والقطع) والبت بموحدة فثناة
فوقية معناه القطع وحينئذ فحلف المصنف القطع على البت من عطف التفسير (ومن حلف على فعل غيره)
ففيه تفصيل (فان كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نكيا) مطلقا (حلف على نفي العلم) وهو
أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا أما النفي المحصور فيحلف فيه الشخص على البت

(فصل) في شروط الشاهد * (ولا تقبل الشهادة الا ممن) أي شخص (اجتمعت فيه خمس
خصال) أحدها (الاسلام) ولو بالتبعية فلا تقبل شهادة كافر على مسلم أو كافر (و) الثاني (البلوغ)
فلا تقبل شهادة صبي ولو مرأقا (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية)
ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق فنانا كان أو مديرا أو مكاتبا (و) الخامس (العدالة) وهي لغة التوسط
وشرعاً ملكة في النفس تمنعها من اقتراف الكبائر والذائل المباحة (والعدالة خمس شرائط) وفي بعض
النسخ خمسة شروط أحدها (أن يكون) العدل (مجتنباً للكبائر) أي لكل فرد منها فلا تقبل
شهادة صاحب كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون العدل (غير مصر على القليل من
الصغار) فلا تقبل شهادة المصر عليها وعد الكبار ثم ذكر في المطولات والثالث أن يكون العدل (سليم
السريرة) أي العقيدة فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق ببدعته فالاول كمنسكر البعث والثاني
كسب الصحابة أما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذا الخطائية فلا تقبل
شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول لي على فلان كذا فان قالوا رأينا يقرضه
كذا قبلت شهادتهم والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأموناً عند الغضب
فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل (محافظاً على مروءة مثله) والمرأوة
تخلق الانسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في
السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة ولا يليق به ذلك أما كشف العورة فحرام

(فصل والحقوق ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) وسيأتي الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي)
فاما حقوق الآدميين فثلاثة (وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة) (أضرب ضرب لا يقبل فيه الاشهادان
ذكران) فلا يكتفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو لا يقصد منه المال ويطلع عليه
الرجال) غالباً كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضاً عقوبة الله تعالى كحد ثرب خراً وعقوبة الآدمي
كتعزير وقصاص (وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمور ثلاثة إما (شاهدان) أي رجلان (أو رجل
وامرأتان أو شاهد) واحد (وبين المدعى) وإنما يكون يمينه بعد شهادة شاهده وبعد تعديله ويجب أن
يذكر في حلفه أن شاهده صادق فيما شهد به فان لم يحلف المدعى وطلب يمين خصمه فله ذلك فان نكل خصمه
فإن يحلف يمين الردي الاظهر وفسر المصنف هذا الضرب بأنه (ما كان القصد منه المال) فقط (وضرب)
آخر (يقبل فيه) أحد أمرين إما (رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله
(وهو لا يطلع عليه الرجال) غالباً بل نادراً كولادة وحيض ورضاع * واعلم أنه لا يثبت حق من الحقوق

فلا تقبل فيها النساء وهي
على ثلاثة أضرب ضرب
لا يقبل فيه أقل من
أربعة وهو الزنا وضرب
يقبل فيه اثنان وهو ما
سوى الزنا من الحدود
وضرب يقبل فيه واحد
وهو هلال رمضان ولا
تقبل شهادة الأعمى إلا في
خمس مواطن الموت
والنسب والملك المطلق
والترجة وما شهد به قبل
العمى وعلى المضبوط
ولا تقبل شهادة جار
لنفسه فعا ولا دافع
عنها ضررا

﴿ كتاب العتق ﴾
ويصح العتق من كل
مالك جائز الأمر في
ملكه ويقع العتق
بصرح العتق والكنية
مع النية وإذا أعتق
بعض عبد عتق عليه
جميعه وإن أعتق شركا
له في عبد وهو موصر
مصرى العتق إلى باقيه
وكان عليه قيمة نصيب
شريكه ومن ملك واحدا
من والديه أو مولوديه
عتق عليه

﴿ فصل ﴾ والولاء من
حقوق العتق وحكمه
حكم التصيب عند
عدمه وينتقل الولاء
عن المعتق إلى الذكور
من عصته وترتيب العصبية في الولاء كترتيبهم في الإرث

بأمر تأنيوين (وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة) من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظرهم له لاجل الشهادة فلا تعتمدوا النظر لغيرها فسقوا وردت شهادتهم أما إقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الاظهر (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) أي رجلان وفصل المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما سوى الزنا من الحدود) كحذف (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه واحد وهو هلال) شهر (رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي المبسوطات مواضع يقبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة اللوث ومنها أنه يكتفي في الخرص بعدل واحد (ولا تقبل شهادة الأعمى إلا في خمسة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما ثبت بالاستفاضة مثل (الموت والنسب) لذكر أو أنثى عن أب أو قبيلة وكذا الأم ثبت النسب فيها بالاستفاضة على الأصح (و) مثل (الملك المطلق والترجة) وقوله (وما شهد به قبل العمى) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه أن الأعمى لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمى له ثم بعد ذلك شهد بما تحمله إن كان المشهود له وعليه معرف في الاسم والنسب (و) ما شهد به (على المضبوط) وصورته أن يقر شخص في أذن أعمى بعق أو طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويدل ذلك الأعمى على رأس ذلك المقر فيتعلق الأعمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار لنفسه فعا ولا دافع عنها ضررا) وحينئذ ترد شهادة السيد لعبد المأذون له في التجارة ومكاتبه

﴿ كتاب أحكام ﴾ (العتق)

وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرح إذا طار واستقل وفرعا زلة ملك عن آدمي لا إلى ملك تقرر بالي الله تعالى وخرج بآدمي الطير والهيمة فلا يصح عتقهما (ويصح العتق من كل مالك جائز الأمر) وفي بعض النسخ جائز التصرف (في ملكه) فلا يصح عتق غير جائز التصرف كعبي ومجنون وسفيه وقوله (ويقع بصرح العتق) كذلك في بعض النسخ وفي بعضها وقع العتق بصرح العتق * واعلم أن صريحه الاعتاق والتحرير وما تصرف منهما كأنه عتق أو محرر ولا فرق في هذا بين هازل وغيره ومن صريحه في الأصح فك الرقبة ولا يحتاج الصريح إلى نية يقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال (والكنية مع النية) كقول السيد لعبد لا ملك لي عليك لا سلطان لي عليك ونحو ذلك (وإذا أعتق) جائز التصرف (بعض عبدا) مثلا (عتق عليه جميعه) وموثر كان السيد ولا معيناً كان ذلك البعد أولاً (وإن أعتق) وفي بعض النسخ عتق (شركا) أي نصيبا (له في عبد) مثلا أو أعتق جميعه (وهو موصر) بباقيته (مصرى العتق إلى باقيه) أي العبد أو سرى إلى ما أسرى به من نصيب شريكه على الصحيح ونقع السراية في الحال على الاظهر وفي قول بأداء القيمة وليس المراد بالموصر هنا هو الغني بل من له من المال وقت الاعتاق ما يفي بقيمة نصيب شريكه فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلته وعن دست ثوب يليق به وعن سكنى يومه (وكان عليه) أي المعتق (قيمة نصيب شريكه) يوم اعتاقه (ومن ملك واحدا من والديه أو) من (مولوديه عتق عليه) بعد ملكه سواء كان المالك من أهل التبرع أو لا كعبي ومجنون

﴿ فصل ﴾ في أحكام الولاء * وهو لغة مشتق من الموالاته وشريعا عصبية سببها زوال الملك عن رقيق معتق (والولاء) بالملك (من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التصيب عند عدمه) وسبق معنى التصيب في الفرائض (وينتقل الولاء عن المعتق إلى الذكور من عصته) المعتصين بأنفسهم لا كبنات المعتق وأخته (وترتيب العصبية في الولاء كترتيبهم في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء أن أبا المعتق وابن أخيه مقدمان على جد المعتق بخلاف الارث أي بالنسب فإن الاخ والجدة شريكان ولا يرث

من عصته وترتيب العصبية في الولاء كترتيبهم في الارث

المرأة بالولاء الامن شخص باشرت عتقه أو من أولاده وعتقائه (ولا يجوز) أى لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحينئذ لا ينتقل الولاء عن مستحقه

(فصل) في أحكام التدبير * وهو لغة النظر في عواقب الأمور وشراعتي عن دبر الحياة وذكره المصنف بقوله (ومن) أى السيد اذا (قال لعبده) مثلاً (اذا مت) أنا (فأنت حر فهو) أى العبد (مدبر يعتق بعد وفاته) أى السيد (من ثلثه) أى ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه أعتقتك بعدموتى ويصح التدبير بالكساية أيضاً مع النية تخليت سيديك بعدموتى (ويجوز له) أى السيد (أن يبيعه) أى المدبر (في حال حياته) ويبطل تديره) وله أيضاً التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبه بعد قبضها وجعله صداقاً والتدبير تعليق عتق بصفة في الاظهر وفي قول وصية للعبد بعتقه فعلى الاظهر لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن) وحينئذ تكون كساب المدبر للسيد وان قتل المدبر فللسيد القيمة أو قطع المدبر فللسيد الارش ويبقى التدبير بحاله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده حكم العبد القن

(فصل) في أحكام الكتابة * بكسر الكاف في الاظهر وقيل بفتحها كالعتاقة وهي لغة مأخوذة من الكتب هو معنى الخضم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم وشراعتي معاق على مال منجم بوقتين معلومين فأكثر (والكتابة مستحبة اذا أسأله العبد) أو الامة (وكان) كل منهما (مأموناً) أى أميناً (مكتسباً) أى قوياعلى كسب يوفى بما التزمه من أداء النجوم (ولا تصح الالبال معلوم) كقول السيد لعبده كاتبك على دينارين مثلاً (ويكون) المال المعلوم (مؤجلاً الى اجل معلوم أقله نجمان) كقول السيد في المثال المذكور لعبده تدفع الى الدينارين في كل نجم دينار فاذا أدبت ذلك فأنت حر (وهى) أى الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) فليس له فسخها بعد لزومها الا أن يجزى المكاتب عن أداء النجوم أو بعضه عند المحل كقوله عجزت عن ذلك فللسيد حينئذ فسخها في معنى الجز امتناع المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (المكاتب جائزة فله) بعد عقد الكتابة تجيز نفسه بالطريق السابق وله أيضاً (فسخها متى شاء) وان كان معه ما يوفى به بنجوم الكتابة وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاشدة فجائزة من جهة المكاتب والسيد (وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال) بيع وشراء وإيجار ونحو ذلك لابهية ونحوها وفي بعض نسخ المتن وملك المكاتب التصرف فيها في تنمية المال والمراد أن المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعها كسبها الا أنه محجور عليه لأجل السيد في استعلا كما يغبر حق (ويجب على السيد) بعد صحة كتابة عبده (أن يضع) أى يحط (عنه من مال الكتابة ما) أى شيئاً (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) الخط الاعانة على العتق وهى محقة في الخط موهومة في الدفع (ولا يعتق) المكاتب (الاباء جميع المال) أى مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد

(فصل) في أحكام أمهات الاولاد * (واذا أصاب) أى وطئ (السيد) مسلماً كان أو كافراً (أمنه) ولو كانت حائضاً أو محرماً له أو من زوجة أو لم يصحها ولكن استدخلت ذكره أو مائه المحترم (فوضعت) حياً أو ميتاً أو ما يجب فيه غرة وهو (ما) أى لحم (تبين فيه ثنى من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق الآدميين لكل أحد وأهل الخبرة من النساء وثبت وضعها ما ذكر كونها مستولدة لسيدها وحينئذ (حرم) عليه بيعها مع بطلانها أيضاً الامن نفسها فلا يحرم ولا يبطل (و) حرم عليه أيضاً (رهنها وهبتها) والوصية بها (وجازله) التصرف فيها بالاستخدام والوطء) أو بالاجارة والاعارة وله أيضاً أرش جنائيه عليها وعلى أولادها

لا يجوز بيع الولاء ولا هبته

(فصل) ومن قال لعبده اذا مت فأنت حر فهو مدبر يعتق بعد وفاته من ثلثه ويجوز أن يبيعه في حال حياته ويبطل تديره وحكم المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن

(فصل) والكتابة مستحبة اذا أسأله العبد وكان مأموناً مكتسباً ولا تصح الالبال معلوم ويكون مؤجلاً الى أجل معلوم أقله نجمان وهى من جهة السيد لازمة ومن جهة المكاتب جائزة فله فسخها متى شاء وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال ويجب على السيد أن يضع عنه من مال الكتابة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ولا يعتق الاباء جميع المال

(فصل) واذا أصاب السيد أمته فوضعت ما تبين فيه ثنى من خلق آدمي حرم عليه بيعها ورهنها وهبتها وجازله التصرف فيها بالاستخدام والوطء

التابعين لها وفيمنها اذا قتلت وقيمتهم اذا قتلوا وزوجها بغير اذنها الا اذا كان السيد كافرا وهي مسلمة فلا تزوجها (واذا مات السيد) ولو بقتلها له (عتقت من رأس ماله) وكذا عتق أولادها (قبل) دفع (لديون) التي على السيد (والوصايا) التي أوصى بها (وولدها) أي المستولدة (من غيره) أي غير السيد بأن ولدت بعد استيلادها ولد من زوج أو من زنا (بغيرها) وحينئذ فالولد الذي ولده السيد يعتق بموته (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره بنكاح) أوزنا وأحبها فولدت منه (فولده منها مملوك لسيدها) أما لو غر شخص بحرية أمة فأولدها فالولد حر وعلى المغرور قيمته لسيدها (وان أصابها) أي أمة غيره (بشبهة) منسوبة للفاعل كظنه أنها أمته أو زوجته الحرة (فولده منها حر وعليه قيمته للسيد) ولا تصير أم ولد في الحال بلا خلاف (وان ملك) الواطئ بالنكاح (الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولد له بالوطء في النكاح) السابق (وصارت أم ولد له بالوطء بالشبهة على أحد القولين) والقول الثاني لا تصير أم ولد له وهو الراجح في المذهب والله أعلم بالصواب * وقد ختم المصنف رحمه الله كتابه بالعقرب رجاء لعنق الله تعالى له من النار وليكون سببا في دخول الجنة دار البرار * وهذا آخر شرح الكتاب غاية الاختصار بلا طيات فالجملد بنا المنعم الوهاب ﴿وقد ألفت﴾ عاجلا في مدة يسيرة والمرجو من اطالع فيه على هفوة صغيرة أو كبيرة أن يصلحها ان لم يمكن الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع السيئة بالتى هي أحسن وأن يقول من اطالع فيه على العوائد من جاء بالخيرات ان الحسنات يذهبن السيئات جعلنا الله واكم بحسن النية في تأليفه مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا في دار الجنان ونسأل الله الكريم المنان الموت على الاسلام والايمان بحجاء سيد المرسلين وخاتم النبيين وحبيب رب العالمين محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم السيد الكامل الفاتح الخاتم والحمد لله الهادي الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا الى يوم الدين ورضى الله عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين

واذا مات السيد عتقت من رأس ماله قبل الديون والوصايا وولدها من غيره بمنزلتها ومن أصاب أمة غيره بنكاح فولده منها مملوك لسيدها وان أصابها بشبهة فولده منها حر وعليه قيمته للسيد وان ملك الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولد له بالوطء في النكاح وصارت أم ولد له بالوطء بالشبهة على أحد القوانين والحمد لله رب العالمين

﴿ يقول الفقير اليه تعالى ابراهيم بن حسن الانبائي ﴾ خدام العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر المحروسة)

جد المن شرح صدور حلة الشرع الشريف وأطلعهم على مكنون أسرار أحكام دينه السميع الخفيف وأجزل لهم الاجور وبوأهم دار الكرامة والحبور وصلاة وسلاما على خير مرسل خير أمه سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تمسك بشرعه القويم وأمه (و بعد) فقد تم شرح العلامة محمد بن قاسم الغزالي على متن التقرير للعلامة أجد بن الحسين الشهير بأبي شعجاع على مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه وصب على أجدانهم صبيب رجاء آمين وذلك بالمطبعة المذكورة الثابت محل ادارتها بسراي

رقم ١٢ بشارع التبليطة بمصر المحمية بجوار الرياض

الازهرية وقد وافق الختام أوائل رمضان

المكرم من سنة ١٣٤٣ من هجرة

بدر التمام صلى الله وسلم عليه

وآله وصحبه وجميع

من اتقى اليه

آمين



فهرست

(شرح العلامة ابن قادم الغزى المسمى بفتح القريب المجيب على متن التقریب لابن شجاع)

مصحفة

- ٣ كتاب أحكام الطهارة
- ١١ كتاب أحكام الصلاة
- ٢٢ كتاب أحكام الزكاة
- ٢٥ كتاب أحكام الصيام
- ٢٧ كتاب أحكام الحج
- ٣٥ كتاب أحكام البيوع وغيرها من المعاملات
- ٤١ كتاب أحكام الفرائض والوصايا
- ٤٣ كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به
- ٥٣ كتاب أحكام الجنایات
- ٥٦ كتاب أحكام الحدود
- ٥٨ كتاب أحكام الجهاد
- ٦١ كتاب أحكام الصيد والقباض والضحايا والأطعمة
- ٦٤ كتاب أحكام السبق والرمي
- كتاب أحكام الأيمان والتدوير
- ٦٥ كتاب أحكام الأقضية والشهادات
- ٦٩ كتاب أحكام العتق

(تمت الفهرست)